

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

دراسة معدة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد بعنوان :

التضخم الركودي في الاقتصاد السوري

أسبابه و نتائجه

(دراسة تحليلية)

إعداد الطالبة : سماح غانم عبد الكريم

إشراف الأستاذ الدكتور : معتز نعيم

المشرف المشارك: الدكتور ياسر مشعل

الملخص

يقدم هذا البحث محاولة لتحليل إشكالية التضخم الركودي في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1991-2013) واقتراح الحلول الملائمة لها، يقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول خصص لعرض الجانب النظري للظاهرة موضوع البحث والوقوف على أسبابها والعوامل المنشئة لها واستعراض وجهات نظر المدارس الاقتصادية فيما يخصها، أما الفصل الثاني فقد تطرق لتحليل مفصل للاختلالات الهيكلية الاقتصادية العامة وتأثيراتها على ظاهرة التضخم الركودي، كما عمل على دراسة التضخم في ضوء حالتين: اختلال العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، و التضخم بدفع الكلفة و كحالة خاصة منه تم حساب التضخم المستورد، ليحلل أخيراً أسباب البطالة من جانبي الطلب والعرض على قوة العمل واختبرت صحة قانون أوكن، وقد توصل إلى: معاناة الاقتصاد السوري من هذه الظاهرة خلال عدد كبير من السنوات في الفترة المدروسة و الناجم عن انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وتدهور معدلات الإنتاجية و تراجع معدلات الاستثمار وارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عن الاختلالات الاقتصادية العامة المتمثلة في عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري و فجوة الموارد المحلية. في حين أن الفصل الثالث ركز على الجانب التطبيقي للبحث وذلك باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية الحديثة، وخلص إلى: وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم الركودي من جهة و كل من تكاليف الإنتاج و مؤشرات السياسة النقدية وفجوة التجارة الخارجية والاستثمارات ومعطيات سوق العمل باستخدام اختبارات التكامل المشترك Co-integration، كما أشارت نتائج اختبار (VECM) إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل تتجه من تكاليف الإنتاج وفجوة التجارة الخارجية ومعطيات سوق العمل إلى معدل التضخم الركودي، حيث تؤثر هذه المتغيرات في فترة ما طرداً على التضخم الركودي في الفترة الزمنية اللاحقة. وإلى وجود علاقة طويلة الأجل فقط تتجه من مؤشرات السياسة النقدية إلى معدل التضخم الركودي، وإلى وجود علاقة سببية باتجاهين بين عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم الركودي في الأجل القصير، كما بينت نتائج الاختبار المذكور من وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات والتضخم الركودي غير أن نتائجه في الأجل القصير تختلف نوعاً ما عنها المدى الطويل، فكل المتغيرات لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث نجد أنها لا تؤثر على معدل التضخم الركودي.

شكر و تقدير

من لم يتحمل ذل التعلم ساعة، بقي في ذل الجهل أبداً

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل يدٍ بيضاء مرصعة بالخير مفعمة بالعلم ساهمت في خروج هذا العمل إلى النور وأخص بالذكر :

• السادة المشرفون:

الدكتور معتز نعيم الأستاذ في كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور ياسر مشعل المدرس في كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة دمشق

لتفضلهما بالإشراف على الأطروحة، ولما بذلاه من عظيم جهدٍ ونصحٍ وتوجيه، ساهمت في إتمام العمل وظهوره بأبهى حلة.

• السادة أعضاء لجنة الحكم:

الدكتور محمد مصطفى عبد الله الكفري الأستاذ في كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور عدنان حميدان الأستاذ في كلية الاقتصاد - قسم الإحصاء - جامعة دمشق

الدكتور قيس خضر المدرس في كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور حسين قبلان المدرس في كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة دمشق

لتكرمهم بالحكم على العمل وتحملهم عناء قراءته وتصويبه وإبداء الملاحظات القيّمة التي أغنته بشكل كبير.

الدكتور رغيد قصوعة: على صدره الرحب في الإجابة عن الاستفسارات وتقديمه للتسهيلات التي أغنت العمل

الاهداء

فِيكَ الْحَيَاةَ...وَلَكَ الْحَيَاةَ...وَمِنْ دُونِكَ عَلَيْهَا السَّلَامُ

أيقونتي بعضي لديّ.... وبعضي لديك أمي

معاً نصنع الخبز والأغنيات

عَلَّمْتَنِي كَيْفَ أَمْشِي عَلَى الْمَاءِ وَلَا أَغْرَقَ

لغة الحب في فمي

غيمة الجود

صديقان نحن إلى أن ينام القمر
ملاذ

بِتْلَات الرِّبِيع

إلى النكهة الصباحية المميزة
أصدقائي^{٥٤}

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الملخص	أ
الشكر والتقدير	ب
الإهداء	ج
الفهرس	د
مقدمة الدراسة	1
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
هدف الدراسة	2
حدود الدراسة	3
فروض الدراسة	3
منهج الدراسة	4
الدراسات السابقة	4
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم الرئودي و الاجتهادات العلمية لتفسيره	6
المبحث الأول: مفهوم ظاهرة التضخم	7
1-1 تعريف التضخم	7
2-1 أنواع التضخم	8
3-1 قياس التضخم	9
4-1 آثار للتضخم	10
5-1 النظريات المفسرة للتضخم	12
المبحث الثاني: مفهوم ظاهرة التضخم الرئودي	19
1-2 تعريف التضخم الرئودي	20
2-2 أسباب ظهور أزمة التضخم الرئودي	21
3-2 ظاهرة التضخم الرئودي في الدول المتقدمة (1970 - 2000)	23
4-2 ظاهرة التضخم الرئودي في الدول النامية	25
المبحث الثالث: التضخم الرئودي في الفكر الاقتصادي	29
1-3 التضخم و البطالة في الفكر الكلاسيكي	29

29	2-3 التَّضَخُّمُ و البطالة في الفكر الكينزي
30	3-3 منحى فيلبس في تحليل العلاقة بين التَّضَخُّمُ و البطالة
31	4-3 تفسير النّقديين للتَّضَخُّم الرُّكوديّ
35	5-3 تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للتَّضَخُّم الرُّكوديّ
36	6-3 تفسير مدرسة التّوقعات الرّشيدة للتَّضَخُّم الرُّكوديّ
38	7-3 تفسير المدرسة المؤسسية للتَّضَخُّم الرُّكوديّ
40	8-3 تفسير النيوكنزيين للتَّضَخُّم الرُّكوديّ
43	الفصل الثّاني : ظاهرة التَّضَخُّم الرُّكوديّ في الاقتصاد السُّوريّ
44	المبحث الأوّل: ملامح ظاهرة التَّضَخُّم الرُّكوديّ في الاقتصاد السُّوريّ
45	1-1 مؤشر التَّضَخُّم الرُّكوديّ في الاقتصاد السُّوريّ
48	2-1 الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السُّوريّ
48	1-2-1 مُعدّل النّمُو الاقتصاديّ الحقيقيّ
51	2-2-1 اختلال العلاقة بين المَوارد الماليّة والمَوارد البشريّة
51	3-2-1 فجوة الادخار المحليّة
59	4-2-1 فجوة التّجارة الخارجيّة
63	5-2-1 الموازنة العامة للدولة
68	3-1 العجز التّوأم
69	1-3-1 التّحليل القياسي لمعادلة التوازن الاقتصادي الكلي
73	المبحث الثّاني: التّغيّرات الاقتصاديّة الهيكلية المسبّبة للتَّضَخُّم في الاقتصاد السُّوريّ
74	1-2 الفجوة التضخمية
75	2-2 الإفراط النّقدي
76	3-2 معامل الاستقرار النّقدي (الضغط التّضخميّ)
78	4-2 العوامل المؤثّرة في السيولة المحليّة
80	5-2 التَّضَخُّم بدفع الكلفة
92	المبحث الثّالث: علاقة التَّضَخُّم الرُّكوديّ بظاهرة البطالة في الاقتصاد السُّوريّ
92	1-3 تحليل بيانات البطالة
95	2-3 العوامل الهيكلية المُسببة للبطالة في الاقتصاد السُّوريّ
95	3-2-1 أسباب جانب العرض

98	3-2-2 أسباب جانب الطلب
107	المبحث الرابع: التضخم الركودي والأزمة في سورية (2011-2014)
107	4-1 التضخم في فترة الأزمة
108	4-2 البطالة في فترة الأزمة
108	4-3 الأسباب الظاهرية للتضخم و البطالة
110	4-4 الأسباب الحقيقية لزيادة معدلات التضخم والبطالة
115	4-5 تأثير السياسة النقدية
118	الفصل الثالث: دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم الركودي و العوامل المسببة له في الاقتصاد السوري
118	المبحث الأول: التضخم الركودي وتكاليف الإنتاج
119	1-1 اختبار التوزيع الطبيعي
120	1-2 اختبار الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية
121	1-3 اختبار جذر الوحدة Unit root test
122	1-4 اختبار التكامل المشترك
125	1-5 إيجاد معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً
128	1-6 اختبار سببية غرانجر
130	1-7 نموذج تصحيح الخطأ VECM
133	1-8 تأثير فجوة التجارة الخارجية على معدل التضخم الركودي
140	المبحث الثاني التضخم الركودي والسياسة النقدية
140	2-1 اختبار التكامل المشترك

141	2-2 إيجاد معادلة التَّكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الدينامكية
144	3-2 تأثير عجز الموازنة العامة على مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ
148	المَبْحَثُ الثَّالِث: التَّضخُّم الرُّكوديّ و الاستثَّمار
148	1-3 اختبار جذر الوحدة unite root test
148	2-3 اختبار التَّكامل المشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذَّاتِيّ للابطاء الموزع ARDL
150	3-3 معادلة الانحدار في المدى الطويل
151	4-3 تقدير أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة لأنموذج (ARDL- ARDL ECM)
152	5-3 اختبار استقرار الأنموذج (Stability Test):
154	المَبْحَثُ الرابع: التَّضخُّم الرُّكوديّ ومعطيات سوق العمل
154	1-4 اختبار التَّكامل المشترك
155	2-4 ايجاد انحدار التَّكامل المشترك القويم
159	النتائج
162	المقترحات والتوصيات
164	المراجع

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	13
2-1	العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي و تأثيرها على المستوى العام للأسعار	18
3-1	العوامل الخارجية المسببة للتضخم الركودي في الدول النامية	25
4-1	منحنى فيليبس	31
5-1	الطريقة التي تحرك بها الصدمات منحنى فيليبس	34
6-1	منحنى عرض لوكاس	37
7-1	منحنى طلب لوكاس	38
8-1	صدمة عرض معكوسة وصدمة طلب موجبة (تفسير التضخم الركودي حسب منهج التوقعات العقلانية)	38
9-1	صدمة العرض	38
1-2	تطور معدل التضخم الركودي الفعلي المحتمل في سورية خلال الفترة 1991-2010	47
2-2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000	48
3-2	مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي	51
4-2	نسبة أعداد الفقراء في سورية.	53
5-2	نسبة الإنفاق الاستثماري العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة	56
6-2	معدل نمو الاستثمار العام والخاص بأسعار 2000 الثابتة	56
7-2	التضخم بدفع الكلفة	81
8-2	اختبار استقرار البواقي لمعادلة انحدار التضخم المستورد	90
9-2	معدلات البطالة في الجمهورية العربية السورية	93
10-2	معدلات البطالة حسب الجنس في الجمهورية العربية السورية	94
11-2	تطور معدلات عرض العمل في سورية خلال الفترة 1994-2010	96
12-2	تطور نسبة الأمية (15 سنة فأكثر) حسب الجنس 1994-2004-2009	97
13-2	معدلات المشاركة في قوة العمل	98
14-2	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي و المحتمل في سورية خلال الفترة 1991-2010	100
15-2	تطور معدل البطالة الفعلي والاتجاه العام والبطالة الدورية باستعمال طريقة مصفى HP	100
16-2	البنية التعليمية للمشتغلين في الجمهورية العربية السورية	104

107	مُعدّلات التّضخّم في الاقتصاد السّوريّ خلال الفترة 2011-2014	17-2
108	مُعدّلات تضخّم أسعار الغذاء في الاقتصاد السّوريّ	18-2
109	تقديرات نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2013	19-2
109	تقديرات تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2011-2015 بآلاف الليرات السورية	20-2
110	تقديرات عجز الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2013)	21-2
111	تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة خلال الفترة 201-2013	22-2
111	تقديرات فجوة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2013	23-2
113	إنتاج النفط خلال الفترة 2010-2014	24-2
115	تطور سعر الصرف الرسمي خلال الفترة 2011-2014	25-2
116	تطوّر سعر الصّرف بأسعار السّوق خلال الفترة 2011-2014	26-2
119	الاتّجاه العامّ لسلاسل تكاليف الإنتاج	1-3
127	اختبار استقرار البواقي لمعادلة التّكامل المُشترك بين تكاليف الإنتاج والتضخم الرّكودي	2-3
129	اختبار التّوزيع الطّبيعيّ لمعادلة التّكامل المُشترك بين تكاليف الإنتاج والتّضخّم الرّكوديّ	3-3
136	اختبار استقرار البواقي لمعادلة التّكامل المُشترك بين فجوة التّجارة الخارجيّة والتّضخّم الرّكوديّ	4-3
152	اختبار المَجْموع التّراكميّ للبواقي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL بين مؤشرات الاستثمار و التّضخّم الرّكوديّ	5-3
153	اختبار المَجْموع التّراكميّ لمربعات لبواقي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL بين مؤشرات الاستثمار و التّضخّم الرّكوديّ	6-3

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	مُعدّلات التّضخُّم والبطالة ومؤشر التّضخُّم الرّكودي ومُعدّل النمو الاقتصادي في فرنسا وبريطانيا وأمريكا واليابان خلال الفترة (1970-2010)	1-1
46	مؤشر الرّكود التّضخُّميّ في الاقتصاد السّوريّ خلال الفترة 1991-2010	1-2
50	مُساهمة القِطاعات في النّاتج المحليّ الإجماليّ بأسعار 2000 الثّابتة	2-2
51	مُعدّل نموّ نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ بأسعار 2000 الثّابتة	3-2
52	الدّخل القوميّ الإجماليّ المُتاح و الاستهلاك النّهائي والادخار خلال الفترة (1991-2010) بأسعار 2000 الثّابتة	4-2
54	إنفاق الأسر السّوريّة السّهرية بالأسعار الثّابتة و الأسعار الجاريّة	5-2
57	مؤشرات سهولة أداء الأعمال	6-2
58	الفجوة الادخاريّة في سورية خلال الفترة (1991-2010)	7-2
61	مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1991-2010	8-2
64	عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 1991-2010	9-2
69	اختبار استقرار السّلاسل الزّمنيّة للعجز التّوأم	10-2
69	اختبار عددٍ مُدد التّباطؤ الزّمنيّ لاختبار التّكامل المشترك للعجز التّوأم	11-2
70	اختبار التّكامل المُشترك للعجز التّوأم	12-2
70	معادلة التّكامل المُشترك بطريقة المربعات الصّغرى المُصحّحة كليّاً للعجز التّوأم	13-2
71	اختبار التّوزيع الطّبيعي لبواقي معادلة الانحدار	14-2
71	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار	15-2
72	تقدير علاقة فجوة التجارة الخارجية كمتغير تابع لفجوة الادخار وعجز الموازنة باستخدام VECM	16-2
72	اختبار موثوقية أنموذج تصحيح الخطأ لعلاقة فجوة التجارة الخارجية كمتغير تابع لفجوة الادخار وعجز الموازنة باستخدام VECM	17-2

74	الفجوة التَّضخُّميَّة في الجمهورية العربية السُّوريَّة خلال الفترة (1991-2010)	18-2
76	معامل الإفراط النَّقدي في سورية خلال الفترة 1991 - 2010	19-2
77	مُعامل الاستقرار النَّقدي في سورية خلال الفترة 1991 - 2010	20-2
78	العوامل المؤثِّرة في السيولة المحليَّة (M2) في الاقتصاد السُّوريّ	21-2
83	قيمة مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) والنَّاتج المحليّ الإجماليّ بتكلفة عوامل الإنتاج في الاقتصاد السُّوريّ خلال الفترة (1991-2010)	22-2
85	الرَّقم القياسيُّ لأسعار الواردات وأسعار السِّلَع الوسيطة المحليَّة في الاقتصاد السُّوريّ خلال الفترة (1991-2010)	23-2
88	اختبار KPSS لاستقرار السلاسل الزمنية للتضخم المستورد	24-2
88	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتضخم المستورد	25-2
89	معادلة الانحدار بطريقة FMOLS للتضخم المستورد	26-2
90	اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي للتضخم المستورد	27-2
90	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للتضخم المستورد	28-2
91	تكلفة وحدة النَّاتج من الأجر الحقيقي في الجمهورية العربية السُّوريَّة	29-2
93	توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجمهورية العربية السورية	30-2
95	توزيع المتعطلين حسب المستوى التَّعليمي في الجمهورية العربيَّة السُّوريَّة	31-2
97	تطور التَّركيب التَّعليمي للسكان (15 سنة فأكثر) حسب الجنس 2004-2009	32-2
101	اختبار استقرار البواقي لقانون أوكن	33-2
101	إيجاد معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى لقانون أوكن	34-2
101	إيجاد معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية لقانون أوكن	35-2
102	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لمعادلة انحدار قانون أوكن	36-2

102	التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة انحدار قانون أوكن	37-2
103	معدل نمو إنتاجية العامل حسب القطاعات بأسعار 2000 الثابتة	38-2
105	الإنتاجية الحديثة لرأس المال	39-2
112	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2013 بمليارات الليرات السورية	40-2
114	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق خلال الفترة 2011-2013 بمليارات الليرات السورية	41-2
120	اختبار التوزيع الطبيعي لسلاسل تكاليف الإنتاج	1-3
120	دوال الارتباط الذاتي لسلاسل تكاليف الإنتاج	2-3
122	اختبار استقرار السلاسل الزمنية لتكاليف الإنتاج	3-3
124	اختبار فترات الإبطاء لسلاسل تكاليف الإنتاج	4-3
124	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين تكاليف الإنتاج والتضخم الركودي	5-3
125	معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لعلاقة تكاليف الإنتاج بالتضخم الركودي	6-3
127	اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي لمعادلة التكامل المشترك بين تكاليف الإنتاج والتضخم الركودي	7-3
129	اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين تكاليف الإنتاج و التضخم الركودي	8-3
131	أنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين تكاليف الإنتاج و التضخم الركودي	9-3
132	اختبار موثوقية أنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين تكاليف الإنتاج و التضخم الركودي	10-3
133	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة Trad Gap	11-3
133	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة Trad Gap	12-3

133	اختبار استقرار السلسلة الزمنية tradgap	13-3
134	اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لاختبار التكامل المشترك بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي	14-3
135	اختبار التكامل المشترك بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي	15-3
135	معادلة الانحدار بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية	16-3
137	اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة الانحدار بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي	17-3
137	اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة الانحدار بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي	18-3
137	اختبار سببية غرانجر بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي	19-3
138	تقدير علاقة التضخم الركوندي كمتغير تابع لفجوة التجارة الخارجية باستخدام VECM	20-3
139	العلاقة السببية في الأجلين الطويل و القصير بين فجوة التجارة الخارجية و التضخم الركوندي	21-3
139	اختبار موثوقية أنموذج تصحيح الخطأ لعلاقة التضخم الركوندي كمتغير تابع لفجوة التجارة الخارجية	22-3
140	اختبار جذر الوحدة لسلسلتي فجوة الادخار المحلية و مؤشر الإفراط النقدي	23-3
140	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين مؤشرات السياسة النقدية و التضخم الركوندي	24-3
140	فترات الابطاء لاختبار التكامل المشترك بين مؤشرات السياسة النقدية و التضخم الركوندي	25-3
141	معادلة الانحدار بين مؤشرات السياسة النقدية و التضخم الركوندي باستخدام طريقة طريقة المربعات الدينامكية	26-3
142	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار بين مؤشرات السياسة النقدية و التضخم الركوندي	27-3

142	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار بين مؤشرات السياسة النقدية و التضخم الركودي	28-3
143	تقدير علاقة التضخم الركودي كمتغير تابع لمؤشرات السياسة النقدية باستخدام VECM	29-3
143	اختبار موثوقية أنموذج تصحيح الخطأ لعلاقة التضخم الركودي كمتغير تابع لمؤشرات السياسة النقدية	30-3
144	اختبار جذر الوحدة باستخدام لسلسلة عجز الموازنة العامة للدولة	31-3
144	اختبار التكامل المشترك بين عجز الموازنة العامة و التضخم الركودي	32-3
145	اختبار سببية غرانجر المطورة المعتمدة على أسلوب Toda and Yammamoto	33-3
146	فترات الإبطاء لاختبار VAR بين مؤشرات السياسة المالية و التضخم الركودي	34-3
146	اختبار موثوقية أنموذج VAR بين مؤشرات السياسة المالية و التضخم الركودي	35-3
147	معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بين مؤشر السياسة المالية و التضخم الركودي	36-3
147	اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بين مؤشر السياسة المالية و التضخم الركودي	37-3
147	اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بين مؤشر السياسة المالية و التضخم الركودي	38-3
148	اختبار استقرار السلاسل الزمنية للاستثمار	39-3
150	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الركودي	40-3
150	اختبار فترات الإبطاء لاختبار منهج الحدود بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الركودي	41-3

150	معادلة الانحدار في المدى الطويل بين مؤشرات الاستثمار و التضخم الرؤكودي	42-3
151	أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لأنموذج ARDL بين مؤشرات الاستثمار و التضخم الرؤكودي	43-3
153	اختبار الارتباط الذاتي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL بين مؤشرات الاستثمار و التضخم الرؤكودي	44-3
154	اختبار جذر الوحدة لسلاسل مؤشرات سوق العمل	45-3
154	اختبار التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل و التضخم الرؤكودي	46-3
155	فترات الإبطاء لاختبار التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل و التضخم الرؤكودي	47-3
155	معادلة التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل و التضخم الرؤكودي	48-3
156	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل و التضخم الرؤكودي	49-3
156	دالة الارتباط الذاتي و الجزئي لبواقي التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل و التضخم الرؤكودي	50-3
157	تقدير علاقة التضخم الرؤكودي كمتغير تابع لمعطيات سوق العمل VECM	51-3
158	اختبار استقرار البواقي لعلاقة التضخم الرؤكودي بمعطيات سوق العمل في أنموذج VECM	52-3

فهرس مصادر البيانات

العنوان	مصادر البيانات
مُعدّلات التّضخُّم و البطالة و مؤشر التّضخُّم الركودي في فرنسا وبريطانيا وأمريكا واليابان خلال الفترة 1970-2010	صندوق النقد الدولي
مُعدّلات النمو الاقتصادي في فرنسا وبريطانيا وأمريكا واليابان خلال الفترة 1970-2010	صندوق النقد الدولي
معدل التضخم في سورية 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الأسعار والتجارة الخارجية
معدل البطالة في سورية 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الدراسات السكانية
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الحسابات القومية
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب القطاعات 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الحسابات القومية
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب بنود الإنفاق 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الحسابات القومية
الدخل المتاح للتصرف 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الحسابات القومية
الادخار	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الحسابات القومية
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية- قسم الحسابات القومية
مستلزمات الإنتاج 1991-2010	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الحسابات القومية و قسم التجارة الخارجية
أعداد الفقراء في سورية	هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الميزان التجاري	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم التجارة الخارجية

الموازنة العامة للدولة	وزارة المالية - هيئة التخطيط والتعاون الدولي
سعر الصرف المثقل تجارياً	صندوق النقد الدولي
معدل التضخم ٢٠١١-2013	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الأسعار والتجارة الخارجية
معدل البطالة ٢٠١١-2013	محاضرة الدكتور ياسر مشعل بعنوان الأزمة السورية (مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي)
الموازنة العامة 2011-2013	محاضرة الدكتور ياسر مشعل بعنوان الأزمة السورية (مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي)
الميزان التجاري 2011-2013	محاضرة الدكتور ياسر مشعل بعنوان الأزمة السورية (مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي)
سعر الصرف 2011-2013	مصرف سورية المركزي
النتائج المحلي الإجمالي ٢٠١١-2013	المركز السوري لبحوث السياسات
مؤشرات سهولة أداء الأعمال	قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2011 / مجموعة البنك الدولي
السيولة المحلية (M_2) ومكوناتها	مصرف سوريا المركزي - نشرات ربعية أعداد مختلفة
الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI في الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق النقد الدولي
بيانات القوى العاملة (مشغلين - متعطلين)	المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية - قسم الدراسات السكانية
إنتاج النفط خلال الفترة 2010-2014	محاضرة الدكتور ياسر مشعل بعنوان الأزمة السورية (مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي)
إنفاق الأسر السوريّة الشّهري بالأسعار الثّابتة و الأسعار الجارية	مسح دخل ونفقات الأسر أعداد مختلفة - المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية

مُقدِّمةُ الدِّراسة:

شكَّلت ظاهرة الارتفاع المُستمر للمُسْتَوَى العامِّ للأسعار (التَّضخُّم) إحدى أهمِّ الأزمات الاقتصادية والتي انعكست بشكلٍ كبيرٍ على معظم المُتغيِّرات الاقتصادية، ممَّا دَفَعَ بالمفكرين إلى محاولة تحليلها وطرح الحلول المُناسبة لها.

ومن ثَمَّ شكَّلت ظاهرة الرُّكود الاقتصاديِّ وما يرتبط به مِنْ تنامي مُعدَّلات البطالة وانخفاض مُستويات التَّوظيف محور اهتمام الاقتصاديين بعد أزمة الكساد الكبير 1929-1933، نظراً لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية على صعيد اقتصاد الدُّول.

في حين شَهِدَ عَقْدُ السَّبْعينات مِنَ القرن العشرين ولادةً أزمةٍ اقتصاديةٍ جديدةٍ مِنْ نوعٍ غريبٍ، تَمَثَّلَتْ في الارتفاع في المستوى العامِّ للأسعار، بالتزامن مع زيادةٍ في مُعدَّلات البطالة، وقد رافقها انخفاضٌ في مُعدَّلات النُّمو الاقتصاديِّ. اجتاحت هذه الأزمةُ _التَّضخُّمُ الرُّكوديُّ (Stagflation)_ الدُّولَ الرأسماليةَ الصناعيّة الكبرى، وابتدأت في الولايات المتحدة الأمريكيّة.

وبانت هذه الظَّاهرة إحدى الظَّواهر الاقتصادية المُعقَّدة التي تواجه مُعظم الاقتصاديات المُعاصرة (المتقدمة والنَّامية)، وذلك لآثارها الهامة على مُختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممَّا جعلها محور جدلٍ وخلافٍ بَيْنَ مُختلف التَّيارات الفكرية الاقتصادية التي عَمَلَتْ على تفسيرها وتحديد أسبابها واقتراح طرقٍ لمُعالجتها كالنيوكنزية والنيوكلاسيكية والنَّقديّة وأصحاب مدرسة اقتصاديات العرض إلخ. حيثُ أُرْجِعت كُلُّ مِنَ المدرسة النَّقدية والمدرسة النيوكلاسيكية التَّضخُّمَ الرُّكوديَّ إلى فشلِ سياسات الوفاق الكنزِيّ (السياسات المالية والنَّقديّة التَّوسعية) التي لجأت إليها حكومات الدُّول الغربية لتحفيز الطَّلَب الكليِّ. وقد أكَّد أصحاب المدرسة النَّقدية على استحالة تخفيض البطالة باستمرارٍ مِنْ خلال تعاضُّم التَّضخُّم، كما أوضحوا أنَّ السَّياسة النَّقدية هي العنصرُ الحاسمُ في السَّياسة الاقتصادية، وأنَّ علاجَ (التَّضخُّم الرُّكوديِّ) يتمُّ بإطلاق حريّة النِّشاط الاقتصاديِّ وإعطاء القِطاع الخاصِّ التَّسهيلات والضَّمانات المُختلفة للقيام بدورٍ فاعلٍ في تسيير الحياة الاقتصادية .

في ذات الوقت يَعتَقِدُ النُّقديون أنَّه إذا كانت الرأسمالية تُعاني مِنْ وجودِ بطالةٍ وطاقاتٍ عاطلةٍ غيرِ مُستخدمةٍ، فإنَّ الحلَّ يَكُونُ مِنْ خلال العمل على زيادة الإنتاج التي تُؤدِّي إلى زيادةٍ في الدَّخْل، وتَخْلُقُ طلباً مساوياً للزيادة في العرض، ويتحقَّقُ التَّوازن بين العرض الكليِّ والطَّلَب الكليِّ بطريقة آليّة.

في حين نَجِدُ أنَّ أصحاب المدرسة النيوكنزية يُرجعون سببَ الظَّاهرة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ممَّا أدَّى إلى تصاعدِ مُعدَّلات التَّضخُّم والسياسات غير الملائمة التي اتَّبعتها الدُّول في وقت حدوث الأزمة، أي التَّدخُّل الخاطي مِنْ قِبَل الدَّولة.

إنَّ تعدُّدَ الآراءِ والاتِّجاهاتِ حَوْلَ العواملِ المُفسِّرةِ لهذه الظَّاهرةِ يَجْعَلُ من الصَّعبِ تحديدَ الأسبابِ الكامنة وراءها دون دراسةٍ متأنِّيةٍ للاقتصادِ الذي يعاني منها.

ولما كان الاقتصاد السوري واحداً من تلك الاقتصاديات التي عانت من ظاهرة التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ لمدة طويلة من الزمن وانعكاسات ذلك على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، رأينا أنَّ الضرورة العلمية تستدعي القيام بدراسة هذه الظاهرة وتحليلها والوقوف على أسباب نشوئها ومحدداتها والبحث في العوامل المؤثرة عليها بصورة دقيقة في اقتصادنا، وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية المتقدمة المعتمدة في الدَّراسات والبحوث الاقتصادية.

• مُشكلة الدَّراسة (The research problem):

تتلخص مشكلة الدَّراسة في معالجة ظاهرة الرُّكود التَّضخُّمي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري، والوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظَّاهرة، وكيفية مُعالجة تلك الأسباب والحدِّ من الآثار الناجمة عنها على كافة الأصعدة وفقاً للأهمية النَّسبيَّة لكلِّ منها.

• أهميَّة الدَّراسة (The importance of research):

تأتي أهميَّة الدَّراسة باعتبار ظاهرة التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ من أهم الظواهر الاقتصادية التي تُواجه مُعظم اقتصاديَّات العالم المُعاصرة، والجدل الدائر على المستويين العلميِّ والأكاديميِّ في دراسة ومعالجة هذه الظاهرة، والعوامل المتعددة المؤثرة عليها باعتبارها إحدى القضايا الأساسية التي تلعب دوراً هاماً في توجيه السياسات وإعداد البرامج الحكوميَّة.

بالإضافة إلى معاناة الاقتصاد السوري من هذه المشكلة الاقتصادية الهامَّة والتي انعكست على النُّمو والنَّميَّة الاقتصادية ومستوى المعيشة.

وما تزامن مشكلتي التضخم والبطالة سوى دليلاً اقتصادياً إضافياً على أنَّ معالجة ظاهرة التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ مسألة مركبة يجب أن يراعى فيها مايتعلق بالخصوصيَّة السوريَّة الأمر الذي يشكل دافعاً هاماً للوقوف على العوامل المُفسِّرة لها في سورية باستخدام طرائق الانحدار والارتباط بين التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ والعوامل المؤثِّرة فيه، وما ينبثق عن ذلك من نماذج قياسية تسهل دراسة وتحديد كافة العوامل المؤثِّرة على هذه الظاهرة.

• أهداف الدَّراسة (purpose of the Research):

تهدف الدَّراسة إلى الوقوف على العوامل المُفسِّرة لظاهرة التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ في سورية، ومعالجة الأسباب الرَّئيسيَّة التي أدَّت إلى حدوثها، من خلال تحديد الأهميَّة النَّسبيَّة لكلِّ سبب على حِدَّة، وصياغة مجموعة من الإجراءات والمُقترحات الواجب اتِّباعها للتَّخفيف من حِدَّة آثارها وذلك بعد القيام بتحليلها والتعرف على العوامل الرَّئيسية والثانوية المسببة لها.

• حدود الدراسة :

تمت دراسة ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري خلال الفترة الممتدة من عام 1991 وحتى عام 2010، مع إمكانية الاعتماد على الفترة السابقة لعام 1991 بالقدر الذي يستلزم إجراء عملية المقارنة أو تتبع نشوء الظاهرة في الاقتصاد السوري، واللاحقة لعام 2010 (مرحلة الأزمة) بالقدر الذي تتوفر فيه البيانات باعتبارها مرحلة شابهها الكثير من مظاهر النشوء الاقتصادي مما يجعل من الصعوبة بمكان تضمينها في الدراسة القياسية المنبئة ، ويعود اختيار الفترة 1991-2010 كفترة للدراسة للأسباب التالية:

1. بداية نشأة الظاهرة عالمياً عام 1968 وبالتالي احتمال انتقال الظاهرة للاقتصادات النامية بما فيها الاقتصاد السوري سيكون بعد هذا التاريخ.
2. اتصفت الفترة 1967-1973 باقتصاد غير مستقر نظراً لأنها فترة فاصلة بين حربين.
3. حقق الاقتصاد السوري منذ بداية السبعينات من القرن الماضي معدلات نمو عالية ؛ بلغت حوالي 10% في السنة نتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات التي بلغت ما بين 25 إلى 30% من الدخل القومي السوري، إضافة إلى الدعم المالي المقدم لسورية من دول الخليج العربي و المعسكر الاشتراكي في أعقاب حرب 1973 ، وارتفاع حصة تصدير البترول بسبب ارتفاع أسعاره في تلك الحقبة من الزمن، أي أن الاقتصاد السوري لم يعاني من هذه الظاهرة خلال عقد السبعينات.
4. وقع الاقتصاد السوري في الثمانينات بأزمة حادة نتيجة تقلص حجم المساعدات الخارجية، وبانحسار حجم المساعدات الخارجية، وتدني توفر القطع الأجنبي برزت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري، والجُمُودات في البنية الإنتاجية، كما ظهرت سلبيات المؤسسات والشركات المؤممة. مما يؤكد معاناة الاقتصاد السوري من هذه الظاهرة خلال حقبة الثمانينات، لكن نظراً لافتقار هذه المرحلة للبيانات الإحصائية الدقيقة لم نتمكن من تضمينها لفترة الدراسة.

• فروض الدراسة (Hypotheses of the research):

تفترض الدراسة بأن كلاً من العوامل الداخلية والخارجية كان لها دوراً مؤثراً في إبراز ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري وانعكاسها على النمو الاقتصادي. وبناءً عليه فقد تم صياغة فرضيات الدراسة التي تأخذ بعين الاعتبار أسباب هذه الظاهرة في سورية على النحو الآتي :

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج لا يشكل أحد الأسباب الرئيسية للظاهرة المدروسة .
2. لا تساهم التغيرات التي تصيب مؤشرات العرض والطلب الكليين في إحداث التضخم الركودي.
3. لا تعتبر فجوة التجارة الخارجية إحدى أهم قنوات نقل الظاهرة إلى سورية.
4. لا تعد الفجوة بين الادخار والاستثمار سبباً لنشوء ظاهرة التضخم الركودي في سورية.
5. لا يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سبباً لنشوء الظاهرة في سورية.
6. إن اختلال هيكل الاستثمارات على مستوى الاقتصاد الوطني لا يعتبر سبباً لنشوء الظاهرة في سورية .
7. الخلل في هيكل وبنية قوة العمل لا يعد سبباً لنشوء الظاهرة في سورية.

• منهج الدراسة (Research Methodology):

تعتمد الدراسة على منهج علمي مختلط يجمع بين ماهو استنباطي ووصفي وبين ماهو تحليلي استقرائي. فقد اهتمت الدراسة بالجانب الاستنباطي للتعرف على خلاصات الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها واستنتاج ما يمكن الاستفادة منه وتوظيفه في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وصف الحالة العامة لظاهرة التضخم الركودي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري منذ فترة طويلة من الزمن وذلك من خلال التعرف على العوامل المكونة لهذه الظاهرة والوقوف على الأسباب التي أدت إلى نشوئها بالاعتماد على تحليل البيانات المتاحة ذات العلاقة بهذه الظاهرة مستخدمين الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار، السببية والتكامل المشترك، بغية الوصول إلى نتائج واقعية تقوم على أساس المنهج العلمي التحليلي المنطقي السليم علماً تساهم مساهمة جدية في اتخاذ قرارات سليمة عند رسم السياسات وتحديد توجهات الحكومة الأمر الذي يساعد في الابتعاد عن النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها في طرائق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية.

• الدراسات السابقة (previous studies):

١. دراسة د. علي كنعان بعنوان: (الركود في سورية): دراسة مُعدّة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة بتاريخ 26/2/2001، عملت على إيضاح مفهوم الركود الاقتصادي والتضخم الركودي مع التركيز على الخصوصية السورية، حيث قامت بقياس ظاهرة الركود، وآلية حدوثها في الاقتصاد السوري، إضافة إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية على سورية.

2. دراسة سلوى أنور حامد بعنوان: (أثر اتفاقيّة الغات على ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري): دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بجامعة عين شمس في مصر عام 2000، دراسة نظريّة لظاهرة الركود التضخمي مع التطبيق العملي على حالة الاقتصاد المصري. عملت على دراسة تطوّر اتفاقيّات التبادل التجاري والآثار المتوقّعة لكل من اتفاقيّة الغات ونظم الجودة الشاملة على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد المصري بشكل خاص. إضافة إلى دراسة مقارنة للآثار المتوقّعة لاتفاقيّة الغات على كل من هونغ كونغ وسنغافورة.

3. دراسة ابراهيم لطفي عوض بعنوان: (ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية): دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد بتاريخ 2002 في كلية التجارة بجامعة الزقازيق. عملت هذه الدراسة على توضيح الأسباب الرئيسيّة لظاهرة التضخم الركودي إضافة إلى الآلية التي تحدّث بها في الاقتصاد المصري، وقد تناولت الدراسة الفترة الممتدّة بين عامي 1974 - 1998 لدراسة هذه الظاهرة، وتوصّلت إلى أنّ الارتفاع في تكلفة الإنتاج والتغيّرات الهيكلية في الاقتصاد المصري يمثّلان الشّروط الكافية والضروريّة لحدوث التضخم الركودي في الاقتصاد المصري.

4. دراسة هيثم أكرم سعيد بعنوان: (تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984 - 2002): دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد بجامعة الموصل في العراق عام 2008. قدّمت هذه الدراسة عرضاً لطبيعة الجدل القائم بين التيارات الفكرية المناهضة لآراء وأفكار كينز ونظرية فيليبس وأنصارهما والمتمثلة بمدارس التضخم الركودي في الاقتصاديات الرأسمالية وانعكاسات آراء كل مدرسة على اقتصاديات الدول النامية، فضلاً عن سعي الدراسة إلى توضيح مسار التضخم في البلدان النامية ومدى العلاقة بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي وتقديم صورة موجزة عن حالة البطالة في الدول النامية أيضاً. وقد عملت على إثبات أن التضخم الركودي له التأثير ليس فقط على الاقتصاديات الرأسمالية بل ويتعداه إلى الاقتصاديات النامية.

5. دراسة عفيفة بجاي شوكت اللامي بعنوان: (التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق): دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد بالجامعة المستنصرية في العراق عام 2007. قدّمت هذه الدراسة عرضاً لموضوع الأزمة الاقتصادية حيث تطرّق إلى مفهوم الأزمة الاقتصادية في الفكر والتاريخ الاقتصادي، ثم تناول أزمة التضخم الركودي في الاقتصاديات الرأسمالية والموقف الفكري للمدارس الاقتصادية المعاصرة منها، كما عالجت الدراسة الظاهرة في البلدان النامية من خلال توضيح مسبباتها بالعلاقة مع الخصائص الاقتصادية لهذه البلدان. ودّرت حالة العراق كمثال عن الدول النامية باحثة في معالم السياستين النقدية والمالية العراقية ومدى فاعليتها في التعامل مع ازدواج الركود والتضخم في الاقتصاد العراقي.

الفصلُ الأولُ

الإطارُ النظريُّ للتَّضخُّمِ الرُّكوديِّ والاجتهاداتُ العلميَّةُ لتفسيره

◀ المَبْحَثُ الأولُ: مفهومُ ظاهرةِ التَّضخُّمِ

◀ المَبْحَثُ الثَّانِي: مفهومُ ظاهرةِ التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ

◀ المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَّضخُّمُ الرُّكوديُّ في الفكرِ الاقتصاديِّ

المبحث الأول

مفهوم ظاهرة التضخم

تختلف الأسباب المؤدية للتضخم في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة مما ينجم عنه اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك الدول، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف الأسباب التي تقف خلفه، ومما يزيد من مشكلة التضخم تعقيداً أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداءً من سبب معين، ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم آثارها خلال بُعد زمني معين، كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل.

ومن المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحداً أو مفهوماً محدداً في الأدبيات الاقتصادية، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، فالمقصود بالتضخم في فترة ما بين الحربين العالميتين - على سبيل المثال - لدى الكثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالنَّعْطِيَّة لهذه النقود المُصدَّرة مثلاً. لكن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد فأصبح المقصود منه: فائض النقد على فائض السلع والخدمات، ومن الواضح أن الآخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم "الكينزية" التي سادت بين الحربين العالميتين¹.

1-1 تعريف التضخم :

نظراً لاختلاف التيارات الفكرية بين المدارس الاقتصادية لم يتوصل الاقتصاديون إلى صياغة تعريف محدد لظاهرة التضخم، حيث يرى البعض منهم أن صعوبة تعريف التضخم ترجع إلى سببين رئيسيين هما²:

1. أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات متعددة.
2. أن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعضها البعض، بل هناك احتمال لتعارضها وتضادها، فالتضخم النقدي قد لا يعني بالضرورة تضخماً سعرياً .

غير أن المعنى المتداول بين معظم العلماء هو: (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار) ومن الأمثلة على ذلك تعريف "كاردنير أكلي" * للتضخم على أنه: (الارتفاع المستمر والملحوس في المستوى العام للأسعار في دولة ما)³. كما عرفه "كورتير" ** بأنه: (عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية

¹ عناية، غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص(9).

² مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص(31).

* كاردنير أكلي (1915 - 1998)، اقتصادي ودبلوماسي أمريكي، خدم كعضو في مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد الرئيس جون كينيدي، ورئيساً في عهد الرئيس ليندون جونسون، كما شغل منصب سفير إيطاليا، وكان أكلي عضو هيئة تدريسية في جامعة ميشيغان لمدة 43 عاماً، وشغل منصب رئيس قسم الاقتصاد فيها، في عام 1982 شغل رئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية.

³ الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص(249).

** هاري دي كورتير: دكتور في الاقتصاد في كلية تشارلز دايسون للاقتصاد التطبيقي والإدارة في جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ركزت بحوثه على السياسة التجارية الزراعية، نشر أكثر من 100 كتاب ومقال علمي، فاز بجائزة الاتصالات لجمعية الاقتصاد التطبيقي الأمريكي عام 2011.

لوحدة النقد^١. وعرفه "كلوزو"*** على أنه: (الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع)^٢.

إن التفسير النقدي لظاهرة التضخم بقي صالحاً حتى ظهور أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والتي غيرت المفاهيم الاقتصادية حيث تميزت هذه المرحلة بدخول الأفكار "الكينزية" والتحول إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وعلى الرغم من إغراق الأسواق بالأموال لتمويل مشاريع استثمارية في هذه المرحلة إلا أن ذلك لم يسفر عن ظهور تضخم، مما أجبر المفكرين على إعادة النظر في صحة التعاريف السابقة المبنيّة على أن كمية النقود التي تُضخ في السوق هي العامل الأساسي للتضخم، وقد أظهر ذلك أبعاداً جديدة للتضخم مبنيّة على الأسباب المنشئة له، حيث أصبح مصطلح التضخم يطبق على حالات وظواهر أخرى خلافاً لارتفاع الأسعار.

1-2 أنواع التضخم : يختلف مفهوم التضخم تبعاً لاختلاف أنواعه واختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، ومن أهمها:

1-2-1 من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

1- التضخم المفتوح (الظاهر) Open Inflation: يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات، ولهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق أو الحر^٣.

2- التضخم المكبوت Repressed Inflation: يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأسعار من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية، مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة؛ نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدّد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وهذا لا يعني القضاء على الظواهر التضخميّة وإنّما محاولة التخفيف من حدّتها^٤.

1-2-2 من حيث حدة التضخم:

1- التضخم الجامح Hyper (Gallop) Inflation: ويعدّ من أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني؛ وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، ويحدث هذا النوع عادة نتيجة محاولة تمويل النفقات الحكومية المتزايدة بواسطة إصدار العملة وذلك نتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناتج عن حالات الحروب والاضطرابات السياسيّة والكوارث الطبيعيّة.

١ البكري، أنس، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002، عمان، ص(197).
*** كلوزو (Clauseau) اقتصادي فرنسي عمل على دراسة نظرية هايك في الكتاب الجماعي بعنوان التقلبات الاقتصادية.

٢ عناية، غازي حسين، مرجع سابق، ص(22).

٣ العجمي، هيل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص(277).

٤ المرجع السابق، ص(279).

2- التَّضَخُّمُ الرَّاحِفُ **Creeping Inflation**: وهو عبارة عن اتجاه المُستَوَى العامِّ للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتَّى في حالة عدم زيادة الطَّلَب الكُلِّي بنسبة كبيرة.

1-2-3 من حيث مصدر الضَّغط التَّضخُّمي:

1-تضخُّم جذب الطَّلَب Demand-Pull Inflation: هي الحالة الَّتِي ترتفع فيها الأسعار نتيجةً لوجود فائضٍ في الطَّلَب الكُلِّي عن العرض الكُلِّي، سواءً في سوق السِّلَع أو عناصر الإنتاج (نقودٌ كثيرةٌ تطارد سلعاً قليلةً)، فعند الوصول إلى حالة التَّوْظِيف الكامل تؤدي الزَّيادة في الطَّلَب وزيادة الإنفاق الكُلِّي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمُجْتَمَع¹.

2-التَّضخُّم بدفع الكلفة Cost-Push Inflation: هو التَّضخُّم الَّذِي ينشأ عندما تستمر أسعار السِّلَع الاستهلاكية والصَّنَاعِيَّة في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج، وخاصةً أسعار عناصر الإنتاج².

1-3 قياس التَّضخُّم :

تَعَمَّدَ عملية قياس ظاهرة التَّضخُّم في أيِّ اقتصادٍ على نقطتين أساسيتين:

- النقطة الأولى: قياس التَّغْيِراتِ الَّتِي تحدثُ في مُستَوَيَاتِ الأسعار.
- النقطة الثانية: تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التَّضخُّم.

مع الإشارة إلى أنَّ جميع الخبراء يعترفون بأنَّه ليس هناك مقياسٌ دقيقٌ لقياس التَّضخُّم، إذ يُمكن قياس التَّضخُّم من خلال طرائقٍ مختلفة يُمكن توضيحُ أهمِّها بشكلٍ مُختصرٍ على النَّحو التَّالِي:

1-3-1 طريقة الأرقام القياسية : تُعرَّف الأرقام القياسية للأسعار بأنَّها: "عبارة عن متوسطاتٍ مقارنةٍ نسبيَّةٍ وزمنيَّةٍ للأسعار"³، والمقصود من أنَّها متوسطاتٌ نسبيَّةٌ هو أنَّها تُبيِّن مدى التَّطوُّر في النُّقود والأسعار بالنسبة لشيءٍ معين، ونقوم على استخدام أساسٍ للمقارنة يُسمَّى سنة الأساس، حيثُ يَتِمُّ مقارنة التطوُّرات في النُّقود والأسعار بسنة الأساس⁴. ومن أهم الأرقام القياسية المستخدمة لا سبير و باش وفيشر والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

1-3-2 طريقة الفجوات التَّضخُّمية: تَعَمَّدَ هذه الطريقة على قياس الفجوات التَّضخُّميَّة _ وهي طريقة متأثرةٌ بالتحليل الكينزي _ الَّتِي تقيس الفرق بين الطَّلَب الكُلِّي النَّقْدي (الإنفاق الوطني المقدَّر بالأسعار الجارية) وبين حجم النَّاتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين التَّموُّل في مخزون النُّقود والتَّموُّل في النَّاتج الداخلي.

¹ عيسى، نزار، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص(267-268).

² هارون، عمر، رسالة ماجستير بعنوان (النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2012، ص(9).

³ شافعي، محمد زكي، مقدمة في النُّقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969 م، ص(63-66).

⁴ الروبي، نبيل، نظرية التَّضخُّم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص(20).

1-3-3 معدل الضغط التضخمي: ويتم فيه مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية، ويستفاد منه في معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي.

1-3-4 معيار الإفراط النقدي: ويستند هذا المعيار إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، وتستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود عند حجمها الأمثل:

$$M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

حيث:

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي - Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي - M_t : كمية النقود المتداولة - Q_0 : متوسط نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة .

1-3-5 معامل الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية إلى أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي "فريدمان" التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي¹، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية²:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: ΔM : التغير في كمية النقود - M : كمية النقود - ΔY : التغير في الناتج القومي الحقيقي - Y : الناتج القومي الحقيقي.

1-3-6 معيار فائض المعروض النقدي: تتحدد الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة³، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية (G) وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث: ΔM : التغير في عرض النقود - M : كمية النقود - GNP : الناتج القومي الإجمالي ΔGNP : التغير في الناتج القومي الإجمالي .

1-4 آثار التضخم :

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثراً تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:

¹ الروبي، نبيل، مرجع سابق، ص(241).

² زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص(135).

³ شوتر، منهل، و العمار، رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص(173،174).

1-4-1 الآثار الاقتصادية للتضخم : وتقسّم إلى :

١. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي : اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى فريق من الاقتصاديين أنّ التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، وإنتاجية العمال وحماستهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. ويرى فريق آخر أنّ التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث أنّ ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتخفض البطالة^١، وتظل صحة أيّ من الرأيين محكومةً بنوع وحدة التضخم.

2. تأثير التضخم على الدخل: يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخل المحدودة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخل الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وغيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم^٢.

3. تأثير التضخم على المديونية: يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن، وذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

4. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات على المدى الطويل، فالدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها ممّا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري^٣.

1-4-2 الآثار الاجتماعية للتضخم :

1. انخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدودة والأجور الثابتة وارتفاعها لفئات أخرى سيؤدي إلى تعميق اختلال التوازن الاجتماعي بين الأفراد، كما يعرضهم لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع، ممّا يؤدي إلى تدني إنتاجية العمال بسبب إحساسهم بعدم العدالة، وسيتبع ذلك ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالفساد بأشكاله المتنوعة^٤.

2. تدني المستوى المعاشي للسكان وانتشار الفقر الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الدخل الضعيفة أصلاً وتدفع أطفال الأسر لممارسة بعض الأعمال القاسية لسد حاجاتهم المعيشية وتسربهم من المدارس.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت دراسة كل من نوع التضخم و الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الاقتصاد السوري في الفصل الثاني المبحث الثاني من هذه الدراسة.

^١ حداد، أكرم، و مشهور، هذلول، النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص(207).

^٢ المرجع السابق، ص(208).

^٣ خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، 2007، ص (317-320).

^٤ ياس، أسماء خضير، تحليل معدلات التضخم في العراق 2000-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، ص(13).

5-1 النظريات المفسرة للتضخم :

تختلف تفسيرات التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة، ونتيجة الأسباب التي أدت إلى نشوئها، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرّفت التضخم :

1-5-1 تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي (النظرية الكمية للنقد):

ظهرت النظرية الكمية للنقد نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من "جون لوك" (1632-1704) و"دافيد هيوم" (1711-1776)، و"مونتسكيو" (1689-1755). ووفقاً للتحليل الكلاسيكي تقوم النظرية الكمية للنقد على افتراضات يمكن أن نوردها على الشكل التالي:

1. ثبات حجم المعاملات (v): حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وكمية النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيطاً في المبادلة، وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد متغيراً خارجياً ومن ثم يعمل على أنه ثابت.

2. ثبات سرعة دوران النقود (T): ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغييرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير¹، ومن ثم ينظر إليها على أنها متغير خارجي.

3. كمية النقود هي التي تحدد قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قوتها الشرائية أي في التأثير على حركات الأسعار، فمثلاً زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف.

4. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغيراً بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود (كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع).

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطقي معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وحصول التضخم، ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود، ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد ويؤمن بعض الاقتصاديين بشكل آخر للنظرية الكمية أقل تطرفاً من سابقه، بحيث إذا تغيرت كمية النقود فغالباً ما تتغير الأسعار أيضاً لكن دون الجزم بالمقدار. وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات المتجددة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض النواحي ومن بين هؤلاء الأمريكي "فيشر"، السويدي "كاسل" و"هانسن" وأخيراً من قبل أنصار مدرسة شيكاغو النقدية ومنهم "فريدمان". ولقد استعان التقليديون في شرحهم للنظرية الكمية وتبيان دورها في تفسير حركات الأسعار وتحليل الظواهر بمعادلة التبادل والتي تؤول صلب هذه النظرية.

¹ الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1981، ص(467).

1-1-5-1 معادلة التبادل فيشر :

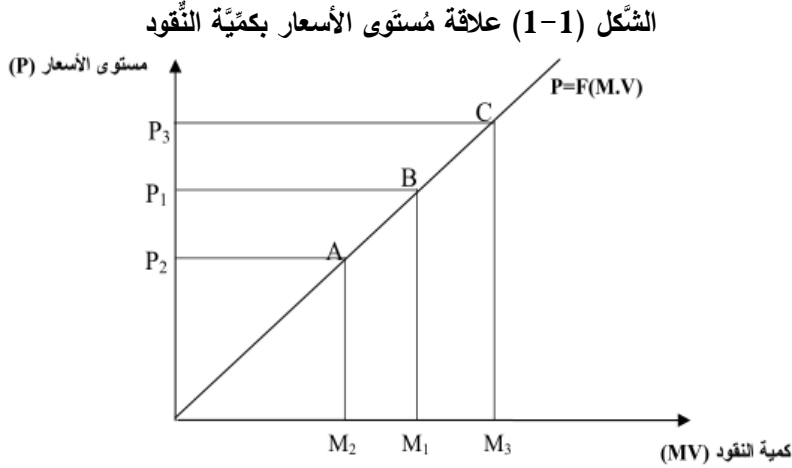
يؤكد "فيشر" على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، أي أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية التي يتم تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P) وعليه فإن قيمة (p.T) ستكون مساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويمكن التعبير عن هذا بالمعادلة التالية¹:

$$M \cdot V = P \cdot T \quad (1)$$

وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كمايلي :

$$P = \frac{MV}{T} \quad (2)$$

يتضح من المعادلة (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من V، T.



المصدر: إعداد الطالبة

يشير الشكل إلى أن ارتفاع السعر من p_1 إلى p_2 عند زيادة كمية النقود من m_1 إلى m_2 ، وانخفاض السعر من p_1 إلى p_2 عند انخفاض كمية النقود من m_1 إلى m_2 ، أي أن زيادة كمية النقود بنسبة $\frac{M_3 - M_1}{M_1}$ تساوي ارتفاع مستوى السعر بنسبة $\frac{P_3 - P_1}{P_1}$

ونقوم بمعادلة التبادل على أساس الفرضيات التالية²:

1. التبادل بين عرض النقود MS مع الطلب على النقود MD لتحقيق التوازن في سوق النقود، أي :

$$M_S = M_d = M \quad (3)$$

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد - نظم ونظريات - سياسات مؤسسات نقدية، دار الفكر، الجزائر، 2000، ص(80).

² مروان، عطوان، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص(95).

ولعلّ هذه الفرضية هي ما خَلَقَ علاقةً ميكانيكيةً بَيْنَ المُستوى العامِّ للأسعار وكمية النقود وجعلها هي العامل الوحيد المُسبِّبُ للتّضخُّم في الاقتصاد، وبهذا يصبح بالإمكان استخدام المُعادلة (2) لمعرفة الكمية الحقيقية المطلوبة مِنَ النقود:

$$M_d = \frac{M_d}{P(M_d)} = \frac{1}{v} \times T \quad (4)$$

يتضح مِنَ المُعادلة (4) أَنَّ الكمية الحقيقية المطلوبة مِنَ النقود تتناسب عكسياً مع V وطردياً مع T ، بفرض ثبات كلٍّ مِنَ T و V في الأمد القصير، لذلك فإنَّ M_d تبقى عند مُستوى الثَّبات، فإذا حصل خللٌ في التَّوازن في سوق النقود بسبب الزيادة في عرض النقود الاسمية عندئذ يصبح $M_d < M_s$ ومن ثَمَّ يرتفع مُستوى السَّعر حتَّى يعود التَّوازن.

1. الطَّلَب على النقود يساوي القيمة النَّقدية للمبادلات، وهي بدورها تساوي حَجَم المعاملات الحقيقية مضروبةً

$$M_d = P \times T \quad \text{بالمُتوسط العامِّ للأسعار :}$$

2. إِنَّ التَّداول النَّقديَّ (عرض النقود) يساوي كمية النقود الورقية (القانونية) مضروبة بسرعة تداولها، مضافاً إليها النقود المصرفية (الودائع الجارية) مضروبة بسرعة تداولها أي أَنَّ :

وبالتَّعويض عن قيمة M_d و M_s في معادله اسوار (٥) نحصل على مايلي .

$$PT = (M'V') + M''V'' \quad (5)$$

وبذلك نلاحظ أَنَّ الفروض الَّتِي قامت عليها هذه المُعادلة هي نفسها الَّتِي قامت عليها النَّظرية الكمية للنقود بشكلها العام، ويُمْكِن القول بأنَّ هذه المُعادلة تُستخدَم في حالاتٍ كثيرةٍ كتعبيرٍ رياضيٍّ للنَّظرية الكمية للنقود . ورغم القبول العامِّ لمعادلة التَّبادل لفيشر، إلَّا أَنَّهُ سَجَلَتْ عليها بعض الانتقادات والَّتِي مِنْ أَهمَّها^١:

○ كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بَيْنَ الَّتِي تخصُّ الإنتاج والَّتِي تخصُّ الأسواق الماليَّة وكذلك الَّتِي تتعلَّق بتبادل أصولٍ حقيقيَّة، ممَّا ينتج عنه أَنَّ كمية المبادلات تحتوي على سلعٍ غير متجانسةٍ وَمِنْ الصَّعْب استخدام مقياسٍ واحدٍ لقياسها، لذلك تُعْتَبَر كمية المبادلات كميةً غير قابلةٍ للقياس.

○ هذه المُعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.

○ صعوبة تحديد السَّعر P في هذه المُعادلة، أي هل يُعْتَبَر هذا السَّعر مُتوسطاً عاماً للأسعار؟، أم مُتوسطاً لكمية النقود المدفوعة عِنْد إجراء كلِّ مُعاملة ؟.

○ سرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يُمكن أَنْ لا تكون ثابتة.

على عكس ما كان يؤمن به الكلاسيكيين الأوائل، على أَنَّ النقود ليست إلَّا وسيلةً للتَّبادل وأنَّها لا تُطلَب لذاتها ممَّا يجعلها حياديَّة، المُفكرين النيوكلاسيكيين أمثال "مارشال"، "بيجو" أو ما يُعرَف برواد مدرسة

^١ هتهات، سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص(50).

كامبردج غيروا الكثير من المفاهيم الأساسية، حيث أصبحت النقود تطلب لذاتها كونها مخزناً للقيمة، وأداة للوفاء بالالتزامات وإبراء الذمة المالية للأفراد. وقد حاول رواد مدرسة "كامبردج" وعلى رأسهم "ألفرد مارشال" تطوير معادلة "فيشر"، من خلال ما يعرف بمعادلة الأرصد النقدية والتي تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بالأرصد النقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى.

1-5-2 معادلة كامبردج للأرصد النقدية:

تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل. يركز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعاً لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصد نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير، لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة. ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة:

$$M = K \times Y \times P$$

حيث أن:

M : كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لـ "فيشر" تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K : يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل وهي بمثابة الأساس في معادلة "مارشال" الذي يستند إليه في تحليله.

Y : الناتج الوطني الحقيقي، أي أن هذه المعادلة تركز الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدراً في شكل معاملات عينية.

P : مستوى الأسعار، وهو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة "فيشر" الذي يشير فيه P

إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T حجم المبادلات

كملاحظة أولية نجد أن "مارشال"، ومن خلال معادلة كامبردج استبدل سرعة دوران النقود V بمعدل التفضيل النقدي K ، وحجم المبادلات T بالإنتاج أو الدخل الحقيقي Y ، مما يوضح أن "فيشر" كان يبحث عن أسباب الإنفاق (حجم المبادلات وسرعة دوران النقود)، أما الثاني فيبحث عن أسباب الطلب على النقود (التفضيل النقدي والإنتاج أو الدخل)، حيث أنها خلقت علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود ومعدل التفضيل النقدي. وبما أن (PY) هي تعبير عن القيمة النقدية للإنتاج الوطني يمكن أن نضع المعادلة بصورة أبسط لتصبح على الشكل التالي :

$$M = PY$$

¹ الشبول، نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1991، ص(20).

ووفق المعادلة السابقة، يتحدد الطلب على الأرصدة النقدية M تبعاً للدخل Y وكمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها K ، وكلما قلَّت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية زاد الإنفاق، مما يؤدي حتماً لزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار P . ومن المعادلة السابقة نستنتج مايلي:

❖ علاقة عكسية بين معامل التفضيل النقدي والمستوى العام للأسعار.

❖ علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار لكنها غير مباشرة لارتباطها بمعامل التفضيل النقدي.

وللنظرية الكمية للنقود الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في إحداث التضخم، كما بينت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار¹؛ لكنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها، ومن أهمها:

1. اهتمت هذه المعادلة بدراسة تأثير التغيير في الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد على مستوى الأسعار وسرعة التبادل دون التطرق إلى الأسباب التي تدعو الأفراد إلى إجراء مثل هذا التغيير في أرصدتهم النقدية.

2. لم تتطرق المعادلة إلى تأثير التغيرات في الأرصدة النقدية ومستوى الأسعار وسرعة التداول على حجم الإنتاج انطلاقاً من افتراضها بثبات حجم الإنتاج، أن تخفيض الأفراد لما يحتفظون به من أرصدة نقدية سيؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع وفي حالة عدم تمتع الإنتاج بالمرونة فإن زيادة الطلب سينتج عنها ارتفاع الأسعار، لكن بوجود طاقات معطلة في الاقتصاد فإن زيادة الطلب يمكن أن تؤدي إلى استخدام هذه الطاقات وزيادة الإنتاج وبذلك لن تكون نتائج المعادلة أكيدة الوقوع.

3. انتقاد "هارت" HART: وجه هارت انتقاد لمعادلة كمبرج هو أن الطلب على النقود لا يتعلق فقط بمستوى الدخل وإنما أيضاً بالثروة، فالجمهور يرغب في الاحتفاظ بجزء من دخله وكذلك بجزء من ثروته بصورة نقد، وهذا ما بينه "مارشال" في أول الأمر إلى أنه أهمل العامل الثاني وهو أثر الثروة في الطلب على النقد وأكد على الدخل فقط، ويرى أن الطريقة الأفضل للتعبير عن مفهوم الأرصدة النقدية كالتالي:

$$M = (r, R, Y, D, U)$$

حيث أن: M : تمثل كمية النقود - D : الطلب على النقد - Y : الدخل النقدي - R : الثروة - r : سعر الفائدة - U : جميع العوامل الأخرى التي قد تكون لها تأثير في الطلب على النقود مثل: التوقعات وتوزيع الدخل والثروة.

¹ هتهات، سعيد، مرجع سابق، ص(54).

1-5-2 تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية:

ابتعد التحليل الكينزي للتضخم الاقتصادي عن أساسيات الفكر الكلاسيكي في العلاقة الكمية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، مبيناً أنه يمكن للاقتصاد أن يعيش حالة من التضخم حتى ولو كان العرض النقدي ثابتاً إذا ما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك عندما يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل¹. ويفسر "كينز" التضخم على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويُميّز بين حالتين للتضخم:

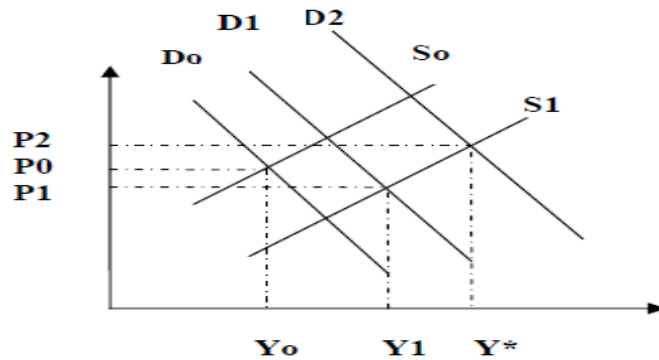
1. مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل: هنا يكون التضخم أمر طبيعي ومرغوب فيه باعتبار أن الطاقات الإنتاجية المعطلة ستتخطى في العملية الإنتاجية لتستوعب الزيادة في الطلب والزيادة المحسوسة في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساساً الزيادة في التوظيف والإنتاج لكن مع اقتراب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور. ويطلق على نوع التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل التضخم الجزئي، ويعزى هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر ومُستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية وأيضاً ظهور ممارسات احتكارية لدى بعض المنتجين، ولا يثير التضخم الجزئي الكثير من المخاوف لأنه يُعدّ حافزاً لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلق من أرباح إضافية .

2. مرحلة التشغيل الكامل: تظهر عندما يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل وطاقاته الإنتاجية مستغلة استغلالاً كاملاً، وفي هذه الحالة فإن أي زيادة تحصل في الطلب الفعال تؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية وارتفاع في الأسعار بسبب عجز العرض الكلي الذي يظهر مرونة صفرية في الاستجابة عند مستوى الاستخدام الكامل، فالزيادة في الطلب عند المستوى الثابت للناتج الوطني تخلق فائضاً في طلب يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى الأعلى ما لم تتبع السياسات الاقتصادية التي تكبح الطلب من خلال تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب. ويسمى "كينز" هذا النوع بالتضخم البحت وهو نفس التضخم الناشئ عن جذب الطلب². ومن خلال الشكل التالي سنحاول توضيح كيف يمكن للطلب الكلي أن يؤثر على المستوى العام للأسعار، سواء عند مستوى التشغيل الناقص أو الكامل.

¹ J.A Trevithick, Inflation A Guide to the Crisis in Economics, Cox & Wyman Ltd, London, 1977, P.44.

² محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، در النهضة العربية، بيروت، 2002، ص(296).

الشكل (2-1) العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتأثيرها على المستوى العام للأسعار



المصدر: هارون، عمر، النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، 2012، ص(23)

نلاحظ من خلال الشكل (2-1) التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الثنائية $(Y_0 - P_0)$ والتي تتحدد من خلال قانون "ساي" والتي تدل على تقاطع العرض S_0 مع الطلب D_0 ، وعند ارتفاع الطلب إلى D_1 فإن الاقتصاد يقوم بعرض قدره S_1 وذلك لمرونة جهازه الإنتاجي وقدرته على التوافق مع متطلبات السوق (لم يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل) وهذا ما يجعل الأسعار تنخفض إلى P_1 ويخلق ثنائية توازن جديدة في السوق $(Y_1 - P_1)$ ، لكن زيادة الطلب وتطورها إلى D_2 يجعل القطاع الإنتاجي غير القادر على التوافق مع هذا الطلب لكونه بلغ مرحلة التشغيل الكامل عند S_1 يخلق ضغطاً على السوق تنعكس على المستوى العام للأسعار وبذلك ينتقل السعر إلى P_2 . بإيجاز التضخم في التحليل الكينزي يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي $C+I+G$ أكبر من قيمة الناتج y عندما مستوى التشغيل التام أي:

$$y < C+I+G$$

لكن نظرة "كينز" كانت حسب العديد من المفكرين الاقتصاديين عبارة عن خليط من السياسات الاقتصادية وليست نظرية جادة حول التضخم، خاصة وأن المرحلة التي أطلق فيها "كينز" أفكاره كانت فترة تميزت بالكساد وتوقف عجلة الاقتصاد عن الدوران ولم تتميز بتضخم، مما جعل أفكار "كينز" تميل إلى معالجة السبب الرئيسي للأزمة (الكساد)، والذي من خلاله ستنتهي كل الأمراض الاقتصادية المترابطة. حيث يرى الكينزيون أن الأزمة الاقتصادية هي أزمة أحادية الجانب (إما تضخم أو ركود)، وعلى أساس الاعتقاد بصحة هذا التحليل طبقت السياسات الاقتصادية التي تضمنت تدخل الدولة في إدارة الطلب التي التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان..... إلخ، وبالفعل شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وما قبل صدمة البترول عام 1973 ارتفاعاً في معدلات النمو وانخفاضاً في معدلات التضخم والبطالة، مما أكد على صحة التحليل الكينزي في إدارة معالجة الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة.

¹ زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (مساهمة نحو فهم أفضل)، الكاظمة للنشر و الترجمة، الكويت، 1985، ص(44-45).

المبحث الثاني

مفهوم ظاهرة التضخم الرئوي

شهدَ عقدُ السبعينيات من القرن الماضي الحويلة التراكمية لتفاقم عوامل عدم الاتساق في النظام الرأسمالي العالمي، فمن أزمة النظام النقدي الدولي التي استهل بها العقد والتي انتهت على أثرها العمل بقواعد "بريتون وودز" وانهيار نظام سعر الصرف الثابت مع الاتساع الكبير في السيولة الدولية (وبشكل خاص المكون الدولار) بسبب السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة إزاء العجز في مدفوعاتها، مروراً بارتفاع دور التمويل الخاص في التسويات الدولية بسبب فائض الدولار في الأسواق الدولية، إلى ارتفاع أسعار النفط بعد أن طال كبها دون مستوياتها الحقيقية، لينتهي العقد بتفاقم مشاكل المديونية للاقتصاديات النامية المدينة.

في هذه البيئة الدولية المضطربة ظهرت وتفاقت أزمة التضخم الرئوي في الاقتصاديات الرأسمالية لتثبت عجز التحليل الكينزي عن تفسيرها ومعالجتها، الأمر الذي عزز مكانة المدارس الاقتصادية الأخرى في تحليل الأزمات الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي لاسيما تلك التي تعود جذورها إلى الفكر الكلاسيكي كالمدرسة النقدية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض، التي ما لبثت أن اصطلت هي الأخرى مع الفكر الكينزي في الوقوف أمام التحديات التي جاءت بها هذه الظاهرة.

أما البلدان النامية التي تعاني في الأساس من تشوهات هيكلية بحكم تخلفها الاقتصادي وطبيعة ارتباطها بالنظام الاقتصادي العالمي، فإن معاناتها من مثل هذه الظاهرة يختلف في الأسس النظرية والعملية عن تلك التي سادت في البلدان الرأسمالية، فتعايش الركود مع التضخم في الاقتصاد النامي ينجم في الأغلب عن أسباب تختلف من حيث آليات النشوء والتفاقم عن تلك التي تسود في البلدان الرأسمالية، حيث تأخذ البلدان النامية دور المتلقي للظواهر الاقتصادية العالمية بحكم وضعها في تقسيم العمل الدولي، كما أن طبيعة اقتصادياتها التي تتصف بالجمود لا تسمح كثيراً بتقديم تفسيرات مشابهة لما أنت به المدارس الاقتصادية.

إن ظاهرة التضخم الرئوي تؤثر في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وإن هذا التأثير وإن اختلف قوته من دولة لأخرى فقد استمر لمدة ربع قرن أو أكثر، ولاتزال هذه الظاهرة تلقي بظلالها على معظم الاقتصاديات حتى اليوم.

مع ذلك فهناك العديد من الباحثين لا يجد ضيراً في إطلاق التسمية نفسها على الظاهرة متى حدثت سواء في اقتصاد نامي أو متقدم، مستندين في ذلك إلى ما تصفه التسمية من نتيجة بصرف النظر عن مسبباتها، فهي عبارة عن مصاحبة التضخم للركود (وهو ما تنم عنه تسمية التضخم الرئوي). ومن جهة ثانية يرى هؤلاء أن المظهر الواضح للتضخم الرئوي في البلدان النامية جاء في أوضح صورة له بعد انتقال مخرجات أزمة البلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية، فكان بمثابة انتقال للظاهرة من البلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية بحكم علاقة التبعية التي تربط المجموعة الثانية بالأولى.

2-1 تعريف التضخم الركودي:

يُعتبر التضخم الركودي من أسوأ الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن يمر بها اقتصاد ما، وعند البدء بدراسة هذه الظاهرة واجهنا تعاريف متعددة لها حيث عرّفها "سيجل" * بأنّها: (الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن معاً)^١، أما "helliwell" ** فقد عرّفها بأنّها: (الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً إلى جنب مع الركود)^٢، في حين أوضح "el-mahgoub" *** أن التضخم الركودي هو: (التسارع في معدلات التضخم المصحوبة بزيادة تدريجية في معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاجية)^٣.

ومن التعاريف الأكثر شيوعاً: (الفترات التي تشهد حالات من ارتفاع معدلات البطالة مصحوبة بارتفاع معدلات الزيادة في الأسعار) حيث تحدث هذه المشكلة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم توظيف عنصر العمل، وفيها نجد الاقتصاد يعاني من تباطؤ في حركته الاقتصادية ويشهد في الوقت نفسه ارتفاعات متكررة في المستوى العام للأسعار، أي يسود الاقتصاد مزيج من الركود الاقتصادي والتضخم المالي في آن واحد. أمّا أنصار المدرسة الكينزية فقد أوضحوا بأن التضخم الركودي يظهر عندما يزداد الدخل القومي ويزداد الميل للاستهلاك ويتناقص الميل للاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل^٤.

لم توضح التعاريف السابقة بشكل قاطع هل المقصود بالتضخم التضخم الطلب؟، أو تضخم النفقة؟، أو التضخم الهيكلي؟، هل هو التضخم الزاحف أم التضخم المفرط؟. كما لم تبيّن التعاريف هل المقصود بالبطالة البطالة الهيكلية؟، أم البطالة التكنولوجية؟، أم الموسمية؟، أم البطالة الاحتكاكية؟.

إنّ مصطلحي التضخم والبطالة المقصود بهما المعنى العام للظاهرة دون البحث عن مسبباتها أو أي إجراءات تتعلق بقياسها، فالمقصود بالتضخم: ارتفاع المستوى العام للأسعار بصرف النظر عن سبب أوسرعة هذا الارتفاع، ويتم التعبير عن معدلات التضخم بالتغيرات في الأرقام القياسية للأسعار. والمقصود بالبطالة: وجود جزء من قوة العمل الكلية في الدولة بدون عمل بصرف النظر عن أسباب بقاء الفرد لفترة من الوقت بدونها، ويتم التعبير عن معدل البطالة بالنسبة المئوية للأفراد العاطلين إلى قوة العمل الكلية ويعرف بمعدل البطالة الظاهرة.

* باري نورمان سيجل : أستاذ فخري في علم الاقتصاد في جامعة ولاية أويغون الأمريكية، حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا عام 1957.

١ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله منصور، عبد الرحمن عبد الفتاح، دار المريخ للنشر، السعودية، 987:ص(608).

** أستاذ دكتور في الاقتصاد، المدير المشارك للمعهد الكندي للأبحاث المتقدمة (CIFAR)، حول التفاعلات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي.

2 John f. Helliwell, Comparative Macro Economics of stagflation, Journal of Economic literature Vol. xxv, March 1988 p.1

*** أيمن رفعت المحجوب: سياسي مصري حاصل على إجازة في القانون من جامعة القاهرة عام 1990، ثم حصل على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة السوربون، عمل أستاذاً للاقتصاد في كل من جامعة بيروت العربية وجامعة القاهرة، استلم رئاسة مجلس الوزراء المصري عام 1975.

٣ عوض، إبراهيم لطفي، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد إلى مجلس كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2002، (25).

٤ زكي، رمزي، التضخم المستورد، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1986، ص(86).

2-2 أسباب ظهور أزمة التضخم الركودي:

عقد السبعينات من القرن العشرين يُعدُّ عقد الاضطرابات الاقتصادية على المستوى الدولي التي كانت إحدى أهم نتائجها ظهور أزمة التضخم الركودي، والتي أرجعتها العديد من الأدبيات الاقتصادية الغربية إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خاصة النفط)، إلا أن ذلك لم يكن المسبب الأساسي فقط في هذه الأزمة بل هنالك عوامل موضوعية أخرى تقف وراءها، يُمكن إيضاح هذه العوامل على النحو التالي:

1. ارتفاع أسعار النفط: قرار مجموعة أوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عامي (1973-1974) و (1979-1980) كان له نتائج سلبية على اقتصاديات الدول الرأسمالية حيث أدى إلى¹:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار اعتباراً من عام 1974 .
- اختلال ميزان الحساب الجاري بسبب تراجع مبادلاتها مع الخارج نظراً لارتفاع أسعار الواردات من الدول خارج المجموعة الأوروبية نتيجة لانخفاض أسعار العملات الأوروبية إزاء الدولار الأمريكي، وعلى سبيل المثال حدث ذلك عند تخفيض قيمة اللير الإيطالية والجنيه الإسترليني في عام 1974 والفرنك الفرنسي بعد عام 1980 .

- ركود النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الناجم عن تدني قيمة الإنتاج الصناعي، إذ سجل معدلات نمو سلبية في معظم الدول، مما ساهم في تحول منحني العرض الكلي نحو الأعلى وإلى اليسار، الأمر الذي يعني ضمناً انخفاض الناتج القومي الحقيقي.

2. انتشار الظواهر الاحتكارية بصورها ودرجاتها المختلفة: النظام الاقتصادي الرأسمالي لم يعد يعمل بالأطراف الفاعلة التي تصورها الرؤاد الأوائل للرأسمالية، بل أصبحت هناك احتكارات رأسمالية ممثلة بالشركات متعددة الجنسية وبالاحتكارات الحكومية للدول الرأسمالية، وأصبحت اليد الخفية تتحرك على أساس مصالح النخبة الفاعلة في النظام، حيث يؤدي الاحتكار إلى حالة الركود وتعطيل استخدام كل الطاقات الكامنة .

3. اختلال آلية الأسعار: تُعتبر الأسعار أداة من أدوات إعادة التوازن الاقتصادي حيث ترتفع في الانتعاش وتنخفض في الركود (انخفاضها في حالة الركود يساعد على التخلص من المعروض السلعي الزائد وبانخفاض هذا المخزون تعود الأسعار للارتفاع)، لكن ما نلاحظه في هذه الأزمة أن الأسعار فقدت هذه الخاصية وتحولت إلى اتجاه تضخمي طويل المدى، وهذا العجز في الآليات السعرية يعود إلى تنامي قوة الاحتكارات والشركات متعددة الجنسية واتجاهها إلى الاتفاق في تكوين أشكال الاندماجات فيما بينها بهدف المحافظة على مستويات الأسعار التي تضمن مستوى معين من الأرباح وفق آليات معينة توازن بين المصالح المتناقضة داخل التكتل الاقتصادي² .

¹ عبادي، بتول مطر، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للفترة (1970-2004)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2007، ص(5).

² نزيل، انعام مزيد، دور الشركات متعددة الجنسية في ارساء وترسيخ العولمة الاقتصادية، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2001، ص(43).

4. رأسمالية الدولة الاحتكارية: وهي تعني جمع قُوَّة الاحتكارات إلى قُوَّة الدولة في آليَّة موحدة لتوطيد تداول رأس المال^١، فدور الدولة في الحياة الاقتصادية الذي دافعت عنه الكينزية أصبح أداةً لاتخاذ سياساتٍ اقتصاديةٍ تتماشى مع المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات الرأسمالية بسبب دخولها في أزمتٍ اقتصاديةٍ ناجمة عن صراعها في ميزان القوى السياسية العالمي كالحروب الساخنة والباردة.

5. الثورة العلمية والتكنولوجية: التغيرات التكنولوجية أدت إلى تضائل دور بعض فروع الصناعات والتي تنسم بكثافة العمل (مثل السلع الغذائية والصناعات البتروكيميائية)، وبروز صناعاتٍ أخرى تتميَّز بارتفاع مستوى الفن التكنولوجي وتعاضم كلفة رأس المال الثابت وارتفاع مُعدَّلات الرِّبح (مثل الصناعة الالكترونية والأجهزة الدقيقة وصناعة الآلات والسلع الاستهلاكية المُعمرة)، التَّوجه إلى الصناعات كثيفة رأس المال أدى إلى تغييرٍ نسبيٍّ في أنماط الطلب.

6. ظاهرة تدويل رأس المال: زيادة تراكم رأس المال على الصعيد الدولي أدت إلى تزايد الترابط والتشابك بين البلدان الرأسمالية المختلفة، وبالتالي فإنَّ أيَّ انخفاضٍ يصيب الدخل أو الناتج أو مستوى التوظيف في بلدٍ رأسماليٍّ سينتقل حتماً إلى بلدٍ أو مجموعة بلدانٍ رأسماليةٍ أخرى، والفضل يعود في ذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي مدَّت الجسور بين بلدان العالم الرأسمالي.

7. انهيار نظام بريتون وودز: أسهمت الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ونشوء ما يعرف بنظام الصَّرف بالذهب - الدولار بعد بريتون وودز في تشجيع الولايات المتحدة على اتباع ما يعرف بسياسة الإهمال غير المضر إزاء عجزها المالي وإزاء العجز في ميزان مدفوعاتها، وكان قد شاع في حينها في الأدبيات الاقتصادية تعبير الاختلال المفيد (beneficial disequilibrium) للإشارة بأنَّ عجز ميزان المدفوعات الأمريكي هو المصدر الذي يزود العالم بالدولار لتسيير التبادل الدولي^٢.

لقد أدت هذه السياسة الأمريكية المترخية إلى حدوث ما يشبه التوسع الانفجاري في السيولة الدولية خاصةً خلال الفترة المحصورة بين عامي 1969-1972، حيثُ ارتفعت الاحتياطيات الدولية من (79) بليون دولار إلى (152) بليون دولار، شكَّل منها الدولار 88%. كانت من أهمِّ نتائج هذا التوسع في خلق السيولة الدولية إشاعة اتجاهاتٍ تضخُّميةٍ في الاقتصاد العالمي لم تُعرف من قبل، ففي الوقت الذي لم ترتفع أسعار الصادرات والواردات العالمية بأكثر من 1% خلال عقد الستينات فإنَّها ارتفعت بنسبة 30% خلال العام الذي سبق الارتفاع الأول في أسعار النفط عام 1973.

8. أزمة الغذاء العالمية: بدأت هذه الأزمة في مطلع السبعينات من القرن الماضي وبلغت ذروتها عام 1974 حين انخفض المخزون العالمي من الحبوب إلى ما يكفي شهراً واحداً، وكانت مقدمات تلك الأزمة قد بدأت في أواخر عام 1972 بتغيرات المناخ التي أثَّرت بشكلٍ واضحٍ في مناطق مهمة لإنتاج الحبوب (مثل أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي آنذاك والهند والصين)، الأمر الذي أدَّى إلى انخفاض الإنتاج (العرض) بنسبة 30% تقريباً، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع أسعار الحبوب ثمَّ شمل الارتفاع كلَّ أسعار السلع الغذائية العالمية.

^١ يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، ترجمة اسكندر ياسين، دار التقدم، العراق، 1984، ص (153).

^٢ زكي أمين، هجير عدنان، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، جامعة بغداد، 1990، ص (111).

2-3 ظاهرة التضخم الرئوي في الدول المتقدمة (1970-2010)

يُعدُّ اقتران التضخم والبطالة من الأمور الحديثة وغير المألوفة في واقع الاقتصاد الرأسمالي ذلك أنه في الفترات التي كانت الأسعار فيها تتجه نحو الارتفاع (فترات الانتعاش) يتجه معدل البطالة نحو الانخفاض وفي الفترات التي يرتفع فيها معدل البطالة (فترات الركود) يتجه فيها معدل التضخم نحو الانخفاض. وهذه الحقيقة يمكن رصدها من متابعة الرأسمالية عبر الفترات المختلفة لنموها وانتكاساتها¹، ويمكن التعرف على ملامح ظاهرة التضخم الرئوي في الاقتصاديات المتقدمة من خلال تحليل معدلات التضخم الرئوي لعدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة (1970-2010) على النحو الموضح في الجدول (1-1)، حيث يلاحظ الآتي :

1. ارتفاع معدلات التضخم في البلدان المتقدمة بوتيرة سريعة ومتصاعدة خلال عقد السبعينات ومطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين، إلا أنها كانت ذات ميول تنازلية خلال عقد الثمانينات لتستقر عند حدود مقبولة اقتصادياً ابتداءً من عام 1992 وحتى عام 2010 (باستثناء اليابان التي بدأت فيها مرحلة الاستقرار في معدلات التضخم عام 1982)، ويعود ذلك إلى تطبيق سياسات اقتصادية جديدة للسيطرة على الأزمات الاقتصادية وإبطال مفعول التوقعات التضخمية مما يدل على أن سياسات الاستقرار حصدت ثمارها.
2. ارتفعت معدلات البطالة وبشكل تصاعدي منذ عام 1975 واستمر ذلك الحال خلال الثمانينات أيضاً حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعاً في معدلات البطالة بشكل أكبر مقارنةً بفترة السبعينات، ويعود ذلك إلى السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل حكومات البلدان الرأسمالية لعلاج الأزمة آنذاك، واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع حتى خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حيث بقيت ضمن حدود أعلى من 4.6%.
3. تعرضت الدول المتقدمة للتضخم الرئوي بمعدلات متباينة خلال معظم السنوات، لكن بإعادة النظر في معدلات التضخم والبطالة المناظرة له تبين أن:

- بدأت ظاهرة التضخم الرئوي في كل من فرنسا وبريطانيا في عام 1975 إذ سجل معدل 15.8% و 28.5% في كلا البلدين على التوالي، واستمر التضخم الرئوي بالتذبذب بمعدلات مختلفة حتى عام 1985 في فرنسا وعام 1991 في بريطانيا، أما باقي السنوات (بعد هذين التاريخين) تغلب عليها صفة الركود دون التضخم .
- أما في أمريكا فقد بدأت مشكلة التضخم الرئوي تظهر منذ عام 1970 إذ كان مؤشر الركود التضخمي يساوي 10.7%، واستمر هذا المعدل بالتذبذب حتى عام 1984 وبلغ أعلى قيمة له 20.7% عام 1980، ويعزى ذلك لارتفاع أسعار النفط مرة أخرى نتيجة لنقص الإنتاج بسبب الحرب العراقية الإيرانية².
- أما في اليابان فكان معدل التضخم الرئوي في معظم السنوات أقل من 8% باستثناء الفترة 1973-1977، ويعزى ذلك إلى تزايد الضغوط التضخمية في تلك الفترة دون أن تحمل صفة التضخم الرئوي.

¹ رمزي، زكي، التضخم المستورد، مرجع سابق، ص(15).

² عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، و د.مقلد، رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص(269-270).

4. وجود علاقة عكسية باتجاهين بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم الركودي، فكلما زاد معدل التضخم الركودي كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وذلك نتيجة الآثار السلبية لكل من التضخم والبطالة على الناتج المحلي الإجمالي، فعندما ارتفع معدل التضخم الركودي في بريطانيا على سبيل المثال إلى أعلى قيمة له عام 1975 إلى 28.5%، وبلغ معدل النمو الاقتصادي 1.9- %

الجدول (1-1) معدلات التضخم والبطالة ومؤشر التضخم الركودي ومعدل النمو الاقتصادي في فرنسا وبريطانيا وأمريكا واليابان خلال الفترة (1970-2010)

الأعوام	معدلات التضخم				معدلات البطالة				معدل الركود التضخمي				معدل النمو الاقتصادي			
	امريكا	بريطانيا	فرنسا	اليابان	امريكا	بريطانيا	فرنسا	اليابان	امريكا	بريطانيا	فرنسا	اليابان	امريكا	بريطانيا	فرنسا	اليابان
1970	5.84	6.4	5.2	6.99	4.9	3	2.5	1.1	10.7	9.4	7.7	8.09	3.2	1.8	5.7	4.29
1971	4.3	9.4	5.5	6.35	5.9	3.6	2.7	1.2	10.2	13	8.2	7.55	3.3	1.4	4.8	4.70
1972	3.27	7.1	6.2	4.84	5.6	4	2.8	1.4	8.87	11.1	9	6.24	5.3	3	4.4	8.41
1973	6.16	9.1	7.3	11.6	4.9	3	2.7	1.3	11.1	12.1	10	12.9	5.6	5.9	5.4	8.03
1974	11	16	13.7	23.2	5.6	2.9	2.8	1.4	16.6	18.9	16.5	24.6	-0.52	-1.5	3.1	-1.23
1975	9.19	14.2	11.8	11.9	8.1	14.3	4	1.9	17.3	28.5	15.8	13.8	-0.2	-1.9	0.3	3.09
1976	5.76	16.5	9.6	9.39	7.7	5.6	4.4	2	13.5	22.1	14	11.4	5.4	2	4.2	3.97
1977	6.5	15.8	9.4	8.17	7.5	6	4.9	2	14	21.8	14.3	10.2	4.6	2.8	3.2	4.39
1978	7.62	8.3	9.1	4.22	6.1	5.9	5.2	2.2	13.7	14.2	14.3	6.42	5.6	3.4	3.4	5.27
1979	11.2	13.4	10.8	3.69	5.9	5	5.9	2.1	17.1	18.4	16.7	5.79	3.2	3	3.2	5.48
1980	13.5	18	13.6	7.8	7.2	6.4	6.3	2	20.7	24.4	19.9	9.8	-0.2	-2.9	1.6	3.2
1981	10.4	11.9	13.4	4.9	7.6	9.8	7.4	2.2	18	21.7	20.8	7.1	2.5	1.3	1.2	2.9
1982	6.2	8.6	11.8	2.7	9.7	11.3	8.1	2.4	15.9	19.9	19.9	5.1	-1.9	2.2	2.5	2.8
1983	3.2	4.6	9.6	1.9	9.6	12.4	8.3	2.7	12.8	17	17.9	4.6	4.5	3.3	0.7	1.6
1984	4.4	5	7.4	2.3	7.5	11.7	9.3	2.7	11.9	16.7	16.7	5	7.2	2.8	1.3	3.1
1985	3.5	6.1	5.8	2	5.8	11.2	10.2	2.6	10.7	17.3	16	4.6	4.1	3.5	1.9	5.1
1986	1.9	3.4	2.5	0.6	7	11.2	10.4	2.8	8.9	14.6	12.9	3.4	3.5	3.1	2.3	3
1987	3.6	4.1	3.3	0.1	6.2	10.2	10.50	2.8	9.8	14.3	13.8	2.9	3.4	3.8	1.9	3.8
1988	4.1	4.9	2.7	0.6	5.5	8.3	10	2.5	9.6	13.2	12.7	3.1	4.1	4.5	3.5	6.8
1989	4.8	7.8	3.5	2.2	5.3	6.4	9.5	2.3	10.1	14.2	13	4.5	3.5	2.4	3.3	5.3
1990	5.4	9.5	3.4	3.1	5.6	5.9	8.9	2.1	11	15.4	12.3	5.2	1.9	0.8	2.5	5.2
1991	4.2	5.9	3.2	3.4	6.9	8.1	9.4	2.1	11.1	14	12.6	5.5	-0.2	-1.5	0.8	3.4
1992	3	3.7	2.4	1.6	7.5	10.2	10	2.2	10.5	13.9	12.4	3.8	3.3	0.2	1.2	1
1993	3	1.6	2.1	1.3	6.9	10.3	10.8	2.5	9.9	11.9	12.9	3.8	2.7	2.5	0.2	0.2
1994	2.6	2.5	1.7	0.6	6.1	9.4	12.3	2.9	8.7	11.9	14	3.5	4	4.7	1.3	1.1
1995	2.8	3.4	1.8	-0.1	5.6	8.7	11.4	3.2	8.4	12.1	13.2	3.1	2.5	2.9	1.8	2
1996	2.9	2.4	2	0.1	5.4	8.1	11.9	3.4	8.3	10.5	13.9	3.5	3.7	2.6	1.1	2.7
1997	2.3	3.1	1.2	1.9	4.9	7.1	11.8	3.4	7.2	10.2	13	5.3	4.5	3.4	1.9	1.6
1998	1.5	3.4	0.7	0.6	4.5	6.3	11.4	4.1	6	9.7	12.1	4.7	4.2	2.9	3.6	-2
1999	2.2	1.6	0.5	-0.3	4.2	6	10.7	4.7	6.4	7.6	11.2	4.4	4.4	2.4	3.2	-0.1
2000	3.4	2.9	1.7	-0.8	4	5.5	9.3	4.7	7.4	8.4	11	3.9	3.7	3.1	4.2	2.9
2001	2.8	1.8	1.6	-0.7	4.7	5.1	8.5	5	7.5	6.9	10.1	4.3	0.8	2.1	2.1	0.2
2002	1.6	2.6	2	-0.9	5.8	5.8	8.7	5.4	7.4	8.4	10.7	4.5	1.6	1.6	1	0.3
2003	2.3	2.9	2.2	-0.3	6	6	9.5	5.3	8.3	8.9	11.7	5	2.5	2.5	1.1	1.4
2004	2.7	2.4	2.3	0	5.5	5.5	9.6	4.7	8.2	7.9	11.9	4.7	3.6	3.6	2.5	2.7
2005	3.4	3.4	1.9	-0.3	5.1	5.1	9.7	4.4	8.5	8.5	11.6	4.1	2.7	3.1	1.7	1.9
2006	3.2	3.2	1.9	0.3	4.6	4.6	9.5	4.1	7.8	7.8	11.4	4.4	1.8	2.9	2	2.2
2007	2.7	2.7	1.6	0	4.7	4.7	8.6	4	7.4	7.4	10.2	4	-0.29	3	1.9	2
2008	2.3	3.61	2.82	1.37	5.7	5.7	5.7	4	8	9.31	10.8	5.37	c	0.7	0.3	1.7
2009	-0.34	2.17	0.09	-1.34	9.3	7.6	9.1	5	8.96	9.77	9.19	3.66	-2.8	-5	1.5	-5.2
2010	1.64	3.29	1.53	-0.72	9.6	7.9	9.5	5	11.2	11.19	11	4.28	2.5	1.3	-2.5	3.9

المصدر: IMF, Economic outlook ,2011

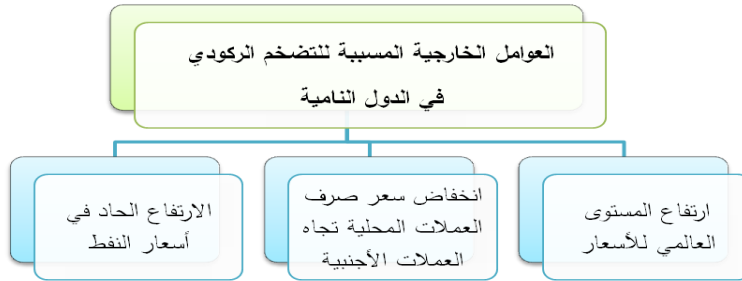
2-4 ظاهرة التضخم الركودي في الدول النامية :

التضخم الركودي في الدول النامية يختلف من حيث الأسس النظرية والعملية وآليات النشوء والتفاقم عن الدول المتقدمة فهذه الدول تأخذ عادةً دور المتلقي للظواهر الاقتصادية العالمية بحكم وضعها في تقسيم العمل الدولي، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة في الدول النامية إلى أربعة أسباب رئيسية:

2-4-1 العوامل الخارجية:

العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية تُعتبر بمثابة قناة ناقلة لما يسود الدول المتقدمة من أزمات وظواهر، فالاقتصاديات العالم النامي لا تواجه موجات التضخم لاعتباراتٍ عائدة لطبيعة البنيان الداخلي فقط بل تنعكس عليها ضغوط تضخمية من العالم الخارجي أيضاً، حيث تنعكس الأزمات العالمية على البلدان النامية سريعاً إلا أنها تتحسر بشكلٍ بطيء. ويمكن إيجاز العوامل الخارجية التي تساهم في تفاقم حدة ظاهرة التضخم الركودي في البلدان النامية بما يلي:

الشكل (1-3)



1. ارتفاع المستوى العالمي للأسعار يؤدي حتماً إلى زيادة أسعار واردات البلدان النامية وهذا سيكون له أثر على انخفاض كمية الواردات، مما سيساهم في انكماش العرض الكلي في هذه البلدان خاصةً إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن، فارتفاع أسعار الواردات سينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار.
2. انخفاض سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية يعني ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المقيمة بالعملة الأخرى وانخفاض أسعار السلع المصدرة إلى السوق العالمية، وبالتالي انخفاض حصة الصادرات من النقد الأجنبي مما ينعكس سلباً على عمليات الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل.
3. الارتفاع الحاد في أسعار النفط ابتداءً من عام 1973: حرب الأسعار التي تلت هذا الارتفاع بين البلدان المصدرة للنفط وبين البلدان المتقدمة صناعياً كانت نتيجتها خسارة البلدان النامية غير المنتجة للنفط، حيث رفعت البلدان المتقدمة أسعار صادراتها بقدر يفوق أسعار النفط، فغدت البلدان النامية غير المنتجة للنفط تستورد سلعاً صناعية باهضة التكاليف وكذلك نفطاً مرتفع الأسعار .

* حيث تمثل البلدان المتقدمة المستورد الرئيسي لما تصدره البلدان النامية من مواد أولية الأمر الذي يدمج اقتصادياتها و متغيراتها الاقتصادية إلى حد كبير بالاقتصاديات المتقدمة التي غالباً ما تتعرض اقتصاداتها إلى تقلبات متكررة عموماً فإن انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة يعني انخفاض الطلب على المواد الأولية التي تستوردها تلك البلدان من البلدان النامية في الأسواق المتقدمة ومما يزيد الأمر صعوبة هو قلة تنوع منتجات البلدان النامية المصدرة وانخفاض مرونة عرض تلك المنتجات في المدى القصير لمحدودية طاقتها الإنتاجية مما يسهل أكثر عملية انتقال الأزمات من البلدان الرأسمالية المستوردة إلى البلدان النامية المصدرة للمنتجات الأولية.

¹ محمد نور الدين حسين، أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية، ندوة الخبراء المنعقدة في الكويت للفترة 16-18 آذار 1985، دار الشباب للنشر، 1986، ص(180).

إنَّ العوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية تؤثر على الاقتصاد المحلي من خلال قنوات تنقل الآثار الخارجية إلى ذلك الاقتصاد، وأهم القنوات الناقلة¹:

1. الميزان التجاري: بالنسبة للقناة الأولى فإن مدى قدراتها على نقل الأزمات تتوقف على التبعية الاقتصادية، فكلما كانت التبعية الاقتصادية للبلد عميقة وتجارته الخارجية محصورة في عدد محدود من البلدان فإنه سيكون معرضاً بسهولة للإصابة بأي أزمة تحدث في البلدان التي يتبعها البلد النامي الذي يتميز باقتصاد غير محصن ضد الأزمات الاقتصادية .

2. ميزان المدفوعات: ترتبط هذه القناة بشكل مباشر بالقناة الأولى، فحالة العجز في ميزان المدفوعات خاصة إذا كانت ناتجة عن عجز في الميزان التجاري سوف تؤدي حتماً إلى حالة تضخم، وستزداد حدة هذه الظاهرة إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لأن ذلك سيعمل على استنزاف احتياطي القطع الأجنبي للبلد، ومن المعروف أهمية القطع الأجنبي لنمو أي اقتصاد نام حيث يؤدي انخفاضه إلى تدهور في النشاط الاقتصادي وانتشار حالة من الركود في ذلك الاقتصاد، وتتفاقم تلك الحالة بشكل واضح في البلدان النامية غير النفطية نظراً لارتفاع أسعار السلع المستوردة وتدهور معدلات التبادل التجاري التابعة عن تدهور أسعار الصادرات.

2-4-2 العوامل الداخلية

تتسم البلدان النامية بتشوه بنيانها الاقتصادي حيث يوصف اقتصاد الدول النامية بأنه:

- اقتصاد منتج ومصدّر للمواد الأولية بالدرجة الأولى.
- اقتصاد تابع ذو إنتاجية منخفضة ويعيش حالة من عدم الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية والبشرية.
- يعاني من ضعف في تنوع المنتجات المصدرة إضافة إلى محدودية طاقاته الإنتاجية.
- ارتفاع نسبة قطاع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر هذه الصفات انعكاساً لاختلالات هيكلية عميقة في اقتصاديات الدول النامية أهمها اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يتصف بالتوسع الكبير للأهمية النسبية للقطاع الأولي وقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، إضافة إلى اختلال الهيكل السكاني واختلال هيكل رأس المال البشري بالمقارنة مع رأس المال المادي. وفي ظل توافر هذه الصفات والاختلالات يمكننا إرجاع ظاهرة التضخم في البلدان النامية إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك المقترن بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي عدم مرونة العرض الكلي للسلع والتي تترجم في ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم. أما بالنسبة لانتشار ظاهرة البطالة في هذه الدول لاسيما البطالة الموسمية والبطالة المقنعة يمكن إرجاعها إلى العقبات التي تحول دون التوسع في الصناعة وإلى عدم قدرة العمال على التحول من الزراعة إلى الصناعة نظراً لانخفاض مستواهم الفني.

¹ عفيفة بجاي شوكت اللامي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص (159-161).

2-4-3 سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي:

استهدفت الدول المتقدمة حل مشكلة التضخم الركوديّ بها عن طريق نقل عبء تلك المشكلة أو جزء منها على الأقل إلى الدول النامية، وقد تمّ ذلك من خلال نشاط صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال فرض سياساتٍ معينة على الدول النامية (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) حيث أدّى تطبيق هذه البرامج لحدوث التضخم الركوديّ في هذه الدول، علماً أنّ هذا المرض لا يصيب الاقتصاديات النامية بل هو مرض الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ويمكن إيضاح تأثير هذه السياسات على الدول النامية على النحو التالي¹:

أولاً - الإجراءات التي ساهمت بزيادة معدلات التضخم:

أ. زيادة أسعار الطاقة الأمر الذي أدى لزيادة تكاليف الإنتاج في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

ب. زيادة سعر الفائدة ممّا زاد أيضاً في تكاليف الاستثمار وبالتالي ارتفعت تكاليف الإنتاج.

ج. رفع الضرائب غير المباشرة وزيادة أنواعها.

د. زيادة أسعار وتعريفات الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للموظفين.

هـ. إلغاء الدعم السّلعي وخاصةً المخصص للسّلع الغذائية، حيث كان هذا الدعم يساعد الفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود، والموظفين على تدبير أمور حياتهم المعاشية.

ثانياً - الإجراءات التي ساهمت بالركود: قدم الصندوق مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية للدول النامية بهدف تخفيض الطلب وأهمها:

أ. تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يستثمر مدخراته.

ب. وقف التوظيف الحكومي ممّا يؤدي لتخفيض حجم الإنفاق الحكومي.

ج. تخفيض عجز الموازنة أو الميل لتشكيل احتياطات حكومية في حال توازن الميزانية.

د. خصخصة الخدمات الحكومية ممّا يؤدي لتخفيض حجم الإنفاق عليها وخاصةً الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

هـ. تثبيت الرواتب والأجور وعدم زيادتها عند حدوث التضخم، الأمر الذي يدفع الأفراد لترك الوظائف الحكومية والبحث عن فرص عمل أفضل.

إنّ هذه الإجراءات قد ساهمت وتساهم في تخفيض حجم الطلب الكليّ أو القضاء على فائض الطلب الموجود لدى هذه الدول ممّا يؤدي إلى الوقوع في شرك الركود.

¹ جار الله، فوز، و أكرم سعيد، هيثم، تأثير التضخم الركودي على الدول النامية للمدة 1984-2002، بحث منشور في مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة، العراق، 2009، ص(79-80).

وبنتيجة الإجراءات السابقة ظهر الركود التضخمي في الدول النامية، حيث استطاع صندوق النقد الدولي خلق قوى انكماشية تعيق نمو الاستهلاك والادخار والاستثمار، وبالمقابل شجع زيادة الأسعار فزاد معدل التضخم، وفي ضوء معدل النمو السكاني المرتفع في الدول النامية فإن تخفيض حجم التوظيف قد أدى لزيادة البطالة بل لمضاعفتها نظراً للأعداد الكبيرة الوافدة لسوق العمل سنوياً، لذلك تعقدت المشكلة في الدول النامية وظهرت الصيحات عالية ضد الصندوق وسياساته في هذه الدول لدرجة أنه أصبح العدو الأول للدول الفقيرة وللشعوب الفقيرة.

2-4-4 الأسباب النقدية :

يرجع النقاد أزمة التضخم الركودي في الدول النامية إلى اتباع سياسات اقتصادية قطاعية خاطئة، فمن أجل رفع معدلات الاستثمار وتمويل برامج التنمية تلجأ هذه الدول إلى تمويل الاستثمارات بعجز الموازنة وبالقروض (نتيجة غياب الادخار القومي وعدم وجود نظام ضريبي فعال)، ولتحقيق ذلك لابد أن يكون هذا التمويل وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي، أما في حالة ضخ العملة الإضافية إلى التداول فإن الطلب الاستهلاكي العام سيزداد إضافة إلى الطلب الاستهلاكي الخاص، وبذلك سيزداد الطلب الكلي مقترناً بعرض سلعي ثابت أو متناقص نظراً لوجود جهاز إنتاجي غير مرِن ومُسبباً زيادة في حدة التضخم، خاصة وأن هذه البلدان تعاني من نقص في رؤوس الأموال المستثمرة في الإنتاج وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الطاقة الإنتاجية، فتمويل الإنفاق العام الجاري عن طريق عجز الموازنة وعلى حساب الاستثمار سيؤدي حتماً إلى ارتفاع معدل التضخم وانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض معدل الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى التشغيل¹.

بايجاز: إن صورة الركود التضخمي في البلاد النامية أصبحت تزداد قتامة ولا أحد يعرف إلى أين تسير هذه الاقتصاديات؟، وما هو مصير العمالة والاستثمار ومعدلات النمو؟، وما هو الأثر الاجتماعي الناتج عن هذه الظروف الاقتصادية؟.

¹ جان ارنست، التضخم و الاقتصادات المتخلفة، مجلة الاقتصادي، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العدد الثاني، أيلول، 1990، ص(11-12).

المبحث الثالث

التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي

حينما استولى الكساد التضخمي Stagflation الذي اتسم بتزامن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة على اقتصاديات البلدان الصناعية في العقد السابع والعقد الثامن من القرن العشرين، نشب صراعٌ فكريٌّ حادٌّ بينَ مختلفِ المدارس الاقتصادية حول سبل الخروج من هذه الأزمة، وكان من الواضح حينها أنَّ الكينزية قد أصبحت في محنة فلا أدواتها النظرية قادرة على تفسير هذا الكساد ولا السياسات المنبثقة عنها (سياسات الطلب الكلي) قادرة على تجاوزه، وكان لكل مدرسة وجهة نظرها الخاصة وإن كانت كلها تنطلق من معاداة الكينزية ومن أرضية الفكر الكلاسيكي، لذلك لا بد لنا بدايةً من الاستهلال بكل من الفكرين الكلاسيكي والكينزي.

3-1 التضخم والبطالة في الفكر الكلاسيكي:

أرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي أساساً إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار؛ نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود _ على النحو الموضح سابقاً- حيث تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب Excess Demand يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية، وتكون الفجوة التضخمية Inflationary Gap هي التعبير عن هذا الاختلال بين الطلب والعرض.

في حين افترض الكلاسيك أنَّ المجتمع يعمل دائماً في ظل التشغيل الكامل للعناصر الإنتاج وأن المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائماً وأن مرونة الأسعار أو الأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في المجتمع وإذا وجدت فهي اختيارية وبالتالي فزيادة كمية النقود في المجتمع بنسبة معينة يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. حيث يكون الإنتاج ثابتاً وكذلك العمالة لأنَّ المجتمع يعمل في ظل ظروف التوظيف الكامل.

بايجاز التحليل الكلاسيكي يفترض أنَّ التضخم يُمكن أن يحدث بسبب الزيادة في العرض النقدي، أما البطالة الإجبارية فلا يمكن أن تحدث في ظل افتراض مرونة الأجور وإن كان من الممكن حدوث بطالة اختيارية والتي ترجع لعدم رغبة العمال في العمل عند مستوى الأجور السائدة وهي بذلك تمثل بطالة مؤقتة.

3-2 التضخم والبطالة في الفكر الكينزي:

لقد نفى "كينز" مزاعم التوازن الاقتصادي العام الناتج عن التناغم الداخلي لآلية السوق، ورأى أنَّ الاقتصاد السوقي لا يملك الآليات الذاتية التي تمكنه من بلوغ التوازن عند مستوى التشغيل الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما يزعم الكلاسيك والنيوكلاسيك. ويرى أنَّ البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال* الذي يعتمد على مستوى الإنفاق (الاستهلاك والاستثمار)، وهنا رأى "كينز" وأنصاره ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج،

*السبب في ذلك انخفاض كل من الكفاية الحدية للاستثمار والميل للاستهلاك مع زيادة الدخل عبر الزمن.

فعندما توجد موارد عاطلة في المجتمع تؤدي الزيادة في الطلب الفعال إلى حدوث الزيادة في مستوى الإنتاج والتوظيف.

أما في تفسير مشكلة التضخم فقد استند التحليل الكينزي إلى التقلبات التي تحدث في العرض الكلي والطلب الكلي معتمداً على آلية المضاعف والمُعجل* في تفسيره لكيفية نشوء مشكلة التضخم بدلاً من الاعتماد على التقلبات في كمية النقود التي استند إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون، حيثُ فرق "كينز" بين حالتين في تفسيره لمشكلة التضخم حسب بُعد أو قرب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل (كما تم إيضاحها في المبحث الأول). وخلاصة التحليل الكينزي: " أن التضخم والبطالة يمكن حدوثهما ولكن ليس بشكل متزامن فإما يحدث التضخم وإما تحدث البطالة، والأمر يتوقف على العلاقة بين الطلب الفعال من ناحية وحجم الموارد العاطلة من ناحية أخرى، فعندما لا توجد موارد عاطلة (حالة التشغيل الكامل) تؤدي الزيادة في الطلب الفعال بنسبة معينة إلى حدوث التضخم بنفس النسبة، وفي حال وجود موارد عاطلة تؤدي الزيادة في الطلب الفعال بنسبة معينة إلى زيادة التوظيف بنفس النسبة مع حدوث تضخم جزئي¹."

وجاء تحليل "ألبن فيلبس" عام 1958 ليساعد في ترسيخ صحة التحليل الكينزي من أن الأزمة الاقتصادية التي تسود في الاقتصاد الرأسمالي هي أزمة أحادية الجانب، وبناءاً عليه سنتناول دراسة وتحليل هذا المنحنى مع طرح الآراء الاقتصادية التي تدور حوله قبل إثبات فشله مع حلول عقد السبعينات حيث انهارت العلاقة السببية العكسية التي انتهى إليها أنصار الكينزية بين معدلي التضخم والبطالة واتجه كلاً المعدلين إلى الارتفاع من عام لآخر في علاقة طردية، ووقعت الكينزية في ورطة كبيرة فلم يكن بالإمكان حسب تحليلاتها تفسير تلك الأزمات المزوجة².

3-3 منحنى فيلبس في تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة:

من خلال دراسة "فيلبس" للعلاقة بين معدل البطالة والمعدلات المئوية لتغير الأجور النقدية في بريطانيا خلال المدة 1861-1957 لاحظ وجود علاقة إحصائية سالبة لفترة طويلة ما بين تضخم الأجور ومعدل البطالة. واستنتج فيلبس من دراسته أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسياً بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة.

يعتمد التفسير الأساسي لمنحنى فيلبس في تحليله لسوق العمل على مرونة الأسعار والأجور حيث يشكل فائض عرض العمل أداة ضغط لقبول العمال بنمو منخفض في أجورهم النقدية، أما إذا حدث العكس وكان

* يعرف المضاعف (Multipleir) بأنه معامل عددي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، كما يعرف المعجل (Accelerator) بأنه معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي.

¹ عوض، ابراهيم لطفي، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد إلى مجلس كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٢، (55).

² زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية الراهنة، مرجع سابق، ص(45).

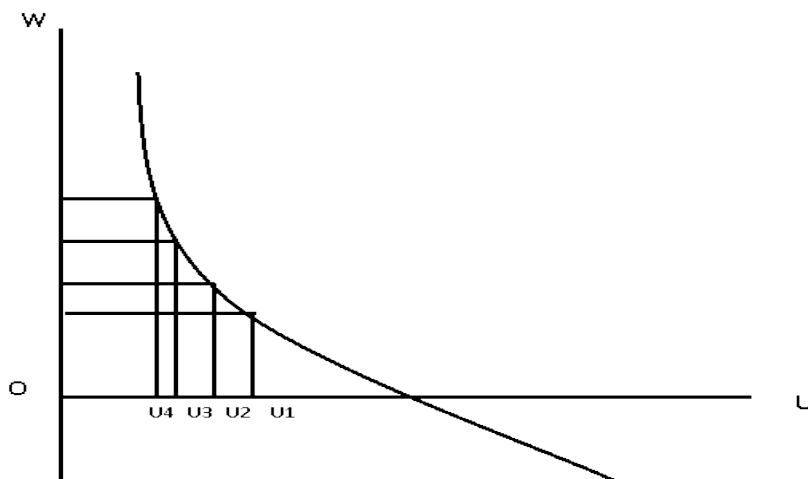
هناك فائض طلب في سوق العمل تكون المؤسسات مجبرة على دفع أجور مرتفعة، وعبر عن ذلك من خلال المعادلة التالية¹:

حيث أن :

w معدل تغير الأجور - U معدل البطالة

وقد أوضح ذلك من خلال المنحنى المبين في الشكل التالي :

الشكل (1-4) منحنى فيلبس



المصدر:

J.A Trevithick, Inflation A Guide to the Crisis in Economics, Cox & Wyman Ltd, London, 1977, P56.

يتضح من الشكل (1-4) أن تضخم الأجور يرتفع مع تقلص البطالة وينخفض مع زيادة البطالة كما يبينه الميل السالب للمنحنى.

وبعد ذلك قام كل من "بول ساملسون" (Pual samuelson) و"روبرت سولو" (Robert Solow) بتطوير هذه الفكرة وتوصلوا إلى وجود علاقة عكسية غير خطية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، أي كلما ارتفع معدل التضخم، كلما انخفض معدل البطالة وبالعكس.

3-4 تفسير النقديين للتضخم الركودي:

تعرض "كينز" لهجوم شديد من مدرسة عرفت بمدرسة شيكاغو أو المدرسة النقودية التي توسع نفوذها خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي وما بعدها. تمثل هذه المدرسة الاتجاه الليبرالي الجديد في دراسة الأزمة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، حيث يرى منظرها وزعيمها ملتون فريدمان (Milton Friedman) أن الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي ناتجة في معظمها عن النشاط المتزايد للدولة في القطاعات الاقتصادية وفي مجال التجارة الخارجية على المستوى الدولي.

¹ A.W.Phillips, the relation between U.nemployment and The Rate of Change of Money Wages in the united kingdom 1861-1957, Economica, new series ,vol.25, November, 1958, PP283-284.

ويعد فريدمان داعية العودة إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في منحها الأساس لتحديد دور الدولة والركون إلى القوى التلقائية للسوق لتحقيق معدل نمو متوازن في الاقتصاد بعيداً عن الاتجاهات التضخمية يعتقد النقديون أن النظام الرأسمالي مُستقَر بطبيعته ولا يتعرض للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي (التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف وانحرافها عن اتجاهها العام ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود)، ويُميّز النقديون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصير وآثارها في الأجل الطويل، وإيضاح ما سبق سنعمل على دراسة فرضيتين¹:

1. البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسعية: في سبيل ذلك سوف ينزل السوق مشترياً للسندات الحكومية، وطبقاً لفريدمان " ستكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار الأوراق المالية وبذلك ينخفض العائد عليها، وسيترتب على ذلك أن تركيبة محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد ستتغير فالأفراد الآن أصبحوا يملكون مزيداً من النقود وكمية أقل من الأصول المالية. ولما كانت دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، فإن الأفراد في هذه الحالة سوف يزدون من إنفاقهم سواء إنفاقهم على الاستهلاك الجاري أو إنفاقهم على شراء أوراق مالية جيدة أو أصول عينية (مثل الأراضي والعقارات) مما يرفع من أثمنها. وباختصار سوف تتسبب الزيادة في عرض النقود زيادة في الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار (أي زيادة الطلب الكلي)، وإذا كان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي ونقل البطالة عن مستواها العادي (بفضل تشغيل الطاقات العاطلة)، وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى. أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.

2. حدوث انكماش نقدي متعمد من جانب السلطة النقدية: إذا لجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بمعدلات محسوسة عن طريق نزوله بائعاً للسندات الحكومية، فإن الطلب الكلي ولو أنه سينخفض إلا أن الأسعار ربما لا تستجيب بالانخفاض فوراً، إذ لابد أن تمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابر، وحتى يُعدّلوا من خطط إنتاجهم، كما أن العاطلين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فوراً بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم، وعلى ذلك ربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم وتعطيهم أجوراً أقل اعتقاداً منهم بأنهم سيجدون عملاً أفضل في القريب وهو الأمر الذي يُمدد من فترة تعطيلهم وعلى هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش.

باختصار : إن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فوراً مع انخفاض عرض النقود والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي، ومن هنا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش

¹ زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص(350-352).

النَّقْدِيّ. يَعْتَقِدُ النَّقْدِيُّونَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ تَبْنِي شَعَارِ التَّوْظِفِ الْكَامِلِ وَبِخَاصَّةٍ فِي ضَوْءِ الْمَفْهُومِ الْكِينِزِيِّ لَهُ، وَالَّذِي أَهْمَلُ فِكْرَةَ مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ الطَّبِيعِيِّ Natural Rate of Unemployment * وهو المُعَدَّلُ الَّذِي يَتَوَّفَقُ وَبِنَتَاسَبٍ مَعَ حَالَةِ الْاسْتِقْرَارِ النَّقْدِيِّ، وَأَنَّ أَيَّ مُحَاوَلَةٍ لَخْفَضِ مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ الْحَقِيقِيِّ، دُونَ مُسْتَوَى هَذَا الْمُعَدَّلِ الطَّبِيعِيِّ لَا تَلْبِثُ أَنْ تَجْرَ فِي أَذْيَالِهَا التَّضَخُّمُ وَعَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ.

حَيْثُ أَعْلَنَ النَّقْدِيُّونَ أَنَّهُ لَا تَوْجُدُ عِلَاقَةٌ عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ بَيْنَ التَّضَخُّمِ وَالْبَطَالَةِ _بَعْدَ انْهِيارِ مَنْحَنِ فِيلِبْس_ فَالتَّضَخُّمُ حَسَبَ "فَرِيدْمَان" ظَاهِرَةٌ نَقْدِيَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ عَنْ ظَاهِرَةِ ارْتِفَاعِ الْأَجُورِ وَضَغْطِ نَقَابَاتِ الْعَمَالِ أَمَّا الْبَطَالَةُ فَتَرْجِعُ فِي رَأْيِهِمْ إِلَى زِيَادَةِ تَدَخُّلِ الدَّوْلَةِ فِي الْحَيَاةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي شَلَّ مِنْ كِفَاةِ آليَةِ الْأَسْعَارِ فِي سَوْقِ الْعَمَلِ، وَإِنَّ الْمَسْئُولَ عَنْ ذَلِكَ تَبْنِي حُكُومَاتِ الْبُلْدَانِ الصَّنَاعِيَةِ الرِّأَسَالِيَّةِ هَدَفَ التَّوْظِفِ الْكَامِلِ، وَيَأْخُذُ "فَرِيدْمَان" عَلَى مَنْحَنِ فِيلِبْسِ أَنَّهُ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْأَجُورِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْأَجُورِ الْحَقِيقِيَّةِ¹.

وَاقْتَرَحَ أَنْ يَشِيرَ الْمَحُورَ الرَّأْسِيَّ فِي مَنْحَنِ فِيلِبْسِ إِلَى مُعَدَّلِ التَّغْيِيرِ فِي الْأَجُورِ الْأَسْمِيَّةِ مَطْرُوحاً مِنْهُ الْمُعَدَّلُ الْمُتَوَقَّعُ لِتَغْيِيرَاتِ الْأَسْعَارِ، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ فَإِنَّ مُعَادِلَةَ تَكْوِينِ الْأَجُورِ يَجِبُ أَنْ تَعَادَ صِيَاغَتُهَا بِحَيْثُ تَأْخُذُ بَعِينَ الْاِعْتِبَارِ التَّوَقَّعَاتِ التَّضَخُّمِيَّةَ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ مُعَادِلَةُ الْأَجُورِ الْمَفْتَرَضَةُ عِنْدَ فِيلِبْسِ هِيَ²:

$$W = f(u)$$

فَإِنَّ مُعَادِلَةَ الْأَجُورِ عِنْدَ "فَرِيدْمَان" هِيَ: $W = f(u) + P_e$

حَيْثُ: W = الْأَجُورُ ، U = الْبَطَالَةُ ، P_e = الْمُعَدَّلُ الْمُتَوَقَّعُ لِتَغْيِيرَاتِ الْأَسْعَارِ

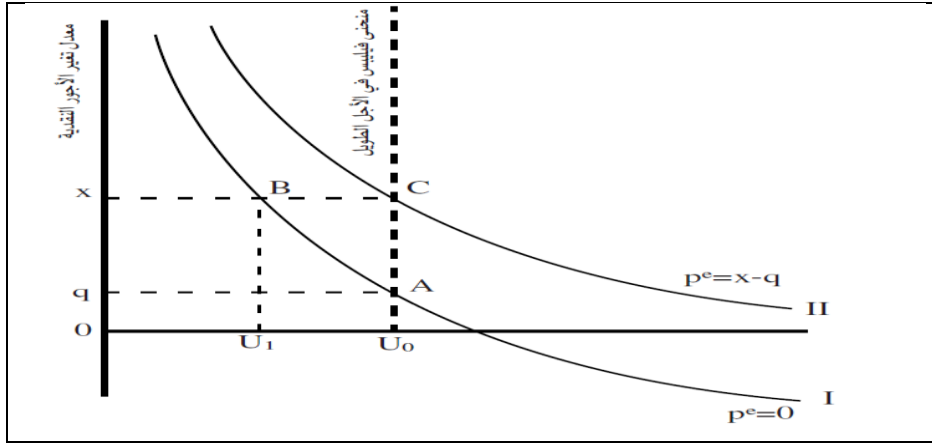
وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِدْخَالَ التَّوَقَّعَاتِ التَّضَخُّمِيَّةِ Inflationary Expectations فِي التَّحْلِيلِ يَجْعَلُنَا نَتَصَوَّرُ أَنَّ هُنَاكَ عِدَّةَ مَنْحِنَاتٍ لِمَنْحَنِ "فِيلِبْس" بِحَيْثُ يُعَبَّرُ كُلُّ مَنْحَنِ عَنْ تَوَقَّعَاتٍ تَضَخُّمِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَكُلُّ مَنْحَنِ مِنْهَا يُعَبَّرُ عَنْ أَجَلٍ قَصِيرٍ مُعَيَّنٍ، أَمَّا عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ فَهُنَاكَ مُعَدَّلُ بَطَالَةٍ وَاحِدٍ يَنْسَجِمُ مَعَ تَضَخُّمٍ ثَابِتٍ يَطْلُقُ عَلَى مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ هَذَا اسْمَ (مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ الطَّبِيعِيِّ) وَتَفْتَرِضُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةُ ضَمْنًا أَنَّ مَنْحَنِ "فِيلِبْس" عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ يَكُونُ عَامُودِيًّا. وَيُمْكِنُ إِضْاحُ هَذِهِ الْفِكْرَةِ الْهَامَّةِ مِنْ خِلَالِ الشَّكْلِ (1-5) الَّذِي يَشِيرُ فِيهِ الْمَحُورَ الْعَامُودِيَّ إِلَى مُعَدَّلِ تَغْيِيرِ الْأَجُورِ النَّقْدِيَّةِ وَالْمَحُورَ الْأَفْقِيَّ لِمُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ .

* ينظر النقديون إلى البطالة الحاصلة في البلدان الرأسمالية على أنها من نوع البطالة الاختيارية Voluntary وليست من النوع الإجباري. ويرى فريدمان أنه في أي لحظة نجد أن هناك عاطلين بالاختيار أي أنهم يرفضون العمل بسعر الأجر الحقيقي الذي يعرض عليهم، لأنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك أجراً أعلى مما يعرض عليهم. وهم يفضلون البقاء عاطلين ما داموا يحصلون على إعانات البطالة ويتمتعون بالضمان الاجتماعي أو لأن لديهم مدخرات كافية، وهؤلاء يسجلون أنفسهم في مكاتب التوظيف بحثاً عن عمل. وهناك أيضاً من يضطرون للعمل في وظائف ذات أجور يعتقدون أنها منخفضة ويظلون في نفس الوقت يبحثون عن أعمال أخرى ذات أجور أعلى. وهناك من يترك عمله للاتحاق ببرنامج تدريبي للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل، كما أن بعضاً من النساء قد يتركن أعمالهن للاعتناء بشؤون المنزل وتربية الأطفال، لهذا يعتقد فريدمان أننا لو راعينا كل هذا فإن البطالة السائدة تكون من نوع البطالة الإرادية الطالبة عن فرص أفضل للعمل ومن ثم لا يجوز التهويل من شأنها.

¹ Milton Friedman, the Role of Monetary policy, the American Economic Review, Geroge banta Co, U.S.A, No.1, March, 1968, p.8.

² Martin Godfrey: Global Unemployment; the New Challenge to Economic Theory, Wheatsheaf Books, LTD, Sussex, 1986, p. 71

الشكل (5-1) الطريقة التي تحرك بها الصدمات منحني فيليبس



المصدر : سام ويلسون، بول، و، دنورد هاوس، ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص(622-623).

يتضح من خلال الشكل مايلي :

1. إذا كان مُعدّل التضخم المتوقع مساوياً للصفر أي ليس هناك مفاجآت في الطلب أو العرض فإنّ الصّيغة القديمة لمنحنى فيليبس لا تتغير (المنحنى $P^e = 0$)، ويكون الاقتصاد عند النقطة A الأدنى على منحنى فيليبس قصير الأجل (عند هذه النقطة المعدّل الفعليّ = المعدّل المتوقع للتغيّر في الأسعار = 0) وتكون البطالة عند مُعدّلها الطبيعي U_0 .

2. حدوث زيادة سريعة في المخرجات نتيجة توسع اقتصادي يخفض مُعدّل البطالة إلى U_1 ، عند انخفاض مُعدّل البطالة تنشط الشركات والمؤسسات في توظيف العاملين ويقرر البعض منها زيادة تعويضات العاملين بشكل أسرع عما كانت تفعل في الفترات السابقة، الأمر الذي يدفع مُعدّل الأجر النقديّ إلى الارتفاع إلى المستوى (X)، ووفق منحنى فيليبس يكون الاقتصاد قد تحرك إلى الأعلى واليسار إلى النقطة B، عند هذه النقطة مُعدّل التضخم المتوقع لم يتغيّر لكن مُعدّل البطالة الأدنى عمل على رفع مُعدّل التضخم .

3. نظراً لأنّ الأجور الآن تتزايد بمُعدّل أكبر من مُعدّل نموّ الإنتاجيّة فإنّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العامّ للأسعار بمُعدّل $(x - q)$ فرضاً كنسبة مئوية في السنة، وبالتالي نجد أن منحنى فيليبس ($P^e = 0$) لم يعد منطبقاً على الحالة الجديدة للاقتصاد القوميّ، وحينما تبدأ التوقعات التضخميّة الجديدة تتكيف مع مُعدّل التضخم السائد يتحرك منحنى فيليبس قصير الأجل صعوداً ويكون لدينا منحنى فيليبس جديد ($P^e = x - q$) يقع فوق منحنى فيليبس الأصلي.

4. المنحنى ($P^e = x - q$) لا يشكل وضعاً مستقراً في الاقتصاد، فبقاء مُعدّل البطالة عند مستوى أقل من مُعدّل البطالة الطبيعي (U_0) يجعل التضخم يستمر في الارتفاع ممّا يؤدي إلى تغيّر المعدّل المتوقع للتضخم، وبالتالي انتقال منحنى فيليبس مجدداً نحو الأعلى، ولا يمكن الوصول إلى نقطة توازنٍ على منحنى فيليبس ($P^e = x - q$) إلا إذا عاد مُعدّل البطالة إلى مستواه القديم (U_0)، وتصبح لدينا نقطة توازنٍ جديدة في الاقتصاد (النقطة C) عندها يتساوى المعدّل المتوقع للتضخم مع المعدّل الفعليّ ويتراجع التضخم بسبب ارتفاع البطالة .

بايجاز : التَّضَخُّمُ الرُّكُودِيُّ عند النَّقْدِيِّين يرجع إلى اعتقادهم بأن الطلب على النقود يمثل دالة مستقرة نسبياً لأسعار الفائدة والدخل والثروة، وعليه فإنه إذا ما نما عرض النقد بسرعة تكافئ الطلب عليه لن تحدث سوى تغيرات دورية قليلة في الاقتصاد ويصبح الصدمات النقدية هي المصدر الأساسي للتقلبات الدورية في الاقتصاد. فالتوسع النقدي السريع يولد رواجاً اقتصادياً يؤدي إلى رفع معدلات التضخم ويؤكد فريدمان في هذا المجال أن كل انكماش رئيسي قد ينتج أما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة باضطراب نقدي، وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي.

3-5 تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للتضخم الرُّكُودِيُّ:

في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، ظهرت مجموعة جديدة من الاقتصاديين شكّلوا ما عُرف بمدرسة اقتصاديات جانب العرض (SUPPLY- SIDE ECONOMICS)، وتعود شهرة هذه المدرسة إلى الانتقادات الشديدة الموجهة إلى "كينز" وذلك لأن الكينزية قد ركزت في تحليلها على جانب الطلب الكليّ الفعّال وأعطت له الأهمية في التحليل خاصة في شروط التوازن العام وتفسير حالات التضخم والانكماش، وكذلك تجنب الأزمات الاقتصادية الدورية للرأسمالية من خلال التأثير فيها عن طريق تدخل الدولة، وهذا كان منسجماً مع أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي ما جعل البعض يصفون الكينزية بأنها نظرية اقتصاديات الطلب الكليّ .

ويعتقد رواد هذه المدرسة في صحة قانون "ساي" (Say's Law) للأسواق وبالتالي لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة، وهم يعتبرون الرأسمالية نظاماً مستقراً، أي أنها قادرة على تصحيح أي اختلالات تنشأ في السوق بشكل آلي تلقائي دون الحاجة لأي تدخل حكوميّ.

وقد رفض أنصار هذه المدرسة الأفكار التي يقوم عليها منحنى "فيليبس" فبحسب رأيهم لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل، بل على العكس من ذلك يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، وبالتالي يمكن أن يسهم في تخفيض الأسعار ومعدل التضخم .

وينفق أنصار هذه المدرسة في تفسير المشكلة مع النقديين فيما ذهبوا إليه من أن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، إلا أنهم أضافوا فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة تُعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم، وينظرون إلى الضرائب على أنها تكاليف عندما ترتفع ستتناقص الأرباح والإيرادات الحديثة ويهبط الإنتاج لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع الباقية¹.

وقد أخذ أنصار هذه المدرسة على النقديين أنهم أعطوا أهمية مبالغاً فيها للعامل النقدي في علاج أزمة التضخم الرُّكُودِيّ وأهمّلوا الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي وهو جانب العرض، إذ يؤكد هؤلاء على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكليّ². ومن أبرز مؤسسي هذه المدرسة ومؤيديها

¹ د. زكي، رمزي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الرُّكُودِيّ ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات، اجتماع عقد في الكويت، 18-16 آذار، 1985، ص(30-26).

² سامويلسون، بول، نوردهاوس، ويليام، ماندل، مايكل، مرجع سابق، ص(649).

الاقتصاديون "آرثر لافر"، "بول كريج روبرتس" و"تورمان تيور"، وقد تبنى الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" بقوة تطبيق مبادئ هذه المدرسة في الولايات المتحدة خلال الفترة (1981-1989)، كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارغريت تاتشر" خلال الفترة (1979-1990).

في ضوء ماسبق يقترح أصحاب مدرسة اقتصاديات العرض محاربة الركود التضخمي من خلال تحفيز العرض الكلي وذلك من خلال التأثير في هيكل الطلب الكلي ليكون في صالح الإنتاج دون الاستهلاك (الحوافز التي تؤثر في طريقة سلوك الأفراد إزاء العمل ووقت الفراغ من ناحية، وتلك التي تؤثر في توزيع دخولهم بين الاستهلاك الجاري والادخار من ناحية أخرى)، ويتم ذلك من خلال :

1. تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الأعمال مما سيعطيهم الحافز للادخار والاستثمار، وبالتالي تشجيع الزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخل والتوظيف ويعم الرخاء كل الاقتصاد، ولم يعبوا بأثر هذا التخفيض في الإيرادات العامة، ومن ثم في عجز الموازنة العامة للدولة، فقد كانوا يؤمنون بما ذهب إليه منحنى "لافر" PLaffer Curve¹ بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة لا إلى خفضها، أي أن تخفيض الضرائب هو السلاح السحري لهذه المدرسة.

2. إلغاء التعويضات التي تمنحها الدولة للعاطلين عن العمل، إضافة لعدم تدخل الدولة في سوق العمل من خلال تحديدها لحد أدنى من الأجور.

3. تخفيض تمويل الإنفاق العام بالإصدار النقدي الجديد.

3-6 تفسير مدرسة التوقعات الرشيدة للتضخم الركودي:

تلعب التوقعات Expectations طبقاً لرواد هذه المدرسة دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي حيث أكد كل من "روبرت لوكاس" و"توماس سارجنت" T. Sargent و"ونل والس" N. Wallice على تأثير التوقعات في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار، وتتبع هذه المدرسة من روح المنهج الكلاسيكي من ناحية تأكيدها على دور الأسعار والأجور المرنة، وتنطلق من فرضين أساسيين هما²:

1. الناس يستخدمون المعلومات المتوفرة لديهم: أي أن الناس يشكلون توقعاتهم بناءً على أفضل ما يتوافر لهم من معلومات، وبالتالي فإن الحكومة لا تستطيع أن تخدع الناس لأنهم على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وبرامج الحكومة وسياساتها.

2. الأسعار والأجور مرنة: أي أنها تتكيف بسرعة طبقاً لحالة العرض.

في ضوء هذين الفرضين نجد أن أنصار هذه المدرسة يرون على نقيض الكينزية أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية Voluntary وليست إجبارية، فهم يعتقدون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات وأن الأجور تتغير تبعاً لتغيرات العرض والطلب. وطبقاً لوجهة نظرهم تتزايد البطالة لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد وليس لأنهم لا يجدون وظائف، فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جداً وليس لأن الأجور مرتفعة.

¹ زكي، رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص(64).

² Paul A. Samuelson and William Nordhaus, Economics, op. cit., p. 646,647.

وقد رفضوا مُنحني فيلبس ذو الانحدار السَّالب قصير الأجل وبنفس الوقت قبلوا مُنحني فيلبس العمودي طويل الأجل، الَّذي يُوَضِّح مدى ضعف العلاقة ما بين التَّضخُّم والبطالة إِلَّا أَنَّهُ يثبت المُعدَّل الطَّبِيعِيَّ للبطالة.

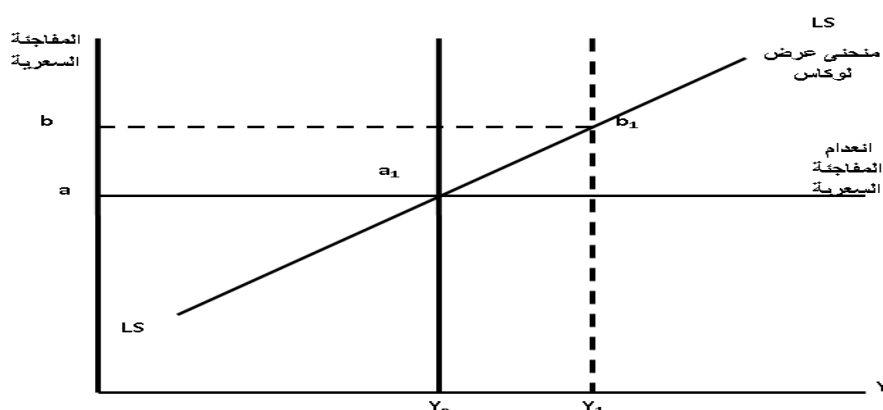
كما أَنَّ أنصار هذه المَدرسة يرون أَنَّهُ في حال توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة فإنَّ الزيادة (المُتوقعة) في عرض النُّقد ستؤثِّر فقط على المُستوى العامَّ للأسعار، أمَّا المُتغيَّرات الحقيقيَّة مثل خطط الإنتاج فأنَّها ستظلُّ بعيدةً عن تأثير النُّقد، فلو أدرك الأفراد مسبقاً خطط الحكومة في زيادة عرض النُّقد في المُستقبل فأنَّهم سوف يستخدمون معرفتهم لكي يوائموا سلوكهم الاقتصاديَّ مع الزيادة الَّتِي ستحدُث في المُستوى العامَّ للأسعار، وبالتالي لن تحدُث أيَّة أزمةٍ فالأزمات تظهر في حالة مفاجئآت السياسة الحكومية وخاصةً السياسة النَّقدية^١. وتفسر هذه المَدرسة التَّضخُّم على أَنَّهُ ينشأ نتيجة لاختلاف خُطط الاستثمار عن خُطط الادخار فلو زاد الاستثمار المُتوقع عن الادخار المُتحقِّق فإنَّ ذلك يعني أَنَّ الطَّلَب الكليَّ أكبر من العرض الكليَّ، ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع والتَّضخُّم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة طلب (Excess Demand).

وفسرت مشكلة التَّضخُّم الرُّكوديَّ بواسطة المفاجآت السَّعريَّة (انحراف السَّعر الواقعي عن المُتوقع) والَّتِي تحدُث أمَّا بسبب مفاجآت السياسة أو بصدمات العرض، ومفاجأة السياسة هي صدمة طلب ناجمة عن السياسة النَّقدية والمالية المرتقبة، أمَّا صدمات العرض فهي تحولات غير مرتقبة في الطَّلَب والعرض الكليين. واستخدام "لوكاس" الأدوات التحليلية لتفسير أزمة التَّضخُّم الرُّكوديَّ والَّتِي تُعرَف بمنحنيات عرض وطلب "لوكاس" وهي كالآتي :

• **مُنحني عرض لوكاس:** يوضح كمِّيَّة الإنتاج الكليَّة الحقيقيَّة المعروضة لكلِّ مفاجئةٍ سعريَّةٍ ناجمةٍ عن

صدمة طلب، كما هو مُبين في الشَّكل (1-6)

الشَّكل (1-6) منحنى عرض لوكاس

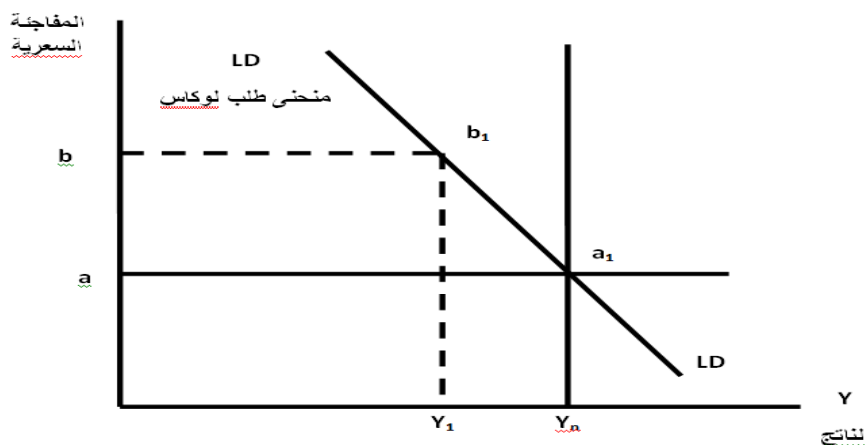


المصدر: عفيفة بجاي شوكت اللامي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، 2007، ص (118).

١ رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التَّضخُّم الركودي، مصدر سابق، ص(34).

- **منحنى طلب لوكاس :** هو المنحنى الذي يوضح رد فعل الطلب على الناتج الحقيقي عند حدوث مفاجئٍ سعرية ناجمة عن صدمة عرض، كما هو مبين في الشكل (7-1)

الشكل (7-1) منحنى طلب لوكاس

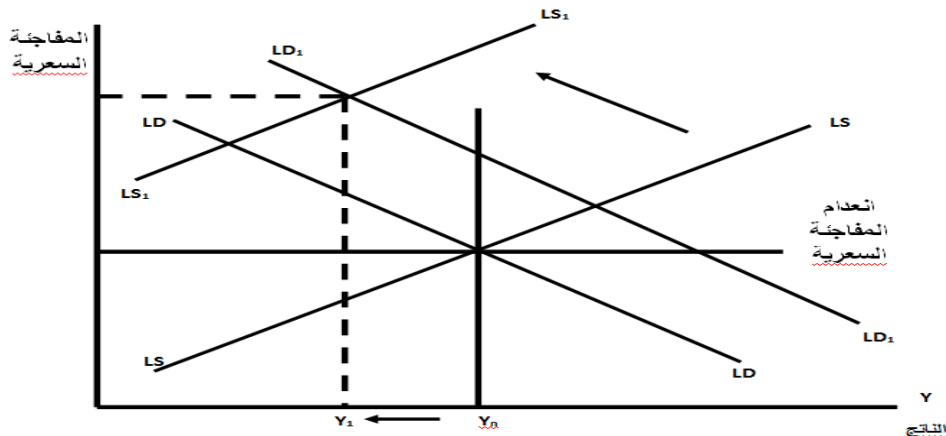


المصدر: عفيفة بجاي شوكت اللامي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، 2007 ، ص (119).

- **صدمة العرض** ستؤد مفاجئة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فوق المستويات المتوقعة، والتي ستؤدي بدورها إلى تحول منحنى الطلب ولكن بمستوى يقل عن مستوى تحول منحنى العرض، وهذا يمثل ظاهرة التضخم الركودي حسب رؤية هذه المدرسة بوصفه نتاج صدمات العرض والطلب ومفاجئات السياسات الاقتصادية حيث نلاحظ من الشكل رقم (8-1) كيف تسببت الصدمات في انتقال منحنى العرض الكلي نحو اليسار وإلى الأعلى مخلفاً ارتفاعاً في الأسعار وانخفاضاً في الناتج

الشكل (8-1) صدمة عرض معكوسة وصدمة طلب موجبة

(تفسير التضخم الركودي حسب منهج التوقعات العقلانية)



المصدر: عفيفة بجاي شوكت اللامي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، 2007 ، ص (119).

3-7 تفسير المدرسة المؤسسية للتضخم الركودي:

ما يُميّز هذه المدرسة عن سابقتها هو نقدها الشديد للاقتصاد النيوكلاسيكي حيث يعتقدون أنّ المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد القومي مع سيادة الاحتكارات، كما أنّهم

ينتقدون النيوكلاسيك في إهمالهم للعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية في التحليل ويختلفون معهم في النتيجة الأساسية التي توصلوا إليها وهي أن الرأسمالية نظام مستقر بطبيعته وقادر على تصحيح الاختلالات بشكل تلقائي دون حاجة إلى التدخل الحكومي.

وتستند هذه المدرسة إلى أفكار "جون كنت غالبريث" باعتباره خير ممثل لهذه المدرسة، الذي يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم وهم^١:

أولاً _ قوة الاحتكارات : وهنا يرى "غالبريث" ضرورة التفرقة بين قطاعين:

- قطاع المنتجين: مثل القطاع الزراعي الذي تتوفر في داخله إلى حد لا بأس به شروط المنافسة الكاملة، وفي هذا القطاع لا يستطيع منتج فرد أن يؤثر في الأسعار.
- قطاع احتكار القلة (Oligopoly): والذي يسود في نشاط الصناعة التحويلية، وفيه يوجد عدد صغير من الشركات الإنتاجية التضخمية التي لها القدرة على التأثير على جانب العرض، لذلك تتحكم في تحديد السعر، ويتم ذلك من خلال لجوء تلك الشركات إلى سياسة الإغراق (dumping) والسيطرة على مصادر المواد الخام لتتمكن من خلق طلب غير مرن على منتجاتها، وبعد السيطرة على السوق تقوم تلك الشركات بتحديد أسعار تضمن لها تحقيق أقصى الأرباح، وموقعها الاحتكاري يمنحها القدرة على مواجهة أي زيادة تطرأ في تكاليف الإنتاج، فلهذه الشركات الضخمة استراتيجية سريعة خاصة بها تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل.

ثانياً قوة النقابات العمالية: ينجم عنها ما يُسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، فعندما ترتفع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية للأجور، ومن خلال قوة نقابات العمال تفرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض، ولكن قوة المؤسسات الاحتكارية تمكنها من نقل عبء الزيادة في الأجور إلى الأسعار وهكذا يستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع.

خلاصة القول: التضخم حسب رأي هذه المدرسة ناتج عن طبيعة المؤسسات التي تميز الدول الرأسمالية وهو يرجع إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على السوق ويرجع كذلك إلى ردود أفعال نقابات العمال تجاه سيطرة المؤسسات الاحتكارية على السوق .

ويعتقد "جالبريث" أنه نظراً لأن السوق قد فقد فاعليته تحت تأثير القوى الاحتكارية فلا يمكن إذاً التعويل عليه للخروج من مأزق الركود التضخمي، وإن ذلك الخروج يمكن فقط من خلال التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية^٢.

^١ رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، بحث مقدم الى ندوة الخبراء المنعقدة في الكويت (16-18) آذار، دار الشباب للنشر، 1986، ص(37-39).

^٢ زكي، رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، بيروت، 1996، ص(74).

وهو يدعو إلى نوعٍ مِنَ الرّقابة على الأجور والأسعار حتّى يُمكن السيطرة على التّضخّم من ناحيةٍ، وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدّلات النّمُو من ناحيةٍ أخرى. ويَعتقدُ أنّه لدرء عيوب التّوزيع في النّظام الرّأسماليّ فإنّ الأمر يتطلّب وجود قوانين خاصة بالحدّ الأدنى للأجور واستمرار إعانات الضّمان لاجتماعيّ للعمال العاطلين، بشرط أن تبقى في مُستوى أقل من مُستوى الأجور السّائدة في السّوق^١.

ويدعو للأخذ بنوعٍ مِنَ التّخطيط الاقتصاديّ بين القِطاع التكنوقراطي (الشّركات الكبرى) والقِطاع الحكومي (القِطاع البيروقراطي) لتحقيق اعتبارات النّمُو والتّوازن الاقتصاديّ.

كما يدعو "جالبريث" إلى التّخطيط والتّسيق بين البُلدان الصّناعية في مجالات نظام النّقد الدّوليّ والتّجارة الدّوليّة نظراً لتزايد العولمة وسطوة الشّركات متعددة الجنسيات والارتباط المتبادل بين مُختلف أجزاء الاقتصاد الرّأسماليّ العالميّ للخروج من أزمة التّضخّم الرّكوديّ.

3-8 تفسير النيوكنزيين للتّضخّم الرّكوديّ:

أرجع الكينزيون الجدد^(*) التّدهور الذي حدث في الاستقرار الاقتصاديّ بعد عام 1973 إلى طبيعة الصّدّمات الّتي حدثت منذ بداية السّبعينيات (صدمة ارتفاع أسعار النّفط، ارتفاع أسعار الواردات وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصّرف... إلخ)، وهي صدماتٌ حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطّلب.

وعارض هؤلاء سياسات النّقيدين فيما يتعلّق بضرورة إبعاد الدّولة عن التّدخّل في النّشاط الاقتصاديّ والقبول بفكرة ارتفاع مُعدّل البطالة الطّبيعيّ كمفسرٍ لمشكلة البطالة، وثبات مُعدّل نموّ العرض النّقيديّ للخروج من مأزق التّضخّم الرّكوديّ، ذلك أنّ تلك السّياسات في رأي الكينزيين الجدد لن تكون فاعلة في حالة صدمات العرض، ويُرجع "جيمس توبن" و"مودلياني" تفسير موجة الرّكود التّضخّميّ في البُلدان الرّأسماليّة الصّناعية إلى^٢:

1. صدمات العرض:

يحدث التّضخّم الرّكوديّ نتيجة الصّدّمات الخارجيّة^{**} الّتي تتعرّض لها الاقتصاديات الرّأسماليّة نتيجة لأزمةٍ ما أو حدثٍ طارئٍ، فصدمة ارتفاع أسعار النّفط خلال عقد السّبعينيات وبداية عقد الثّمانينيات من القرن العشرين على سبيل المثال ترتب عليها ارتفاعُ كلّ من أسعار الوقود بالنّسبة للمُستهلكين وأسعار مدخلات

^١ زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص(428).

^(*) تضم هذه المدرسة عدداً من الأسماء الكبيرة مثل فرانكو مودلياني (Franco Modigliani) وجيمس توبن (Jams Tobin) وسولو (Robert Solow) وجون هيكس (John Hicks) وميد (Jams Meade).

² James Tobin: "Inflation and Unemployment", in: The American Economic Review, Vol. LXII, No.1, March 1972, pp. 1 - 18.

^{**} وحينما تكون المشكلة كامنة في صدمات الطّلب الكلّي الفعّال فإنّ السّياسات الكينزية في هذا الخصوص معروفة وتم تجربتها، أمّا إذا كانت المشكلة كامنة في صدمات العرض فإنّه لا توجد وصفة سحرية جاهزة على مُستوى السّياسة الاقتصاديّة الكلّيّة يمكن من خلالها العودة إلى استقرار الأسعار والتّوظيف، ويعتقد مودلياني أن سياسات إدارة الطّلب الكلّي الكينزية لا يمكنها أن تلغي أثر الصدمات الخارجيّة دون حدوث بطالة على نطاق واسع.

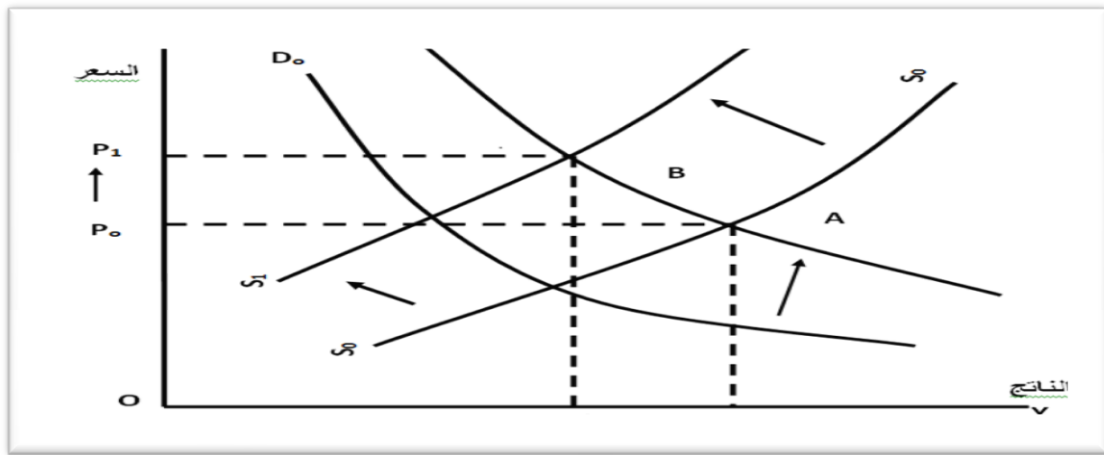
الطاقة للمنتجين، مما تسبب في انتقال منحنى العرض الكليّ نحو اليسار إلى الأعلى مخلفاً ارتفاعاً في الأسعار وانخفاضاً في الناتج¹، كما هو موضح في الشكل (1-9).

ويعود السبب في انتقال دالة العرض الكليّ نحو الأعلى إلى التضخم بدفع الكلفة، الذي أرجعه النيوكنزيين إلى عاملين أساسيين :

- تضخم الأجور: الزيادة في الأجور الاسمية التي سيحصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية دون أن يصاحبها ارتفاع في إنتاجية العامل ستتعاكس في صورة أسعار مرتفعة، وبذلك ستتآكل القوة الشرائية للأجور.

- تضخم الأرباح: الزيادة في أسعار السلع بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال .

الشكل (1 - 9) صدمة العرض



المصدر: Walliam J.Baumal & Alan S.Blinider, Economics Principles & Policy, Seventh edition, Harcourt Brace & Company, United States of America, 1997, P118.

2. قوة الاحتكارات ونقابات العمال :

تتمتع نقابات العمال خاصة في ظل الأنظمة الديمقراطية بقدرة تفاوضية عالية ومطالبة مستمرة برفع أجور العمال مما يساهم في زيادة التكاليف، بالمقابل نجد أن الاحتكارات القائمة قادرة على تجاوز هذه الزيادة في الكلفة عن طريق رفع أسعار المنتجات النهائية (أي تحويل العبء نحو المستهلك). لكن ما يجب الإشارة له هنا هو أن نسبة ارتفاع الأجور تقل عن نسبة ارتفاع الأسعار، وبالتالي ستكون النتيجة النهائية انحسار الطلب عن العرض²، وكرد فعل طبيعي لشركات الأعمال فأنها ستقوم بتخفيض الإنتاج والاستغناء عن عدد من العمال فتظهر البطالة الأمر الذي يفسر ظاهرة التضخم المصطحب بالركود.

وما ينطبق على زيادة الأجور ينطبق على حالة ارتفاع أي عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج كأسعار المواد الأولية (نتيجة المضاربة عليها) أو أسعار الفائدة.

¹ Walliam j.Baumal & Alan S.Blinider, Economics, Principles and policy, seventh edition, harcout Brace & company, United states of Amreica, 1997, pp 640-642.

² الراوي، علي، التضخم الركودي في النظام الاقتصادي الرأسمالي، مجلة التطوير والتنمية، العدد (2)، القاهرة، 1990، ص (90).

3. أخطاء السياسة النقدية: اتبعت بعض حكومات الدول الصناعية سياسات نقدية تقييدية هادفة إلى مقاومة التضخم عن طريق تخفيض الطلب الكلي (على اعتبار أن هذا التضخم مصدره الطلب)، مما كان له تأثير سلبي على الاستثمار ومن ثم الدخل والناتج والتوظيف، مما أدى في النهاية إلى تفاقم حدة التضخم وحدوث الركود أيضاً.

3. أسباب عارضة:

نتيجة الظروف المناخية أو الطبيعية على سبيل المثال الموسم الزراعي السيئ الذي تعرضت له الهند والصين وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة (1973-1974) نجم عنه زيادة الطلب على المنتجات الزراعية الأوروبية والأمريكية والاسترالية، فارتفعت أسعار تلك المنتجات داخل البلدان المصدرة نتيجة انخفاض العرض الكلي وزيادة التصدير، أي الظروف المناخية تسببت في انخفاض عرض المواد الأولية الزراعية والمنتجات الزراعية غير الأولية فرفعت أسعارها على المستوى المحلي والمستوى الدولي¹.

ختاماً: تجدر الإشارة إلى أن ما سبق ذكره في الفصل السابق لم يكن سوى تأطيراً نظرياً لظاهرة التضخم الركودي تطرقنا من خلاله إلى تعريف هذه الظاهرة وأسبابها وتفسير المدارس الاقتصادية لها ليكون ذلك مدخلاً ممنهجاً لدراسة ما سبق ذكره من تفاصيل وتساؤلات على الاقتصاد السوري بشكل مفصل خلال الفصول اللاحقة .

¹ المرجع السابق، ص(91-92).

الفصلُ الثاني

ظاهرةُ التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ في الاقتصاد السُّوريِّ

- المَبْحَثُ الأوَّلُ : ملامحُ ظاهرة التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ في الاقتصاد السُّوريِّ
- المَبْحَثُ الثاني: التَّغْيِراتُ الاقتصاديَّةُ الهيكليةُ المسبِّبةُ للتَّضخُّمِ في الاقتصاد السُّوريِّ
- المَبْحَثُ الثالثُ: علاقةُ التَّضخُّمِ الرُّكوديِّ بظاهرةِ البطالة في الاقتصاد السُّوريِّ
- المبحث الرابع: التضخم الركودي ومرحلة الأزمة خلال الفترة (2011-2013)

المبحث الأول

ملامح ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري

يهدف هذا المبحث إلى تتبع نشأة ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري والإحاطة قدر الإمكان بخلفية الأسباب التي أدت إليها ومن ثم استعراض الاختلالات الهيكلية الاقتصادية العامة وتأثيراتها على تلك الظاهرة في سورية.

وقد اتبعت الحكومة السورية عدداً من السياسات الاقتصادية والتي تباينت خلال عددٍ من الفترات الزمنية وكان لهذه السياسات آثاراً سلبية على جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها التضخم والبطالة .

وسيتّم دراسة هذه الظاهرة خلال الفترة الممتدة من عام 1991 وحتى عام 2010، مع إمكانية الاعتماد على الفترة السابقة لعام 1991 بالقدر الذي يستلزم إجراء عملية المقارنة أو تتبع نشوء الظاهرة في الاقتصاد السوري، واللاحقة لعام 2010 (مرحلة الأزمة) بالقدر الذي تتوفر فيه البيانات باعتبارها مرحلة شابها الكثير من مظاهر التشوه الاقتصادي مما يجعل من الصعوبة بمكان تضمينها في الدراسة القياسية المتبعة في الفصل الثالث.

2-1 مؤشر التضخم الركودي في الاقتصاد السوري:

يوضّح الجدول (2-1) تطوّر كلّ من معدّلات التضخم والبطالة والتضخم الركودي إضافةً إلى معدّل النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1991-2010، ويتضح من خلاله مايلي:

1. هناك أكثر من مؤشر لرصد معدّلات التضخم في الاقتصاد السوري، وهذه المؤشرات هي معدّل التضخم المحسوب من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أو من الرقم القياسي لأسعار الجملة، أو من الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي*، وقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على الرقم القياسي الضمني باعتباره من أدق المعايير في قياس حركة الأسعار ذلك لأنه يعكس تغير أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافةً إلى أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة الموجودة في القطر خلال فترة معينة، ويلاحظ من خلاله:

- معدّلات التضخم تجاوزت 4% خلال معظم سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول (2-1).
- خلال الفترة 1997-1998 هبطت معدّلات التضخم نتيجة اتباع الحكومة لسياسات انكماشية حادة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين أدت إلى تخفيض معدّل التضخم تبعاً وصولاً إلى أرقام سالبة في معدّله، حيث بلغ معدّل نمو الرقم القياسي الضمني (-0.7%) عام 1998، إلا أنه ما لبث أن عاود الارتفاع خلال عامي 1999 و2000.
- معدّلات التضخم في سنوات الخطة الخمسية التاسعة اتجهت إلى الزيادة، حيث سجّل وسطي معدّل التضخم لسنوات الخطة الخمسية التاسعة ارتفاعاً عن وسطي السنوات الخمس السابقة، وهذا يدلّ على

* الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

أنَّ السِّياسات الماليَّة والنَّقديَّة المُستخدَمة لتحقيق التَّوازن بَيْنَ التَّدْفِق السِّلعيِّ والتَّدْفِق النَّقديِّ لم تحقِّق أهدافها في المحافظة على استقرارٍ نسبيٍّ في الأسعار، وضبطِ مُعدَّلات التَّضخُّم عند حدودٍ معيَّنة والمُحافظة على القوَّة الشرائيَّة لليرة السُّوريَّة.

• خلال الفترة 2006-2010 كان الاقتصاد السُّوريُّ يعيش فترة تأسيسٍ للتَّحول إلى اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ، وعلى الرِّغم من تحسن الاقتصاد في بعض النِّواحي مثل تحقيق مُعدَّلات نموٍّ عاليَّةٍ وتدفق الاستثمارات وغيرها إلَّا أنَّ المُستوى المعيشيِّ لم يتحسن، حيثُ نلاحظ ارتفاع مُعدَّل التَّضخُّم خلال هذه الفترة ليصل لأعلى قيمةٍ له (16%) عام 2008، حيثُ ارتفعت الأسعار العالميَّة للمواد الغذائيَّة وارتفعت أسعار الوقود التي انعكست بدورها على قِطاع النِّقل بعد الأزمة الماليَّة العالميَّة (بحسب بيانات المكتب المركزيِّ للإحصاء في الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة نلاحظ أنَّ الرِّقم القياسيِّ للنِّقل قد ارتفع من 111 عام 2007 إلى 151 عام 2008، كما ارتفع الرِّقم القياسيُّ للغذاء من 122 عام 2007 إلى 147 عام 2008)، وعاد مُعدَّل التَّضخُّم إلى الانخفاض عام 2009 ليصل إلى قيمةٍ سالبةٍ (-2.8%)، ثُمَّ عاود الارتفاع عام 2010 ليصل إلى (7.1%)، ويُمكِن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أسعار السِّلَع الغذائيَّة والمشروبات غير الكحولية بشكلٍ رئيسيٍّ والتي تأثَّرت بارتفاع الأسعار العالميَّة، حيثُ أوضحت بيانات المكتب المركزيِّ للإحصاء أنَّ مساهمته جاءت في مقدمة المكونات المُساهمة برفع مُعدَّل التَّضخُّم، فقد بلغت نسبتها 4.55% عام 2010 مقابل 2.20% عام 2009.

2. يُعتبر مُعدَّل البطالة من المعايير الهامة لتحديد حالة الاقتصاد الوطنيِّ، وبما أنَّ مُعدَّل البطالة (3 - 5%) هو ظاهرةٌ طبيعيَّة في الاقتصاد الرأسماليِّ حسب وجهة نظر "مدرسة شيكاغو"، نلاحظ تجاوز مُعدَّل البطالة في سورية هذه النِّسبة خلال جميع السَّنات المدروسة، وبلغت أعلى قيمة له خلال عامي 1997-1998 بنسبة 16.7% و 12.4% على التَّوالي، في حين بَلَغ مُعدَّل البطالة حسب مُسوحات سوق العمل الأخيرة بِحدود 8.2% و 8.1% في عامي 2009-2010 على التَّوالي، ويعود هذا الانخفاض الظَّاهري في مُعدَّل البطالة في جزءٍ كبيرٍ منه إلى اعتماد طريقةٍ مُختلفةٍ في مسح سوق العمل تعتمد على إجراء أربعة مُسوحاتٍ فصليَّةٍ وأخذ المتوسط المُرجَّح خلال السَّنة لمُعدَّل التَّشغيل منذ عام 2005 .

3. بلغت نسبة الاستثمارات الفعليَّة إلى النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة 21.5 % خلال الفترة 1991-1995، منخفضةً إلى 18% خلال الفترة 1996-2000، لتعاود الارتفاع إلى 21.6% و 22.16 خلال الفترتين 2001-2005 و 2006-2010 على التَّوالي، ويكشف هذا المُعدَّل حالة الرُّكود المُستمرَّة في الاقتصاد السُّوريِّ حيث تُؤكد الخبرات العمليَّة إلى جانب النُّظريَّة على أنَّ نسبة الاستثمار في الدُّول النَّامية يجب أن تتراوح بين 30-35% من النَّاتج.

4. تمَّ حساب مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ في الاقتصاد السُّوريِّ بالاستناد إلى البيانات المُتوفِّرة لدينا من خلال

$$stag = Def + un \quad \text{العلاقة الرِّياضية النَّالية:}$$

حيث أن: stag: قيمة التضخم الركودي ، Def : مُعدّل التضخم المحسوب من الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي، Un: مُعدّل البطالة.

ولكي نتوصل إلى صورة واضحة من حيث العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تزامن هذين المتغيرين الذي يؤدي بالنهاية إلى التضخم الركودي في سورية، تم أخذ أوزان لكل من المتغيرين وذلك للحصول على علاقة

$$stag = \alpha_1 . Def + \alpha_2 . un$$

رياضية دقيقة، كما يلي¹:

$$\text{حيث أن: } \alpha_1 + \alpha_2 = 1 \text{ و } \frac{\alpha_1}{\alpha_2} = \frac{\sigma_2}{\sigma_1} \text{ ، } \sigma \text{ الانحراف المعياري}$$

وبعد تطبيق هذا النموذج السابق رياضياً على الاقتصاد السوري تم التوصل إلى النموذج الخطي المركب

$$stag = 0.28 Def + 0.72 un$$

التالي:

الجدول (1-2) مؤشر الركود التضخمي في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1991-2010

الأعوام	التضخم (%)	البطالة (%)	الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي (%)	التضخم الركودي* (%)	معدل النمو الاقتصادي (%)
1991	7.84	6.7	18.82	7.10	7.67
1992	5.58	-	22.08	6.57	12.97
1993	4.88	8.5	21.10	7.24	6.15
1994	14.09	6	23.75	8.81	7.21
1995	5.41	7	22.19	6.45	7.03
1996	10.17	-	20.15	10.06	9.83
1997	2.76	16.7	18.22	11.89	5.02
1998	-0.72	12.4	17.61	7.85	6.79
1999	7.44	9.5	17.78	11.37	-3.55
2000	9.70	9.5	17.25	12.17	0.68
2001	2.92	10.3	18.13	7.73	3.79
2002	-1.92	11.7	19.48	6.95	7.86
2003	4.46	10.8	22.77	8.60	0.59
2004	10.33	12.3	23.49	11.62	6.90
2005	11.95	8.1	24.91	9.44	6.22
2006	9.10	8.2	25.40	8.58	5.05
2007	10.77	8.4	22.05	9.75	5.67
2008	15.95	10.9	19.86	12.66	4.48
2009	-2.78	8.1	20.91	4.32	5.91
2010	11.59	8.6	22.96	9.65	3.44

المصدر: العامود الثاني والرابع والخامس محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية: المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، العامود الثالث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السابقة الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة)، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

¹ علياء، بسيوني، مؤشرات الإنذار المبكر للآزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، الكويت، 2010، ص(22).

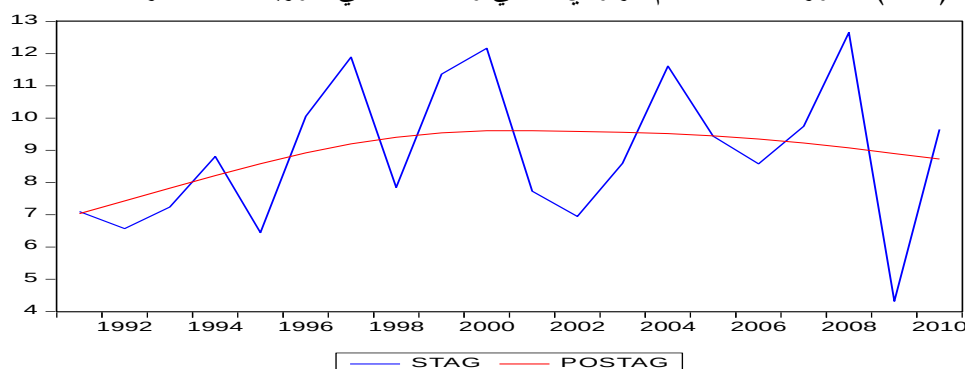
* تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم الركودي في الجدول (1-1) تم أخذه من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، في حي تم حسابه في الجدول(2-1) من قبل الطالبة كما هو موضح قبل الجدول .

لمعرفة مدى تأثر الاقتصاد السوري بظاهرة التضخم الركودي خلال الفترة المدروسة قمنا بحساب معدلات التضخم الركودي المحتملة (الممكنة)، وهناك عدة أساليب لقياس معدلات التضخم الركودي المحتملة إلا أننا سوف نعتمد على الأسلوب الإحصائي لمرشح "هودرك وبرسكوت" HP Filter لإجراء تقديرات الاتجاه العام؛ إن هذا البديل هو شائع الاستخدام عالمياً في الدراسات التطبيقية وهو الذي اقترحه كل من "هودريك" و"بريسكوت" لتطبيقه في الاقتصاد الكلي، وقد جرى العرف على تسميته بمصفي HP، إن أسلوب هودرك وبرسكوت (HP) هو أحد طرائق تعميم السلاسل الزمنية وهذا المرشح يتميز ببساطته وبكونه أسلوباً أحادي المتغير، ومن الناحية الرياضية فإنه يمثل مرشحاً خطياً. إن ترشيح بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مرشح "هودرك و برسكوت" يقوم على حساب السلسلة (t) من السلسلة (y)، بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية (t) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني second difference لها، ومعادلة حساب المرشح تأخذ الشكل التالي¹:

$$\min_{\{\tau_t\}} \sum_{t=1}^T (Y_t - \tau_t)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} [(\tau_{t+1} - \tau_t) - (\tau_t - \tau_{t-1})]^2$$

حيث λ هي معامل التنعيم (معامل الانسياب)، فعندما تؤول λ إلى 0 فإن السلسلة المنعومة تكون منطبقة على السلسلة الأصلية، بينما عندما تؤول λ إلى ∞ فإن السلسلة (t) تصبح خطية. والشكل البياني التالي يوضح معدل التضخم الركودي الفعلي stag ومعدل التضخم الركودي المحتمل postag في سورية خلال الفترة 1991-2010

الشكل (1-2) تطور معدل التضخم الركودي الفعلي و المحتمل في سورية خلال الفترة 1991-2010



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviwes8

يتضح من خلال الشكل السابق أن الاقتصاد السوري قد عانى من ظاهرة التضخم الركودي خلال عدة سنوات من الفترة المدروسة (1991-2010)، وبشكل أكثر تحديداً نلاحظ زيادة معدلات التضخم الركودي الفعلية عن المعدل المحتمل في 11 سنة، غير أن ما يميز هذه السنوات أنها غير متلاحقة مما يدل على وجود خلل في السياسات الاقتصادية الكلية المنبئة لمواجهة هذه الظاهرة، ومن هنا كان لابد من البحث عن الاختلالات الاقتصادية المسببة لهذه الظاهرة في الاقتصاد السوري والتي سيتم دراستها على النحو المبين لاحقاً.

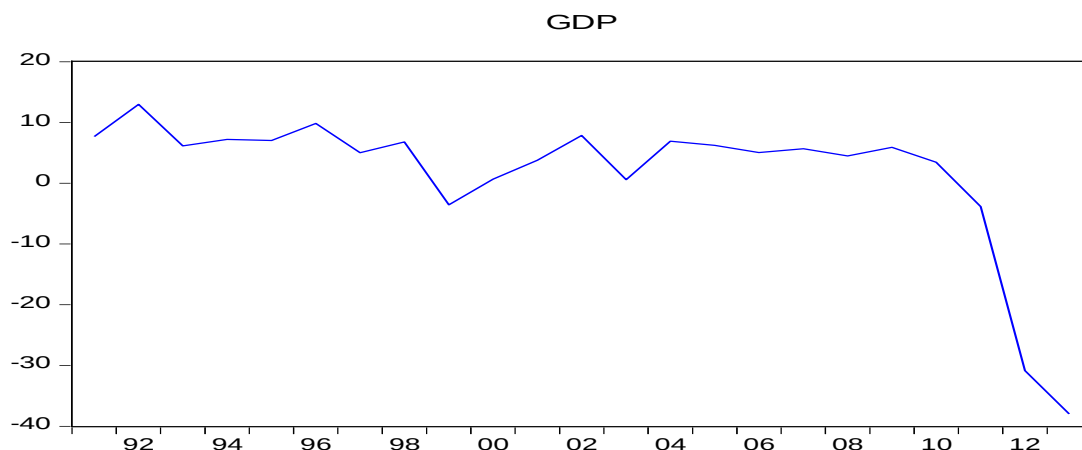
¹ Heba Shahin, Estimating potential and output gap for Egypt using several Approaches, Central Bank of Egypt, economic Reviews, 2009/2010, p.5

2-1 الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري:

1-2-1 معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (G.D.P at constant prices of 2000)

تَمَيَّز الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاث المنصرمة من القرن الماضي بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي، إذ بلغ معدل النمو خلال فترة السبعينات 9.1%، و 0.98% خلال فترة الثمانينات، و 6.3% و 1.6% خلال الفترتين 1991-1995 و 1996-2000 على التوالي. غير أن التذبذب في معدلات النمو قد انخفض كثيراً خلال الفترة 2001-2010 حيث حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة ومستقرة نسبياً بلغت (4.5%) كمتوسط لهذه الفترة، إلا أن هذا الاستقرار يخفي ضمن ثنياه تحديات يمكن إظهارها من خلال إجراء تحليل هيكلي معمق.

الشكل (2-2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000



المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

1-1-2-1 اختلال الهياكل الإنتاجية وهشاشة النمو الاقتصادي:

يتسم الاقتصاد السوري باختلال هيكله الإنتاجي كما هو موضح في الجدول (2-2)، حيث شكّلت الصناعات الاستخراجية والزراعة 39% من الناتج المحلي الإجمالي كوسطي للفترتين 1991-2000 و 2001-2010 على التوالي مع ملاحظة تذبذب نسب مساهمتها في الناتج حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2000 بمعدل (52%) وأدنى قيمة لها عام 2010 (29%)، أما حصة الصناعة التحويلية من الناتج فقد بلغت 9% عام 1991 منخفضة إلى 2% عام 2000 ثم ارتفعت مجدداً إلى 7% عام 2005 لتستقر عند 8% عام 2010؛ ممّا يشير إلى اعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية وهذا يؤدي إلى عدم قابلية معدلات النمو للارتفاع نظراً لتأثرها بعوامل خارجية (الأمطار وأسعار النفط) ولانخفاض نسبة القيمة المضافة فيها، بالإضافة إلى احتياطات النفط المحدودة والتي تؤدي إلى تراجع الإنتاج بشكل سريع، إضافة إلى أن استحواذ القطاع الزراعي على النسبة الأكبر يُفسّر تذبذب معدلات النمو نظراً لتذبذب الإنتاج الزراعي الذي

يَعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على مُعدّلات هطول الأمطار، وهذا ما حَدَثَ بشكلٍ حقيقيٍّ خلال الفترة 2001 - 2010 حيث اقترنت مساهمة قِطَاعِ الزَّرَاعَةِ في نُموِّ النَّاتِجِ المحليِّ الإجماليِّ مِنَ الصَّفرِ نتيجة أزمة الجفاف الحادة إضافةً إلى تحرير أسعار الطَّاقَةِ وأسعار السَّمَادِ بعد أن كانت نسبة مساهمته في النُّموِّ (29%) خلال الفترة 1991-2000، أما قِطَاعُ الصَّنَاعَةِ الاستخراجية فقد كان إسهامه في النُّموِّ خلال الفترة 2001-2010 سالباً (9-%) بسبب تراجع الإنتاج حيث أصبحت سورية مستوردة صافيةً لحوامل الطَّاقَةِ في عام 2006.

كما يُفسَّرُ تراجع قِطَاعِ التَّجَارَةِ خلال فترة 1991-2000 بسبب الهوامش العالية التي كان يستحوذ عليها بسبب الحماية التي بدأت بالتراجع نتيجة الرُّكود الاقتصاديِّ في النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ التَّسْعِينَاتِ مِنْ جِهَةِ والاتِّجَاهِ نَحْوِ الانفتاح الاقتصاديِّ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ، في حين شكَّلَ هذا القِطَاعُ المُساهِمَ الأكبرَ في النُّموِّ الاقتصاديِّ بنسبة (27%) خلال الفترة 2001-2010 نتيجة تنامي الاستهلاك المحليِّ ورفع بعض القيود على استيراد المُنتَجَاتِ النَّهَائِيَةِ.

أما فيما يخصُّ تزايدَ الوزنِ النسبيِّ لقِطَاعِ الخِدْمَاتِ الحُكُومِيَّةِ مُنذُ عام 2001 يعود إلى سياسة الحكومة الجديدة التي ركَّزت على زيادة الإنفاق الكميِّ على الصِّحَّةِ والتَّعليمِ والخِدْمَاتِ العامَّةِ، وقد ازدادت بشكلٍ ملحوظٍ ابتداءً من عام 2007 نتيجة توجُّهات الحكومة نَحْوِ تطبيقِ اقتصادِ السُّوقِ الاجتماعيِّ لتصل حصَّتها مِنَ النَّاتِجِ إلى 14% عام 2010 بنسبة نُموِّ 9.5% خلال الفترة 2006-2010 مقارنةً بِـ 8.5% خلال الفترة 2001-2005، كما بَلَغَتْ نسبة مساهمتها في نُموِّ النَّاتِجِ 24% خلال الفترة 2001-2010 نتيجة زيادة الخِدْمَاتِ الاجتماعيَّةِ ورفع أجور القِطَاعِ العامِّ.

وبالانتقال إلى قِطَاعِ المَالِ والتَّامِينِ نلاحظ أنَّ حصَّته مِنَ النَّاتِجِ كانت ضعيفةً خلال الفترة المدروسة والتي تُعكِّسُ ضُعْفَ القِطَاعِ الماليِّ، فيما حَافَظَ على حصَّته في النَّاتِجِ المحليِّ الإجماليِّ التي لَمْ تتجاوز 6% عام 2010 بأسعار 2000 الثَّابِتَةِ.

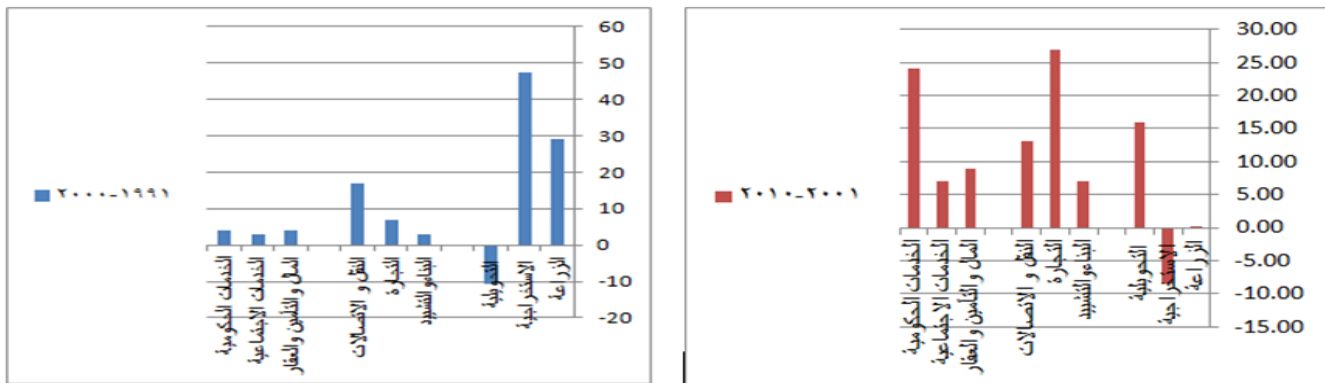
الجدول(2-2) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	25%	26%	24%	24%	23%	24%	23%	26%	22%	25%	25%	26%	25%	23%	23%	24%	20%	18%	19%	16%
الصناعة والتعدين	26%	26%	27%	26%	27%	31%	34%	33%	34%	30%	29%	26%	24%	27%	25%	24%	23%	23%	23%	24%
البناء والتشييد	3%	3%	4%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	4%	3%	3%	4%	4%	4%	4%	4%
تجارة الجملة والمفرق	20%	22%	21%	22%	22%	18%	16%	15%	16%	15%	16%	16%	16%	18%	20%	18%	20%	22%	21%	20%
النقل والمواصلات والتخزين	10%	8%	9%	11%	11%	11%	12%	11%	12%	13%	13%	13%	14%	11%	11%	11%	12%	12%	12%	13%
المال والتأمين والعقار	3%	3%	4%	4%	4%	3%	3%	3%	4%	4%	3%	4%	4%	4%	5%	5%	5%	5%	5%	6%
خدمات المجتمع	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	3%	3%	2%	3%	3%	3%	4%	4%	4%
الخدمات الحكومية	11%	10%	9%	8%	8%	8%	7%	7%	7%	8%	8%	9%	10%	11%	10%	11%	13%	12%	13%	14%

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

نلاحظ من خلال الشكل (2-3) التغير في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2010، حيث كانت القطاعات الخدمية المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي (بنسبة 84%)، أما خلال الفترة 1991-2000 فقد لعب كل من قطاعي الزراعة والصناعات الاستخراجية الحامل الأساسي للنمو بنسبة 77%.

الشكل (2-3) مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي



المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية: المجموعات الإحصائية (1995-2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

1-2-2 اختلال العلاقة بين الموارد المالية والموارد البشرية :

على الرغم من تراجع معدلات النمو السكاني خلال الفترتين 2006 - 2010 و 2001-2005 مقارنة مع الفترتين 1991-1995 و 1996-2000، إلا أن معدل نمو حصة الفرد الوسطية من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة قد تراجعت، مما يشير إلى عدم تحقيق التنمية المرجوة في معدلات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (انظر الجدول 2-3)، ويُعبر التباطؤ في نمو نصيب الفرد من الناتج عن انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

الجدول (2-3) معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة

السنوات	1995-1991	2000-1996	2005-2001	2010-2006
معدل النمو (%)	3.83	- 0.43	2.43	1.89
معدل نمو السكان (%)	2.66	2.15	1.79	1.95

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995-2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

1-2-3 فجوة الادخار المحلية :

يعدّ الادخار والاستثمار من العوامل المباشرة في النمو الاقتصادي، ويتم الربط بين الادخار والاستثمار عن طريق التمويل، حيث يمول الاستثمار عن طريقين أحدهما الادخار في المؤسسات المصرفية، والآخر الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر كتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر أو الحصول على المساعدات الخارجية والقروض الأجنبية.

إنّ دراسة العوامل المؤثرة في الادّخار والاستثمار في سورية يرتبطُ بدراسة بعض المؤشرات الأساسية مثل الناتج المحليّ الإجماليّ والاستهلاك، وذلك على النّحو الموضّح لاحقاً.

1-3-2-1 الدّخل القوميّ المُتاح (Gross National Disposable Income):

يتوزّع الدّخل القوميّ المُتاح ما بين الاستهلاك النهائي والادّخار، وبالعلاقة مع الاقتصاد السوريّ نلاحظُ من خلال الجدول (4-2) مايلي:

الجدول (4-2) الدّخل القوميّ الإجماليّ المُتاح والاستهلاك النهائي والادّخار

خلال الفترة (1991-2010) بأسعار 2000 الثّابتة

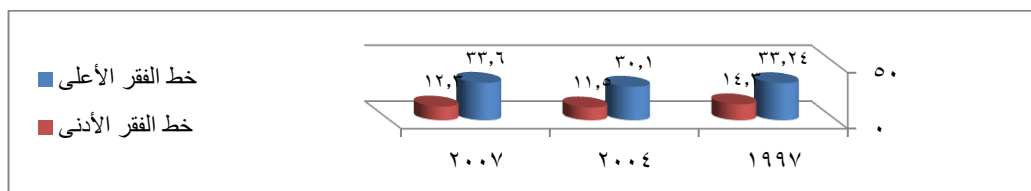
الأعوام	الدّخل القوميّ الإجماليّ المُتاح	الاستهلاك النهائي	الادّخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادّخار	المضاعف
1991	94.20	97.76	3.92	0.39	0.61	
1992	94.89	97.75	5.47	0.98	0.02	43.11
1993	92.39	95.81	6.10	0.60	0.40	2.51
1994	83.94	86.45	12.48	0.01	0.99	1.01
1995	84.20	84.51	15.13	0.56	0.44	2.29
1996	80.67	82.75	12.65	0.59	0.41	2.45
1997	77.62	81.49	13.21	0.33	0.67	1.50
1998	76.57	82.15	12.19	0.97	0.03	31.45
1999	76.12	83.36	12.23	0.61	0.39	2.59
2000	75.80	82.81	17.19	0.23	0.77	1.30
2001	73.58	78.98	21.41	0.11	0.89	1.13
2002	71.60	78.06	21.72	0.63	0.37	2.71
2003	76.31	82.54	21.17	4.08	-3.08	
2004	79.76	85.53	17.08	1.24	-0.24	
2005	83.56	90.45	17.96	1.85	-0.85	
2006	81.74	87.03	26.62	0.37	0.63	1.58
2007	80.93	85.18	39.31	0.58	0.42	2.40
2008	78.81	82.00	53.28	0.26	0.74	1.35
2009	79.60	82.79	44.88	0.96	0.04	
2010	83.32	85.31	43.05	1.35	-0.35	

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

1. نسبة الاستهلاك من الدخل المتاح للتصريف قد انخفضت من (94.20%) عام 1991 إلى (80.67%) عام 1996 ، لتصل إلى أدنى قيمه لها خلال الفترة المدروسة عام 2002 بقيمة (71.60%) لترتفع إلى (83.56%) عام 2005، في حين انخفضت عامي 2008-2009 على التوالي ووصلت هذه النسبة إلى (83.32%) عام 2010، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- دخول الاقتصاد السوري في مرحلة الركود في بداية عام 1999 نتيجة تراجع أسعار النفط وتراجع الصادرات متأثراً بالركود الاقتصادي العالمي (مرحلة الركود بعد أزمة الأسواق المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997)، وانخفاض أسعار الطاقة لتصل إلى 90 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط السوري والصادرات السورية¹، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (3.55%-) عام 1999.
- المواسم الزراعية السيئة نتيجة الجفاف خلال الفترة 1999-2000 و 2006-2010.
- ثبات الأجور خلال عقد التسعينات؛ توقفت سياسة زيادات الأجور عام 1994 وذلك حتى عام 2000، أي ست سنوات دون زيادة مما أدى لتآكل الأجور وانخفاض حجمها في الدخل القومي مع تراجع الإنفاق الحكومي نتيجة السياسات المالية الانكماشية التي اتبعتها الدولة منذ منتصف الثمانينات.
- ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت في عام 2002 إلى (11.7%).
- زيادة معدلات الفقر: حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان الفقراء عند الخط الأدنى للفقر* قد تراجعت من 14.26% عام 1997 إلى 11.39% عام 2004، ثم عادت الارتفاع في عام 2007 إلى 12.3%، وتركز معظم الأدبيات على خط الفقر الأدنى، أما في حالة سورية فإن استعمال خط الفقر الأعلى يعطي نتائج أوضح، حيث يبين الشكل (2-4) أن معدل الفقر يزداد عن 33% من السكان ولم تتجح السياسات الحكومية خلال العقد الماضي من التخفيف من الفقر.

الشكل (2-4) نسبة أعداد الفقراء في سورية**.



المصدر: مسح دخل ونفقات الأسر (2004-2007-2009)، المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية.

¹ كنعان، علي، الركود في سورية، مرجع سابق، ص(23).

* الخط الأدنى للفقر هو (1459 ليرة للفرد شهرياً) فيما الخط الأعلى للفقر هو (2052 ليرة للفرد شهرياً)

** نظراً لعدم توفر بيانات عن الفقر في سورية قبل عام 1997 فلا يُمكن لتحليل الفقر أن يتبنى الأعوام 1996-1991 ، لذا تمّ اعتماد عام 1997 أساساً للدراسة، ومقارنته مع عامي 2004-2007.

يمكن إرجاع الزيادة في معدلات الاستهلاك النهائي إلى الدخل المتاح للتصرف بعد عام 2003 إلى زيادة معدلات الاستهلاك الخاص بشكل كبير بعد دخول المهجرين من العراق، وهذا ما جعل الاستهلاك الخاص عاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2010، حيث شكّلت حوالي (79%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، لكن بالعودة إلى مسح دخل ونفقات الأسرة (2004 و 2009) يصبح الوضع مختلفاً، حيث نلاحظ من خلال الجدول (2-5) أن معظم الأسر السورية عانت من تراجع في إنفاقها لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتحرير أسعار الوقود والسماد على المستوى المحلي وضعف كفاءة السوق.

الجدول (2-5) إنفاق الأسر السورية الشهري بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية

الأعوام	2004	2007	2009
الثابتة 2004 بأسعار	21694	19153	21478
الأسعار الجارية	21694	25912	32755

المصدر: مسح دخل ونفقات الأسر (2004-2007-2009)، المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية.

2. ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من (0.39) عام 1991 إلى (0.56) عام 1995 ليصل إلى (0.97) عام 1998 لينخفض بعدها إلى (0.11) عام 2001، ليصل إلى أعلى قيمة له عام 2003 بقيمة (4.08) لتتخفض بعدها وصولاً إلى (1.35) عام 2010، مما يؤكد على ازدياد حجم الفقر بما أن الميل الحدي للاستهلاك لا يعبر عن حالة جميع الشرائح فالفقراء يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك في حين ينخفض لدى الأغنياء.

3. بالمقابل نجد ارتفاع حصة الادخار من الدخل المتاح للتصرف من (0.61) عام 1991 إلى (0.99%) عام 1994 لينخفض بعدها إلى (0.77) عام 2000 ليصل إلى أدنى قيمة له عام 2003 بقيمة (-3.08) ليعاود الارتفاع بعدها إلى (0.74) عام 2008.

ارتفاع حصة الادخار من الدخل المتاح الممكن التصرف وانخفاض حصة الاستهلاك يعكس التغير الجوهري الذي طرأ على توزيع الدخل القومي*، أي زيادة دخول الفئات القادرة على الادخار وانخفاض

* إن العلاقة بين الأجور والأرباح في سورية هي 25% أجور و 75% أرباح. والمعروف أن العلاقة بين الأجور والأرباح في الدول الرأسمالية هي 60% أجور و 40% أرباح، وهي تزيد أو تنقص بحدود (±2%) حسب كل دولة من الدول الرأسمالية المتطورة لأن الحكومات فيها تعي تماماً أن انخفاض مستوى الأجور عن حد معين سيؤدي إلى الإضرار بكل النّطور الاقتصادي من خلال تخفيضه للقدرة الشرائية التي ستؤثر سلباً على الطلب، مما لن يسمح لعجلة الإنتاج بالاستمرار.

دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك في ذات الوقت^١. حيثُ الاستهلاك يشكّل عادةً الجزء الأكبر من الدخل، وفي ظلّ عدالة التوزيع يصل 90% و 95% .

زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للاادخار يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار إضافةً إلى عدم القدرة على توليد فرص عمل جديدة مما يعمل على زيادة مستويات البطالة.

1-2-3-2 الاستثمار المحليّ الإجماليّ Gross Domestic investment :

وبالنظر إلى حجم التكوين الرأسماليّ الإجماليّ ومعدّلاته في الفترة 1991-2010 كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ نجد أنّ حجم الاستثمار العام بلغ 8% من الناتج المحليّ الإجماليّ بأسعار 2000 الثابتة عام 1991، مُرتفعاً إلى 10% عام 1994، واستقرّ على هذه النسبة حتى عام 1998، ليصل إلى 11% ثمّ إلى 12% مع البدء بتطبيق الخطة الخمسية التاسعة عام 2001*، وقد تزامن استقرار مُعدل نموّ الإنفاق العام مع فترة الانكماش التي بدأت بدورها تظهر في نهاية عام 1997 حتى وصلت إلى حدّ الكساد عام 1999.

في حين أنّ أكبر مُعدل نموّ للإنفاق الاستثماريّ العامّ _ خلال فترة الدراسة _ تمّ تحقيقه خلال فترة 1991-1995 حيث وصل إلى 10.3%، لينخفض بعدها مُعدل النموّ هذا إلى 4.3% خلال الفترة الثانية نتيجة السياسة الانكماشية التي اتبعتها الحكومة، وقد عادَ هذا الإنفاق للارتفاع (5%) مع سياسة الحكومة الجديدة خلال الأعوام 2005-2001، وبشكل أكثر تحديداً في مجالات التجديد والاستبدال والخدمات الاجتماعية، وخلال الفترة 2006-2010 وصل مُعدل النموّ هذا إلى 0.05% لآثته تأثّر بتراجع إيرادات النفط وزيادة أجور القطاع العامّ.

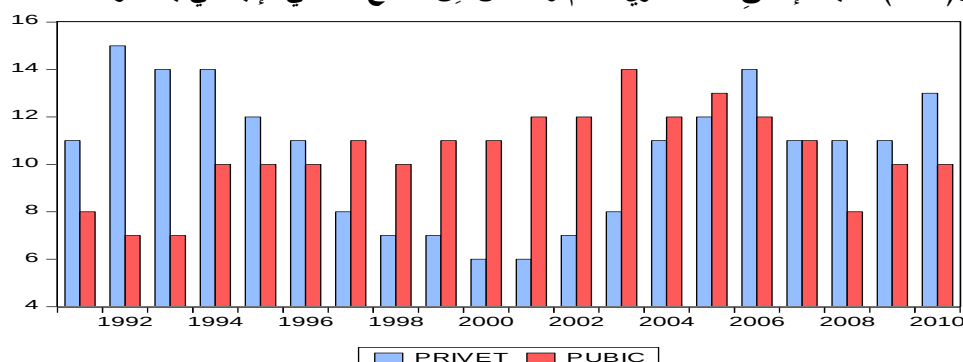
وبالمقابل فقد بلغ الاستثمار الخاص 12% من الناتج المحليّ الإجماليّ عام 1991، ووصل إلى 15% عام 1994، ليدخل بعدها في مرحلة الانخفاض التدريجيّ بمُعدل نموّ سنويّ حوالي -2% حتى عام 2000، حيث وصلت نسبته من الناتج إلى 6%، ولم يتمكن من الارتفاع الحقيقيّ أو العودة إلى مستوياته السابقة إلا بعد عام 2003، حيث ارتفعت حصته من الناتج المحليّ في السنتين الأخيرتين من الخطة

١ نبيل مرزوق ، الفقر والبطالة في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، عام 1997 ، ص(8).

* قد تزايد حجم الاستثمار العام نتيجة الحاجة الملحة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها نظراً لحاجتها إلى استثمارات ضخمة .

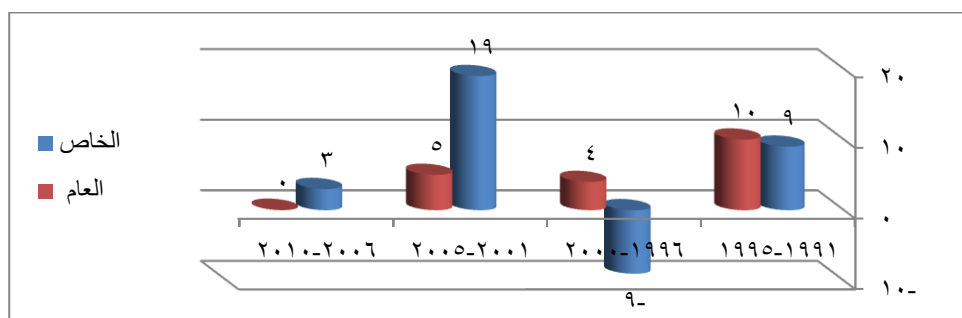
الخمسيّة النَّاسِعةِ إلى 12%، وهذا ما يَعْكُسُ ضَعْفَ المُنَاحِ الاستثماريِّ، إذ تُلاحَظُ أنَّ الاستثمارَ الخاصَّ قد ارتفعَ بَعْدَ صدورِ قانونِ الاستثمارِ " رقم 10 " عام 1991 ، إلَّا أنَّ القانونَ صَدَرَ وَفُذَّ دُونَ استكمالِ الإصلاحاتِ اللَّازِمةِ كضَعْفِ السِّياسَةِ الماليَّةِ والنَّقديَّةِ، وارتفاعِ أسعارِ الفائدةِ الحقيقيَّةِ خلالَ هذهِ الفترةِ وضَعْفِ أداءِ الجَّهَازِ المصرفيِّ، وَعَدَمُ تدعيمِ قانونِ الاستثمارِ " رقم 10 " ، ممَّا أدَّى إلى عَدَمِ توفيرِ مُناخِ استثمَاريٍّ مُلائِمٍ. ومِنْ جانبٍ آخرِ نلاحظُ أنَّ نسبةَ الإنفاقِ الاستثماريِّ الخاصِّ مِنَ النَّاتِجِ المحليِّ الإجماليِّ قد ارتفعت عام 2006 إلى 14% ثُمَّ عادت إلى الانخفاضِ في عامي 2007-2009 إلى 11% وقد تركزَّ الاستثمارُ الخاصُّ بشكلٍ رئيسيٍّ خلالَ الفترةِ 2001-2010 في قِطاعاتِ المالِ والعقاراتِ والسِّياحةِ .

الشَّكْلُ (2-5) نسبةُ الإنفاقِ الاستثماريِّ العامِّ والخاصِّ مِنَ النَّاتِجِ المحليِّ الإجماليِّ بِأسعارِ 2000 الثَّابِتةِ



المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

الشَّكْلُ (2-6) مُعدَّلُ نُمُوِّ الاستثمار العامِّ والخاصِّ بِأسعارِ 2000 الثَّابِتةِ



المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

1-2-3-2-1 مُناخُ الاستثمار :

تُظهِرُ مؤشِّراتُ المُنَاحِ الاستثماريِّ في سورية حَسَبَ تقريرِ مُناخِ الاستثمارِ العربيِّ 2011، وتقريرِ بيئةِ الأعمالِ الصَّادِرةِ عَنِ البَنْكِ الدُّوْلِيِّ لعام 2011، مجموعةَ العوالمِ غيرِ الجاذبةِ للاستثمَاراتِ في سورية مُقارَنةً مع دُولِ المنطقة. ولا يَقتَصِرُ ذلك على الاستثماراتِ الأجنبيَّةِ المُباشِرةِ بل يتعدَّاهُ إلى عَدَمِ القُدرةِ على

جذب الاستثمارات المحلية الخاصة.

وعلى الرغم من أن سورية استبعت بموجب قانون تجاري جديد المحامين والمحكمات من عملية تأسيس الأعمال، وعملت على تعديل ضريبة التسجيل، وتسريع إصدار بيانات الاعتماد، وتقليص المدة الإجمالية للاستيراد والتصدير من خلال السماح بدخول بنوك أجنبية خاصة جديدة إلى السوق السورية^١، إلا أنها لم تستطع أن تحقق أي تطور في ترتيبها العالمي والعربي في مؤشر سهولة أداء الأعمال^٢، فقد احتلت المرتبة "14" عربياً (من أصل 20 دولة) ، و "134" عالمياً (من أصل 183 دولة لعام 2011)^٣. ويبين الجدول التالي استعراضاً لأهم مؤشرات سهولة أداء الأعمال وهي تأسيس عمل، وتنفيذ عقد، وتسجيل الملكية، وتصفية الشركة.

الجدول (2-6) مؤشرات سهولة أداء الأعمال

الدول	سورية	مصر	لبنان	الأردن	المغرب	تونس
تأسيس عمل /يوم	7	8	9	12	11	11
تنفيذ عقد/يوم	872	1010	721	689	510	565
تسجيل الملكية/يوم	13	63	25	21	40	39
تصفية شركة	4	4.2	4	4.3	18	1.3

المصدر: أرقام الجدول بالاعتماد على قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2011 / مجموعة البنك الدولي ، الموقع الشبكي : www.doingbusiness.org . ويغطي الجدول بيانات الفترة من حزيران 2010 حتى حزيران 2011

حيث تدل النتائج السابقة على أن النظام القضائي والوصول إلى التمويل وتعقيدات الإجراءات الإدارية وتكاليف توليد الكهرباء والبنية التحتية من أهم العوائق أمام المستثمرين في القطاع الخاص.

1-2-3-3 فجوة الادخار :

يعد تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المقدّر من الشروط اللازمة لتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المتوقع عن الادخار المقدّر خلال فترة زمنية معينة إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق التوازن بين الاستثمار المتوقع والادخار الفعلي في فترة زمنية لاحقة لكن عند مستوى

^١ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2009 ، ص(137).

^٢ يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية : مؤشر تأسيس المشروع ، مؤشر استخراج التراخيص ، مؤشر توظيف العاملين ، مؤشر تسجيل الممتلكات ، مؤشر الحصول على الائتمان ، مؤشر حماية المستثمر ، مؤشر دفع الضرائب ، مؤشر التجارة عبر الحدود ، مؤشر إنفاذ العقود ، مؤشر إغلاق المشروع . المرجع : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨ ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت ، ص(١٣٦).

^٣ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، 2012، ص(6).

مرتفع من الأسعار¹. وتنشأ فجوة الموارد المحليّة نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات المخططة في فترة محددة عن الرصيد المحقق من المدّخرات المحليّة خلال نفس الفترة.

الجدول (2-7) الفجوة الادخاريّة في سورية خلال الفترة (1991-2010)

الاعوام	الادخار *	الاستثمار	فجوة الادخار	S/I	الاستثمار/ الناتج	الادخار/الناتج	نسبة التّمويل الخارجي من اجمالي الاستثمارات
(s)	(I)	(S-I)					
1991	8610	103442	-94833	8	19	2	91.7
1992	10069	137122	-127054	7	22	2	92.7
1993	23263	139083	-115820	17	21	4	83.3
1994	107885	167874	-59989	64	24	15	35.7
1995	112577	167846	-55270	67	22	15	32.9
1996	136417	167351	-30933	82	20	16	18.5
1997	152761	158944	-6182	96	18	18	3.9
1998	153205	164065	-10861	93	18	16	6.6
1999	152451	159793	-7342	95	18	17	4.6
2000	142988	156092	-13104	92	17	16	8.4
2001	180796	170188	10608	106	18	19	-
2002	207431	197328	10103	105	19	20	-
2003	170706	231944	-61238	74	23	17	26.4
2004	160856	255767	-94911	63	23	15	37.1
2005	97573	288193	-190620	34	25	8	66.1
2006	178563	308669	-130106	58	25	15	42.2
2007	166612	283099	-116487	59	22	13	41.1
2008	232025	266488	-34463	87	20	17	12.9
2009	235086	297100	-62014	79	21	17	20.9
2010	116686	337422	-220736	35	23	8	65.4

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995-2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

¹ صبيح، ماجد ، فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاضدها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994-2009، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، حزيران 2011، ص(17).
* * تنويه : تم حساب بيانات الادخار بالأسعار الثابتة من قبل قسم الحسابات القومية ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، مع العلم أنها غير منشورة .

من الجدول نلاحظ مايلي :

1. معدلات الادخار الأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة ادخارية، وكانت هذه الفجوة سالبة خلال الفترة المدروسة باستثناء السنوات (2001-2007)، وقد تراجعت الفجوة من 127054 مليون ليرة سورية عام 1992 إلى 59989 و 6182 مليون ليرة سورية خلال عامي 1994 و 1997، لتصبح هذه الفجوة موجبة عام 2001 بقيمة 10608 وتعاود الارتفاع لتصل لأعلى قيمة لها 220736 مليون عام 2010.
2. ارتفاع نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المحلية بشكل ملحوظ من (8%) عام 1991 إلى (67%) و (95%) خلال عامي 1995 و 1999 على التوالي، لتصل لأعلى قيمة لها عام 2001 بنسبة تغطية 105% ثم تتراجع إلى (58%) و (35%) خلال عامي 2006 و 2010 على التوالي، ويعود ارتفاع مساهمة الادخارات في تمويل الاستثمار وبالتالي انخفاض فجوة الموارد المحلية خلال الفترة 1996-2002 إلى الأسباب التالية :

- سوء توزيع الدخل القومي مما أدى لانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار.
 - انخفاض الطلب الاستهلاكي.
 - زيادة التحويلات الصافية من العالم الخارجي حيث وصلت في عام 2006 إلى 16 مليار ليرة سورية.
3. ساهمت زيادة المدخرات بشكل كبير في تمويل الاستثمارات في سورية وقللت من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.
- وبما أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما توفره المدخرات ينتج عن طريق إحداث زيادة في المستوردات تمول عن طريق تدفق صافي رأس المال الأجنبي، فهذا يعني أن فجوة الادخار تنعكس في فجوة التجارة الخارجية.

1-2-4 فجوة التجارة الخارجية :

تؤثر التجارة الخارجية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وتأتي أهميتها الأساسية من تأثيرها على سير عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال حاجة التنمية إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، وعملية تأمين حاجات الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي. والحفاظ على توازن التجارة الخارجية يساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي*، لأن ترشيدها يؤدي إلى تفعيل ودعم التخصص

* عجز الميزان التجاري يؤثر على زيادة معدلات التضخم والبطالة، فعلى سبيل المثال زيادة عجز الميزان التجاري دليلاً على زيادة أسعار السلع المستوردة مما يرفع من تكاليف الإنتاج أولاً ويرفع المستوى العام للأسعار ثانياً، كما أن زيادة العجز دليل أيضاً على ضعف الاستثمارات المحلية بالتالي عدم القدرة على توليد فرص عمل جديدة.

وبالتالي زيادة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى تحسين مستويات المعيشة. وبإمكاننا دراسة هذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

1. مؤشر نسبة الانكشاف التجاري*: يُشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصرف ممتلكاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

ومن خلال تحليلنا لدرجة الانكشاف التجاري نلاحظ أن الاقتصاد السوري شديد التبعية للأسواق الخارجية وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة إلى أقل من (60%) خلال بعض سنوات الدراسة إلا أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة وتشير إلى ارتباط عملية التنمية في العالم الخارجي، كما أن دلائل هذا المؤشر تبدو أكثر وضوحاً إذا حللنا نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد). حيث نجد أن معدل زيادة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا المؤشر يدل على أن القسم الأكبر من الواردات هو سلع استهلاكية.

2. مؤشر نسبة التغطية: أي النسبة بين (الصادرات والواردات)، فإذا كانت النسبة تُعادل 100% فإن هذا يعني حالة توازن، أما إذا كانت أقل من 100% فإن هذا يعني أن الواردات أكبر من الصادرات، وهذا يعرض احتياطياتنا النقدية المتوفرة للنقصان، لذلك يجب أن نسعى إلى زيادة صادراتنا لزيادة الاحتياطيات اللازمة لتمويل المستوردات الضرورية، ومن خلال تحليل نسبة التغطية وجدنا أنها قد تجاوزت 100% خلال الفترة 1997-2003 إلى أنها كانت دون المعدل المطلوب خلال باقي سنوات الدراسة.

3. معدل التبادل التجاري TOT: يمكن قياس تنافسية الاقتصاد وكذلك درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال التعرف على معدل التبادل التجاري. يُعتبر معدل التبادل التجاري TOT مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصاً في الدول النامية، ويمثل على وجه الدقة النسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات مقسوماً على الأرقام القياسية لأسعار الواردات، ويمكن حساب معدل التبادل التجاري على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية: معدل التبادل التجاري = (أسعار الصادرات / أسعار الواردات) $\times 100$ يؤدي معدل التبادل التجاري إلى زيادة الطلب الكلي والطلب على العمالة، إن زيادة الـ TOT عن الواحد (انخفاض في أسعار المستوردات و/أو ارتفاع في أسعار الصادرات) تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الطلب المحلي، إضافة إلى زيادة الطلب على العمالة. وتبين معدلات التبادل التجاري المحسوبة إلى ارتفاع أسعار الواردات بشكل أكبر من ارتفاع أسعار الصادرات خلال كامل الفترة المدروسة¹. والجدول التالي يبين نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة، وعجز الميزان التجاري،

* ويقاس بنسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ المصباح، عماد الدين، محددات التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1970-2004، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 34، الكويت، 2006، ص(17).

ودرجة الانكشاف التجاري، ونسبة التغطية، ومعدل التبادل التجاري في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1991-2010:

الجدول (2-8) مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1991-2010

الأعوام	نسبة الصادرات إلى الناتج	نسبة الواردات إلى الناتج	فائض/ عجز الميزان التجاري	درجة الانكشاف الاقتصادي	نسبة التغطية	TOT
1991	30.17	43.20	-71581	73.37	69.85	65.59
1992	26.29	43.26	-105382	69.54	60.77	69.14
1993	27.07	40.56	-88915	67.64	66.75	61.46
1994	31.14	38.83	-54342	69.96	80.20	54.69
1995	29.87	36.26	-48304	66.13	82.39	59.80
1996	30.86	31.67	-6765	62.53	97.43	51.64
1997	33.83	29.67	36312	63.50	114.03	50.65
1998	31.84	26.02	54220	57.86	122.37	48.62
1999	36.19	30.09	54805	66.28	120.27	50.57
2000	36.12	29.17	62847	65.28	123.82	60.21
2001	39.31	31.01	77864	70.32	126.74	57.49
2002	39.63	30.71	90277	70.34	129.03	58.18
2003	30.21	29.28	9410	59.49	103.15	64.08
2004	35.00	38.40	-37023	73.39	91.15	70.95
2005	32.46	45.55	-151422	78.00	71.26	88.72
2006	37.25	37.85	-7326	75.10	98.41	67.83
2007	35.75	39.87	-52990	75.62	89.65	71.12
2008	33.44	41.08	-102499	74.52	81.40	74.34
2009	25.58	29.88	-61109	55.46	85.61	66.18
2010	27.50	33.26	-84618	60.75	82.69	84.62

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل التاسع (التجارة الخارجية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

ويُتَّضحُ من الجدول ما يلي :

1. حقّق الميزان التجاري عجزاً خلال الفترة 1991-1996 حيث ساهمت الواردات بارتفاع نسبة الانكشاف التجاري خلال هذه الفترة والنّاجم عن السياسات التي استخدمتها الحكومة خلال النّصف الثاني من الثّمانينات وأوائل التسعينات، التي هدفت إلى إعفاء الحكومة من مهمّة تأمين القطع اللازم لتمويل مستوردات القطاع الخاص، ممّا دفعه إلى الأسواق الخارجية لشراء القطع اللازم أو إلى قطع التصدير

وبأسعارٍ تراوحت ما بين (55-70) ليرة سورية لكلِّ دولار، ولذلك نمت المستوردات في بعض السَّناتِ بمعدَّلٍ تجاوزَ مُعدَّلَ نموِّ الصَّادرات، حيث أدَّت السَّياسَةُ التَّجاريَّةُ وسياسةُ أسعارِ الصَّرفِ إلى تدهورِ سعرِ صرفِ الليرة السُّوريَّة وتضخُّمِ المستورداتِ ورفعِ نسبةِ التَّضخُّمِ المُستوردِ مِنَ الخارجِ.

2. حقَّقَ الميزانُ التَّجاريُّ فائضاً خلالَ الفترة 1997-2003 ويمكنُ إرجاعُ ذلكَ لِقِطَاعِ النَّفْطِ حيثُ شكَّلتِ الصَّادراتُ النفطيةُ نسبةً مرتفعةً مِنْ إجماليِ صادراتِ القطرِ السَّليَّةِ خلالَ الفترة (1990-2003)، فقد ارتفعت هذه النِّسبةُ مِنْ 34% عام 1990 إلى 75% عام 2000 و62.5% عام 2003، ويُعزى ذلكُ إلى:

- انتعاشُ أسعارِ النَّفْطِ الخامِّ العالميَّة، حيثُ وصلَ سعرُ البرميلِ في سلَّةِ أوبكِ إلى 22.7 دولار عام 2000 و31.5 دولار عام 2003 بعد أن كان 9.9 دولار في عام 1999. انخفضت هذه النسبة عام 1998 إلى (48%) الَّذي شهد انهياراً حاداً في أسعارِ النَّفْطِ الخامِّ العالميَّة، ممَّا تركَ آثاراً سلبيةً جداً على قيمِ الصَّادراتِ النَّفْطيةِ ونسبتها وعلى الميزانِ التَّجاريِّ السُّوريِّ.

- الاكتشافاتُ النفطيةُ الجديدةُ والإنتاجُ المتزايدُ للنَّفْطِ الخفيفِ بكمياتٍ كبيرةٍ خلالَ الفترة (1985-1999)، أسهمت في انخفاضِ بل انعدامِ المستورداتِ النَّفْطيةِ وتمَّ الاستعاضةُ عنها بالنَّفْطِ الخفيفِ، لترتفعَ هذه النِّسبةُ بشكلٍ بسيطٍ جداً في عامي (2000-2003) إلى (3.8%، 3%) على التَّوالي، وذلك نتيجةُ الحاجةِ إلى بعضِ الأنواعِ من المشتقَّاتِ النَّفْطيةِ. إنَّ تصاعُدَ أهميَّةِ صادراتِ سورية من النَّفْطِ الخام خلالَ فترةِ التَّسعيناتِ وبدايةِ الألفيةِ الثَّالثةِ خَفَّفَ الضَّغوطَ على ميزانِ المدفوعاتِ من جهة، لكنَّه من جهةٍ أخرى زادَ من درجةِ تأثُّرِ هذا الميزانِ بتقلُّباتِ سوقِ النَّفْطِ العالميَّة، كما حدثَ في عامي 1986-1998 انخفاضٌ شديدٌ في أسعارِ النَّفْطِ الخام.

3. من أجلِ التَّخلُّصِ من سلبِيَّاتِ المراحلِ السَّابقةِ على التَّجارةِ الخارجِيَّة، بدأتِ الحكومةُ السُّوريَّةُ منذُ عام 2000 بوضعِ سياساتٍ تجاريَّةٍ جديدةٍ تهدفُ إلى: تشجيعِ التَّصديرِ والاستيرادِ عن طريقِ تخفيفِ القيودِ وتبسيطِ الإجراءاتِ اللَّازمةِ لذلك، وتطويرِ السياساتِ الماليَّةِ وتعديلِ مُعدَّلاتِ التَّعريفِ الجمركيَّةِ بشكلٍ يكفلُ تشجيعِ التَّصديرِ والاستيرادِ ويمكنُ إيجازها بالتَّالي:

- عملتِ الحكومةُ خلالَ السَّناتِ الماضيةِ على تهيئةِ الأرضيةِ المناسبةِ لدعمِ الصَّادراتِ السُّوريَّةِ فأُحدثتْ هيئةُ تنميةٍ وترويجِ الصَّادراتِ وصندوقُ دعمِ الصَّادراتِ واتَّحادُ المصدِّرينِ السُّوريينِ بغيةَ النهوضِ بالتَّصديرِ، كونه مقوِّماً من مقوِّماتِ التَّنميةِ في سورية نظراً إلى دورهِ في المجالاتِ الإنتاجيةِ والاستثماريةِ والتَّشغيليةِ في الدَّولة، عن طريقِ التَّرابُطِ الأماميَّةِ والخلفيةِ لعمليةِ التَّصديرِ ودورها في توسيعِ القاعدةِ الإنتاجيةِ وتنويعها.

- في مجالِ الاستيرادِ هدفتِ السَّياسَةُ التَّجاريَّةُ إلى تطويرِ الصَّناعةِ في القِطَاعينِ العامِّ والخاصِّ من خلالِ تأمينِ استيرادِ الموادِ الأوَّليةِ اللَّازمةِ لتشغيلِ الصَّناعةِ وتأمينِ الحاجاتِ الأساسيَّةِ للمواطنين من خلالِ التَّخلي عن مهمةِ تأمينِ القطعِ الأجنبيِّ اللازمِ لتمويلِ الاستيرادِ للقِطَاعِ الخاصِّ، إذ سمحتِ للقِطَاعِ

الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معاملته بطرائقه الخاصة كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته. فضلاً عن ذلك سمحت السياسة التجارية الجديدة باستيراد كثير من المواد والسلع التي كانت ممنوعة سابقاً، وأُعفيت معظم السلع المستوردة من السلفة النقدية المستحقة للمصرف التجاري.

• توافقت سياسات تشجيع التصدير والاستيراد بسياسات مالية وضريبية تكفل تطوير التجارة الخارجية السورية وزيادة قيمة الصادرات وحجمها بحيث تتمكن من تغطية أكبر نسبة ممكنة من الواردات، إذ أُعفيت الصادرات السورية من الرسوم والضرائب كلها عملاً بالمرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001، وفي عام 2003 جرى فك الارتباط بين التصدير والاستيراد الذي كان لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على القطع الأجنبي المخصص للتصدير إما من عملية تصدير يقوم بها المستورد شخصياً، أو من تنازل من مُصدر آخر، بحيث أصبح بالإمكان الاستيراد بالاعتماد على الحسابات المصرفية للمستورد، كما وُحِدَت أسعار الصرف للقطاع الأجنبي بثلاثة أسعار تُطبق على الصفقات السلعية والخدمات جميعها وهي سعر صرف القطاع العام (49.85) ل.س. للدولار، وسعر الصرف الحر للعملة الأجنبية (50.55)، وسعر الصرف الرسمي (11.20 - 11.25) ل.س. للدولار.

5. الأثر السلبي للتحرير العشوائي لأسواق السلع والخدمات، أثر بشكل ملحوظ على الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2006، حيث تصاعد عجز الميزان التجاري بصورة ملحوظة ليبلغ أعلى قيمة له عام 2005 حيث وصل هذا العجز إلى 151422 مليون ليرة سورية، وذلك في ظل تراجع حصيلة الصادرات بنحو ثلاثة أضعاف تراجع مدفوعات الواردات، تفاق ذلك مع تحول العديد من المصنّعين إلى تجار، وسقوط العديد من المنتجات المحلية تحت حالة الإغراق أما البضائع الصينية مثلاً، في ظل تطبيق محدود لكل من قانوني منع الاحتكار وحماية المستهلك. وهو ما يتوافق مع رؤية بعض الباحثين ببدء تحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي كنتيجة لتحرير غير مدروس أو هادف أو مراقب للأسواق.

1-2-5 الموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية للسياسة المالية والتي تمثل أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي¹، حيث تعد الموازنة العامة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة وتنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، ومن ثم تخلق دخلاً وطاقات إنتاجية جديدة في البلاد، كما يمكن بوساطة الموازنة العامة للدولة نقادي التضخم غير المرغوب فيه وإعادة توزيع الدخل القومي والتأثير في هيكل التنمية².

وتعود أسباب عجز الموازنة General Budget of State Deficit بشكل أساسي إلى ضعف إيراداتها من فوائض وتحويلات القطاع العام (النابع من العجز عن إصلاح القطاع العام الذي يستمر في هدر

¹ تحليل الاقتصاد الكلي، هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية، 2005، ص(78).

² محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع و الآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الأول، 2000، ص(9).

المال العام)، وتراجع إيراداتها من النفط واستمرار التهرب الضريبي. مما أدى إلى نقص رؤوس الأموال اللازمة للإنفاق أو الاستثمار في مجالات تصب في خدمة النفع العام وبالنّهاية لخدمة الحاجات الاجتماعية.

الجدول (2-9) عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 1991-2010

الأعوام	حصة الإيرادات العامة من الناتج	حصة النفقات العامة من الناتج	نسبته من الناتج
1991	20.91	20.0	0.87
1994	32.18	28.0	4.14
1995	28.53	27.3	1.26
1996	22.84	27.0	-2.27
1997	24.98	26.9	-2.27
1998	25.87	26.15	-2.27
1999	26.47	24.60	-1.13
2000	27.2	29.3	-2.1
2001	31.4	29.6	1.8
2002	29.7	30.9	-1.2
2003	30.1	33.2	-3.1
2004	27.0	32.0	-4.9
2005	23.7	28.7	-4.9
2006	25.2	28.6	-3.4
2007	22.7	25.8	-3.1
2008	20.1	22.4	-2.3
2009	23.8	26.0	-2.2
2010	22.7	24.9	-2.2

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية :

- بيانات الأعوام 1997 حتى عام 2010 النشرات الإحصائية الربعية من عام 1998 حتى عام 2011 الصادرة عن مصرف سورية المركزي في الجمهورية العربية السورية.
- بيانات الأعوام 1991 حتى عام 1996 مأخوذة من وزارة المالية في الجمهورية العربية السورية.

اتّسمت سياسة المالية العامة في سورية باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر أحادي محدود للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات وهو قطاع النفط، الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد للصدمات المتتالية من تذبذب الأسعار العالمية، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

1. ارتفاع نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي من (20.91%) عام 1991 إلى (32.18%) و(28.53%) خلال عامي 1994 و1995 على التوالي، حيث ركزت سياسات الموازنة العامة في عقد التسعينات على تقديم وتغليب وظيفة الجباية على الوظائف الاقتصادية للسياسة المالية، مما جعل الإنفاق الفعلي أقل من المخطط في الموازنات وخاصة الموازنة الاستثمارية، حيث تميزت سياسة وزارة المالية تجاه القطاع العام بسحب سيولته عبر فرض ضرائب على أرباحه المخططة (أرباح وهمية) وإلزامه بتسديدها، إضافة إلى أن الوزارة لم تقم بزيادة رؤوس أموال شركات القطاع العام بحسب ضرورات التضخم، هذا أوقعها في أزمة سيولة أثرت سلباً على قدرتها الإنتاجية واضطرتها للاقتراض من صندوق الدين العام التابع لوزارة المالية بفائدة 9% مما رفع تكاليفها وأضعف قدرتها التنافسية، وبما أن فترة التسعينات كانت فترة بدون خطط خمسية مما قاد إلى تنفيذ الإنفاق الاستثماري كرد فعل على المشكلات، مثل الإنفاق الضخم على قطاع الكهرباء بعد خلل التزويد بالكهرباء 1993-1994 وما بعد، وتجاهل استثمارات الاستبدال والتجديد في القطاع العام¹.

2. في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، ظهرت حالات الركود في الاقتصاد السوري وتراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 27.0% عام 1996 إلى 24.6% عام 1999. وبالتالي كانت سياسة الإنفاق العام خلال السنوات الخمس الأخيرة من عقد التسعينات غير إيجابية، وساهمت في تعميق حالة الركود الاقتصادي رغم زيادة الاحتياطيات، نتيجة ضغط الإنفاق العام حيث بلغ حجم الاحتياطيات (355) مليار ل.س، وعمدت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، وخفض الإنفاق العام الاستثماري وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31% عام 1993 إلى 22% عام 2000 على سبيل المثال، ويضاف إلى ما ذكرناه الإجراءات الحكومية الطويلة والمعقدة لمناقصات الأعمال لتأتي ككبح آخر في تنفيذ الإنفاق الاستثماري للقطاع الحكومي الإداري والاقتصادي².

كان لحالة الركود الاقتصادي وللإجراءات المالية الحكومية التقشفية أثر سلبي على تجديد الطاقات الإنتاجية للقطاع العام، وقُصّت الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وقد قلص هذا بالتالي جبهات العمل أمام القطاع الخاص، وأدى لتعطيل طاقات إنتاجية في القطاعين العام والخاص وأثر سلباً على خلق فرص استثمار وفرص عمل جديدة.

¹ سعيان، سمير، واقع النظام المالي والضريبي في سورية وتأثيرها على الاستثمار، ملتقى سورية الدولي للاستثمار، الجمهورية العربية السورية، 10-12 تشرين الثاني، 2000، ص(2).

² السيوفي، قحطان، أدوات السياسة المالية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009، ص(17).

يضافُ لما ذكرناه أعلاه سياسةُ لجم الأجورِ والرَّواتبِ وتضاؤلِ قيمتها الفعليةِ ممَّا أثر سلباً في تأهيلِ قوَّةِ العملِ وندرةُ قوَّةِ العملِ المؤهَّلةِ الَّتِي تحتاجها الصناعاتُ والخدماتُ الطليعيةُ. كلُّ هذا أدَّى إلى تقليصِ الطَّلَبِ الداخليِّ وتقليصِ حجمِ السُّوقِ المحليَّةِ، وتقليصِ حجمِ السُّوقِ يتبعهُ حكماً تقليصُ فرصِ الاستثمارِ الجديدةِ، وتصبحُ سوقُ الاستثمارِ الوطنيَّةِ غيرَ مرغوبةٍ وغيرَ قادرةٍ استيعابِ واجتذابِ على استثماراتٍ جديدةٍ.

في عقدِ التَّسعيناتِ تميَّزتِ الموازنةُ بتقليصِ العجزِ تدريجياً حتَّى أنَّه تحوَّلَ إلى فائضٍ غيرِ معلنٍ بسببِ السياسةِ الانكماشيةِ الَّتِي اتَّبعَتها الحكوماتُ مما أدَّى إلى إعادةِ توازنِ الموازنةِ .

3. خلالَ الفترةِ 2000-2004 اعتمدتِ الحكومةُ على وسائلَ تدخلٍ تنمويَّةٍ للخروجِ من مرحلةِ الركودِ الاقتصاديِّ الَّتِي دخلَ فيها الاقتصادُ السوريُّ خلالَ النِّصفِ الثَّاني من التَّسعيناتِ، حيثُ نلاحظُ ارتفاعَ نسبةِ الإنفاقِ العامِّ من النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ بالأسعارِ الجاريةِ خلالَ الفترةِ 2000-2004 لتبلغَ أعلى قيمةٍ لها عام 2003 بنسبةٍ (33.2%)، وقد رافقَ هذا الارتفاعُ انخفاضُ في نسبةِ الإيراداتِ العامةِ إلى (30.1%) في نفسِ العامِ، مما أدَّى إلى ازديادِ عجزِ الموازنةِ العامةِ بشكلٍ ملحوظٍ ليلبَّغَ (3.1%-) من النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ.

4. منذُ عام 2004 أخذتِ السَّياسَةُ الماليَّةُ منحىً جديداً قائماً على سياسةِ ضغطِ النِّفقاتِ العامةِ والَّتِي انخفضتِ بشكلٍ ملحوظٍ عام 2005 لتصلَ إلى (23.7%) من النَّاتجِ، وترافقَ ذلكَ معَ تبنيِّ نهجِ اقتصادِ السُّوقِ الاجتماعيِّ رسمياً. ومعَ تعرُّضِ سوريةِ لضغوطٍ اقتصاديَّةٍ في عام 2005 تدهورَ العجزُ الإجماليُّ حتَّى بلغَ أعلى قيمةٍ له خلالَ الفترةِ المدروسةِ بما يقارب (5%) من النَّاتجِ.

استطاعتِ السَّياسَةُ الماليَّةُ العامةُ تخفيضِ عجزِ الموازنةِ العامةِ للدولةِ بالنَّسبةِ للنَّاتجِ ، كما عمَّلتِ على زيادةِ الرَّواتبِ والأجورِ، وترشيدِ الإنفاقِ الإداريِّ، وزيادةِ الإيراداتِ المحليَّةِ وتوفيرِ الاعتماداتِ للمشاريعِ الاستثماريةِ.

إلا أنَّ هذه الزَّيادةُ الحاصلةُ في الإيراداتِ مؤقتةٌ، فقد اعتمدتِ بالدَّرجةِ الأولى على الإيراداتِ النَّفْطيةِ الَّتِي هي في تناقصٍ مستمرٍ، ولم تأتِ مِنْ تنويعِ مَصادرِ الإيراداتِ كما هو مستهدفٌ، إضافةً إلى أنَّ زيادةَ الاعتماداتِ للمشاريعِ الاستثماريةِ لم تكنْ مدروسةً مِنْ خلالِ جدوى اقتصاديَّةٍ، ولمْ تحقِّقِ الغايةَ المرجوةَ مِنْها ، فالمواردُ لمْ تُخصَّصْ بالشَّكلِ الكفءِ.

من جانبٍ آخر نلاحظُ التَّأخُّرَ في العديدِ مِنَ السَّياساتِ والإجراءاتِ الَّتِي أوصتِ بها الخُطَّةُ الخمسيةُ التَّاسعةُ وعدمُ تنفيذِها (كإعادةِ النَّظَرِ بالإعفاءاتِ الضَّريبيةِ بما يخدمُ الأهدافِ التَّنمويَّةِ للاقتصادِ، حيثُ أنَّ

كثرة الإعفاءات الضريبية أصبحت عبئاً على الاقتصاد، كما لم تعالج الخطة التاسعة مشكلة العجز التمويني، وعجز المشتقات النفطية وتوجيه هذا الدعم لمستحقيه ليَطال الفئات الأكثر فقراً والأكثر حاجة له^١.

5. في عام 2006 اتبعت الحكومة السورية سياسة مالية تركز على خفض العجز الكلي كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي معتمدة في ذلك على إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تنفق في بعض جوانبها مع رؤية المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في علاج عجز الموازنة أهمها :

- سياسة تخفيض النفقات العامة، من خلال انخفاض نسبة النفقات العامة إلى الناتج، وقد بلغت أدنى مستوى لها عام 2008 حيث بلغ (22.4%) من الناتج، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الحكومي بين عامي 2005-2008.
- سياسة زيادة الإيرادات من خلال زيادة أسعار المنتجات البترولية، وإدخال بعض الإصلاحات في التشريع الضريبي، وعلى الرغم من أهميتها إلى أنها لم تتمكن من تعويض كامل الفوائض الاقتصادية للقطاع العام الاقتصادي وتراجع الإيرادات النفطية، والذي تزامن مع انفجار الأزمة المالية العالمية، حيث يلاحظ انخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج لتبلغ أدنى مستوى لها عام 2008 بنسبة (20.1%).

6. مع ظهور الركود مجدداً في الاقتصاد السوري في ظل الأزمة المالية العالمية، اتبعت الحكومة السورية سياسة مالية توسعية عام 2009 تجلّت بزيادة الإنفاق العام بهدف تحفيز الاقتصاد وتشجيع النمو، ومع زيادة الإيرادات العامة في ذلك العام انخفض العجز إلى نحو (53743) مليار ليرة سورية ليعاود الارتفاع في عام 2010 كرقم مطلق ولكن بالنسبة نفسها.

لم ترتق السياسة المالية بأهدافها المتعددة إلى ما هو مقترح ضمن الخطة، كما لم تدعم بشكل فاعل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي والسياسات الاقتصادية الكلية المخططة، بقدر ما قامت بدعم عمليات التحرير على حساب الكفاءة والعدالة^٢.

^١ تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية العربية السورية، 2006، ص(26).
^٢ ضابطه مدين، السياسة المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، الجمهورية العربية السورية، 2011، ص(17).

1-3 العجز التّوأم The Twin Deficits:

بعد دراسة الاختلالات الاقتصادية العامة المسببة لظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري_ على النحو الموضح سابقاً_ لابد لنا من دراسة العلاقة بين هذه الاختلالات وكيفية تأثير كل منها على الأخرى، ومن هنا تبرز أهمية دراسة العجز التّوأم الذي يفسر العلاقة بينها، فدراسة هذين العجزين يحدد فعالية وآثار السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية التي تتبناها الحكومات لضمان استمرار النمو الاقتصادي. وفي الخصوصية السورية ينبعث الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة من الزمن ، ومعاناة اقتصادنا من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقَت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية فيه.

يُعرّف العجز التّوأم بأنّه: العلاقة المباشرة بين عجز الميزان التّجاريّ وعجز المُوازنة العامّة ويحدّد اتّجاه هذه العلاقة من عجز المُوازنة باتّجاه عجز الميزان التّجاريّ، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين .

استهدف هذا المبحث دراسة هذين العجزين لتحديد فعالية السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية نظراً لاستمرار هذين العجزين لفترة طويلة، ومعاناة الاقتصاد السوريّ من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقَت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أدائه.

ارتباطُ عجز الحساب التّجاريّ بعجز المُوازنة ما هو إلّا نتيجةً للمتطابقة الكينزيّة التّوازنيّة، ففي وضع التّوازن باستخدام معادلة الحسابات القوميّة مقاسةً بطريقة الإنفاق يجب أن يساوي الدّخل القوميّ ما يأتي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه بصورة أخرى، على النحو الآتي:

$$Y=C+S+T$$

وبمساواة المتطابقتين وإعادة الترتيب يُمكن الوصول إلى النتيجة الآتية:

$$(X-M) = (S-I) + (T-G)$$

ويستدلّ من العلاقة أعلاه أنّ زيادة عجز المُوازنة العامّة (T-G) سيؤدي إلى زيادة عجز الميزان التّجاريّ إذ إنّ زيادة عجز المُوازنة عن طريق زيادة الإنفاق أو انخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الدّخل، وبالتالي ارتفاع المُستوردات، ومن ناحية أخرى قد يُنتج زيادة عجز المُوازنة العامة زيادة سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحليّة؛ ممّا يُنتج عنه زيادة المُستوردات وانخفاض الصادرات. ونتيجةً لانخفاض الادخار القوميّ (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي) عن احتياجات الاستثمار، يختل شرط التّوازن (S=I) الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز المُوازنة أولاً ومن ثمّ نشوء عجز الحساب التّجاريّ.

1-3-1 التحليل القياسي لمعادلة التوازن الاقتصادي الكلي*

1. اختبار جذر الوحدة: لقياس مدى استقرارية مُتغيّرات السّلاسل الزّمنية، أظهرت نتائج اختبار KPSS الموضّحة بالجدول (10-2) بأنّه يُمكن رفض فرضيّة العدم بالنّسبة للمُتغيّرات عند المُستوى، أي أنّ المُتغيّرات بها جذر وحدة، وهي غير مُستقرّة عند المُستوى، ولا يُمكن رفضها بالنّسبة للفروق الأولى لنفس هذه المُتغيّرات، ممّا يعني أنّ هذه المُتغيّرات متكاملة من الرتبة (1)l.

الجدول (10-2) اختبار استقرار السّلاسل الزّمنية للعجز التّوام

درجة التّكامل	الفرق الأوّل		المُسْتَوَى		السّلسلة الزّمنيّة
	ثابت واتّجاه عامّ	ثابت فقط	ثابت واتّجاه عامّ	ثابت فقط	
I(1)	0.085626	0.223110	0.146360	0.146977	Trad Gap(X-M)
I(1)	0.083776	0.267427	0.159998	0.190159	Sav Gap(S-I)
I(1)	0.072255	0.082483	0.075015	0.500856	G Gap(T-G)

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

2. اختبار التّكامل المُشترك: إذا كانت مُتغيّرات السّلسلة غير مُستقرّة بمُسْتَوياتها فهذا يعني أنّها متكاملة من الدّرجة الأولى عندها يُمكن إجراء اختبار التّكامل المُشترك الذي اقترحه "جوهانسون"، وسنعمل بدايةً على تحديد أطوال فترات الإبطاء المناسبة لتقدير نماذج لا تُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

• اختبار عددٍ مُدّ التّباطؤ الزّمني:

تمّ الاعتماد على اختبارات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) وهانن (HQ) لإيجاد العدد الأمثل لمُدّ التّباطؤ (lags) ولتحديد العدد الأمثل لمُدّ التّباطؤ الزّمني نختار أقل قيمة لكلٍّ من الاختبارات السابقة، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات ضرورة أخذ ثلاث فجوات زمنيّة.

الجدول (11-2) اختبار عددٍ مُدّ التّباطؤ الزّمني لاختبار التّكامل المُشترك للعجز التّوام

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
73.42697	73.55939	73.41236	1.53e+28	NA	-621.0050	0
71.22965	71.75934	71.17119	1.67e+27	42.89991	-592.9551	1
71.86929	72.79625	71.76698	3.45e+27	4.630281	-589.0193	2
69.41209*	70.73631*	69.26594*	4.08e+26*	24.91909*	-558.7605	3

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

إنّ نتائج فحص "جوهانسن" المُبيّنة في الجدول (12-2)، قد أكدت وجود ثلاث مُعادلاتٍ تكاملٍ مُشتركٍ بين المُتغيّرات باستخدام ثلاث فترات إبطاء وعند مُستوى معنوية 5% من خلال اختباري λ trace و λ max، إنّ مُعادلات التّكامل تُمثّل العلاقة التّوازنيّة طويلة الأجل بين المُتغيّرات المُستخدمة في الدّراسة.

* تمّ تفصيل هذه الاختبارات في الفصل الثالث .

الجدول (2-12) اختبار التكامل المشترك للعجز التّوأم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	29.79707	77.85352	0.950501	None *
0.0007	15.49471	26.75471	0.707418	At most 1 *
0.0155	3.841466	5.861509	0.291634	At most 2 *

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	21.13162	51.09881	0.950501	None *
0.0039	14.26460	20.89320	0.707418	At most 1 *
0.0155	3.841466	5.861509	0.291634	At most 2 *

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

3. إيجاد معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً:

Fully Modified Ordinary Least Square Estimator (FMOLS)

بعدما تحقّقنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين المتغيّرين، ننقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير أنموذج الدراسة باستخدام طريقة FMOLS، وقد جاءت نتائج التقدير على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول (2-13) معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً للعجز التّوأم*

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0138	0.667730	0.551849	0.368486	GGAP
0.0136	2.772429	0.291680	0.808662	SAVGAP
0.3025	1.065311	23535.14	25072.25	C
-9132.929	Mean dependent var	0.376344	R-squared	
71578.56	S.D. dependent var	0.298387	Adjusted R-squared	
5.75E+10	Sum squared resid	59955.90	S.E. of regression	
6.09E+09	Long-run variance	0.37642	Durbin-Watson stat	

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

يتضح من خلال الجدول (2-13) مايلي :

- يؤثر كل من عجز الموازنة العامة للدولة وفجوة الادخار في عجز الميزان التجاري، حيث كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر من 1.96، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (الأنموذج غير مناسب: H_0)، ونقبل الفرضية البديلة وذلك عند مستوى احتمالية أقل من 0.05.

*بيانات فجوة الادخار الواردة في الجدول (2-7)، بيانات فجوة التجارة الخارجية الواردة في الجدول (2-8)، وبيانات عجز الموازنة العامة للدولة الواردة في الجدول (2-9)

2. معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

ويستدل من خلالها على أن:

- التغير في عجز الموازنة (GGAP) يؤثر طردياً على عجز الميزان التجاري، وزيادة GGAP بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (TRADGAP) بمقدار 0.368486 .
- التغير في فجوة الادخار (SAVGAP) يؤثر طردياً على (TRADGAP)، وزيادة (SAVGAP) بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (TRADGAP) بمقدار 0.808662 .
- 3. قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.38$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 38% من التغيرات الحاصلة في فجوة التجارة الخارجية والباقي يعود لأسباب أخرى.
- 3. قيمة معامل الارتباط $R = 0.62$ مما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغيرات الدراسة وهذا يؤكد صحة النتائج السابقة.

وحتى يكون الانحدار السابق غير زائف وليكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يجب أن تكون البواقي مستقرة لذلك نلجأ إلى إجراء كل من الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogram Q-statistic)، اختبار التوزيع الطبيعي (Normality). من الجدول (2-14) نجد أن قيمة J-B المحسوبة أصغر من 5.99 وبالتالي السلسلة ذات توزيع طبيعي.

الجدول (2-14) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار

Residual Normality Tests J-B test	P-Value
1.332312	47422°0.

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تُبين دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي لسلسلة البواقي في الجدول (2-15)، أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل مستقرة، حيث نلاحظ أن قيمة احتمالية Q-stat أكبر من 0.05 لكل الفجوات.

الجدول (2-15) اختبار الارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...
		1 -0.04...	-0.04...	0.0443	0.833
		2 -0.19...	-0.19...	0.9378	0.626
		3 0.005	-0.01...	0.9385	0.816
		4 -0.13...	-0.17...	1.4080	0.843
		5 -0.05...	-0.07...	1.4846	0.915
		6 0.006	-0.07...	1.4856	0.960
		7 0.047	0.012	1.5606	0.980
		8 -0.01...	-0.05...	1.5652	0.992
		9 -0.02...	-0.03...	1.5831	0.996
		1... -0.09...	-0.13...	1.9473	0.997
		1... -0.04...	-0.07...	2.0570	0.998
		1... 0.057	-0.01...	2.2451	0.999

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

دلّت النتائج السابقة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي يمكن استخدام نموذج vecm في تحديد اتجاه السببية، وبالإضافة إلى التمييز بين المديين القصير والطويل. والجدول (2-16) يبين نتائج تقدير العلاقة باستخدام نموذج ECM، واستخدام فترتي إبطاء.

الجدول (2-16) تقدير علاقة فجوة التجارة الخارجية كمتغير تابع لفجوة الادخار وعجز الموازنة العامة باستخدام VECM

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0252	-3.157654	٠,٠٢٩٥٣	-0.168958	ERORR CORR. (-1)
0.0333	2.913776	0.00000194	0.00000565	DTRADGAP(-1)
0.0647	2.360301	0.00000121	0.00000258	DTRADGAP (-2)
0.0773	1.993924	0.000000865	0.00000172	DSAV GAP(-1)
0.4124	-0.85953	0.00000153	0.00000131	DSAV GAP(-2)
0.4855	0.727319	0.003869	0.002814	DGGAP (-1)
0.0462	-2.00323	0.00372	-0.007451	DGGAP (-2)
0.1395	-1.62082	0.112358	-0.18211	C
0.493970	Adjusted R-squared		0.159642	R-squared

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من فجوة الموازنة العامة و فجوة الادخار إلى عجز الميزان التجاري، وهذا يوضحه حد تصحيح الخطأ ERROR CORRECTION الذي جاء سالباً (-) 0.168958)، بمعنى أن الخطأ الموجب يميل للانخفاض ليؤول عجز الميزان التجاري إلى مستواه طويل الأجل والعكس صحيح، كما هو متوقع له وبدلالة إحصائية عند مستوى 5%.

حد تصحيح الخطأ يشير أيضاً إلى أن نسبة ١٧ % من الخطأ يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة (سنة) من خلال علاقته مع كل من GGAP و SAVGAP، وهذا يشير إلى أن تصحيح الخطأ يحتاج إلى 6.25 سنة ليعود عجز الميزان التجاري إلى مستواه التوازني طويل الأجل بعد حصول أي صدمة في فجوة الادخار المحلية و فجوة الموازنة العامة بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وقد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.49$ ، مما يدل على أن فجوة الموازنة العامة و فجوة الادخار تفسر 49% من التغيرات الحاصلة في فجوة التجارة الخارجية.

كما توجد علاقة قوية في الأجل القصير بين تغيرات فجوة التجارة الخارجية وتباطؤه الأول، من ناحية ثانية يؤثر فجوة الموازنة العامة للدولة عكساً على فجوة التجارة الخارجية في الفترة الزمنية الثانية. وتؤكد نتائج اختبار استبعاد التباطؤات (Wald test for lag exclusion)، واختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM test for serial correlation)، واختبار التوزيع الطبيعي (Normality) موثوقية اختبار VECM.

الجدول (2-17) اختبار موثوقية نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة فجوة التجارة الخارجية كمتغير تابع لفجوة الادخار وعجز

الموازنة باستخدام VECM

VEC Lag Exclusion Wald Tests (Chi-squared test statistics for lag exclusion) for Dlag 1. (Joint test)	P-Value
2.662031	0.345582
VEC Residual Serial Correlation LM Tests FOR lag 1	
5.485954	0.4622
VEC Residual Normality Tests-Joint J-B test (Orthogonalization: Residual Covariance (Urzuu)	
0.852572	0.706138

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

المبحث الثاني

التغيرات الاقتصادية الهيكلية المسببة للتضخم في الاقتصاد السوري

يُعدُّ التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم؛ المتقدمة والنامية على السواء، نظراً إلى تأثيره الممتد إلى الأفراد وقطاع الأعمال وكذلك القطاع الحكومي في اقتصاد أي دولة، فهو يشوّه عملية تخصيص الموارد، ممّا يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو، كما يؤدي التضخم إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، ومن ثمّ التأثير على الرفاه الاجتماعي، وللتضخم عدّة أنواع بحسب مسبباته، ففي الوقت الذي اعتبره أصحاب مدرسة مابعد الكينزية أنّه تضخم بدفع الكلفة، اعتبره النيوكلاسيكيون تضخمً بسحب الطلب.

وأشارت العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري إلى أنّ هناك أسباباً نقدية تقف وراء الظاهرة، حيثُ يلاحظ أنّ معدل النمو السنوي في الكتلة النقدية يفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات، وهذا ما يجعل كمّيات النقد المتداول في الاقتصاد السوري تفوق الحاجة إليها بنسب كبيرة.

في حين ذهبت دراسات أخرى إلى أنّ التضخم في سورية كان ولازال لأسباب موضوعية أخرى مختلفة عن تضخم الطلب منها الهدر والبطالة المقنعة والتخلف الإداري والتعقيدات التي تمارسها الإدارة البيروقراطية في تعاملها مع المواطنين، وبسبب عدم وجود بنية اقتصادية أساسية متطورة تُستخدم وتوظف بفعالية كبيرة، وبسبب عدم استخدام التكنولوجيا المتطورة واستخدام أساليب العمل المتقدمة... إلخ، وهذه أسباب كافية تماماً لزيادة تكاليف الإنتاج المحليّة، إضافةً إلى ارتفاع أسعار المستوردات من الخارج، فمن خلال مشاهدة الوقائع نلاحظ أنّ سياسات الإنفاق العام الانكماشية التي مورست لأكثر من 15 عاماً والتي خفّضت الطلب العام وكلّ ما يتصل به، كما خفّضت الطلب الخاص لدى أصحاب الرواتب والأجور، لم تستطع وقف زيادات الأسعار.

سنعمل على دراسة التضخم في الاقتصاد السوري بدايةً في ضوء الحالة العامة لتفسير التضخم، وهي اختلال العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، ثمّ سنعمل على دراسة التضخم بدفع الكلفة في الاقتصاد السوري.

توجد عدّة مؤشرات (تختلف بحسب النظرية التي تنطلق منها) يمكن من خلالها التعرف على حجم الاختلال القائم بين الطلب الكلي والعرض الكلي ودرجة تأثير هذا الاختلال على مستويات الأسعار، ومن أهمّ هذه المؤشرات :

2-1 الفجوة التضخمية:

يمكن دراسة مدى تحوّل الضغوط التضخمية إلى تضخم وذلك بقياس فجوة الطلب على مستوى الاقتصاد السوري، وتتبع تطورها خلال الفترة المدروسة، وتُعرف فجوة الطلب التضخمية أو فجوة الطلب الإجمالي، بأنها زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، ويستند هذا المؤشر إلى المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستوى السعر لدى "كينز"، وهي الفكرة التي تشير إلى مراحل تناقص الكفاءة الحديثة لرأس المال والعمل حينما يكون النشاط الاقتصادي قد اقترب من مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي لا تقابلها نفس الزيادة في حجم الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى ظهور التضخم الفعلي. والجدول التالي يوضح فجوة الطلب، ونسبة فجوة الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة الزمنية 1991-2010 :

الجدول (2-18) الفجوة التضخمية في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (1991-2010)

الأعوام	فجوة الطلب	نسبة فجوة الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي
1991	68866	23.84
1992	81347	24.92
1993	65839	19.00
1994	33366	8.98
1995	41099	10.34
1996	15058.6	3.45
1997	-8166	-1.78
1998	-36285	-7.41
1999	-45587	-9.65
2000	-43673	-9.19
2001	-94958	-19.24
2002	-77885	-14.63
2003	23302	4.35
2004	99703	17.42
2005	226534	37.26
2006	66161	10.36
2007	114950	17.03
2008	159989	22.69
2009	114852	15.38
2010	145577	18.85

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الإحصائية الربعية من عام 1995 حتى عام 2011 الصادرة عن مصرف سورية المركزي في الجمهورية العربية السورية.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

1. سجّلت الأعوام 1991-1996 فجوة إيجابية لصالح الطلب الكلي حيث كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي وبلغت أعلى قيمة لها عام 1996 بمقدار 15058.6 مليون ليرة سورية.

2. سجّلتِ الأعوامُ 1997-2002 فجوةً انكماشيةً حيثُ انخفضَ الطلبُ الكليُّ عن العرضِ الكليِّ وبالتالي لم يستطع المنتجون خلالَ هذه الفترةِ تصريفُ منتجاتهم لتبلغَ ذروتها عام 2001 بمقدار 94958 مليون ليرة سورية.

3. سجّلتِ الأعوامُ 2003-2010 فجوةً تضخّميةً وصلت في عام 2005 إلى 226534 بما يعادل (37.26%) من الناتج المحليّ الإجمالي .

يرجعُ الارتفاعُ في إجمالي فائضِ الطلبِ إلى انخفاضِ إنتاجيةِ جهازِ الإنتاجِ المحليِّ، بسببِ الجُموداتِ في البنيةِ الإنتاجيةِ وبالتالي انخفاضُ العرضِ الحقيقيِّ من السلع والخدمات، وزيادة الاعتمادِ على العالمِ الخارجيِّ من خلالِ التوسُّعِ في الوارداتِ .

4. إنّ زيادةَ حجمِ الناتجِ عن الطلبِ الكليِّ خلالَ الفترتين 1997-2002 توضّحُ الاتجاهاتِ الانكماشيةِ التي تبنّتها الحكومة، وحقّقت على أثرها زياداتٍ واضحةٍ في الاحتياطاتِ الحكومية نتيجةً تخفيضِ حجمِ الاستثمارِ الحكوميِّ والإنفاقِ الحكومي، حتّى وصلَ تنفيذُ الموازنةِ العامةِ للدولةِ في عام 2000 حوالي 70% حيثُ بلغتِ النفقاتُ 275.4 مليار ليرة، بينما التّنفيدُ وصلَ إلى 194.1 مليار ليرة، وهذا التّنفيدُ يشيرُ ويعبّرُ عن توجّهاتِ الحكومةِ في تخفيضِ حجمِ الإنفاقِ الكليِّ، حيثُ بلغتِ الاحتياطاتِ الحكوميةِ حتّى عام 2000 حوالي 355.6 مليار ليرة سورية أودعت في المصرفِ المركزيِّ لصالحِ الحكومةِ.

5. ارتفعت نسبةُ فجوةِ الطلبِ إلى الناتجِ المحليّ الإجماليِّ من 4.35% عام 2003 إلى 37.26 عام 2005، نتيجةً اعتمادِ الحكومةِ على وسائلٍ تدخلُ تَمْوِيَةً للخروجِ من مرحلةِ الرُّكودِ الاقتصاديِّ، التي دخلَ فيها الاقتصادُ السوريُّ خلالَ النصفِ الثاني من التسعينات، لتعاوَدَ الانخفاضُ منذُ عام 2006 حيثُ بلغتِ 10.36% وذلك بسببِ اتّباعِ الحكومةِ السُّوريّةِ سياسةً ماليةً منذُ عام 2006 تركزُ على خفضِ العجزِ الكليِّ كرقمٍ مطلقٍ وكنسبةٍ من الناتجِ المحليّ الإجماليِّ، معتمدةً في ذلكَ على إجراءاتِ الإصلاحِ الاقتصاديِّ التي تتفقُ في بعضِ جوانبها مع رؤيةِ المؤسساتِ الدوليةِ مثل صندوقِ النقدِ الدوليِّ والبنكِ الدوليِّ في علاجِ عجزِ الموازنةِ.

2-2 الإفراطِ النقديّ (mext):

يتطلّبُ استقرارُ مستوى الأسعارِ التّوازنَ بينِ الناتجِ المحليّ الإجماليِّ وحجمِ الكتلةِ النقديّةِ التي يتمُّ بواسطتها تبادلُ ذلكِ الناتجِ، ويمكنُ حسابُ كميةِ النقْدِ الرّائدةِ عن المستوى الأمثلِ اللازمِ للحفاظِ على استقرارِ الأسعارِ من خلالِ احتسابِ حجمِ الإفراطِ النقديِّ، ويستندُ هذا المِعارُ إلى أنّ التغيُّرَ في نصيبِ الوحدةِ المنتجةِ مِنَ النقودِ هي السببُ الرئيسيُّ في ارتفاعِ الأسعارِ، وتُستخدمُ الصّيغةُ التّاليةُ لحسابِ كميةِ النقودِ عند حجمها

$$\text{الأمثل} : M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

حيثُ أنّ: M_{ext} : حجمُ الإفراطِ النقديِّ - Y_t : حجمُ الناتجِ المحليّ الحقيقيِّ - M_t : كميّةُ النقودِ المتداولةِ
 Q_0 : متوسطُ نصيبِ الوحدةِ المنتجةِ في الناتجِ المحليّ الحقيقيِّ مِنْ كميّةِ النقودِ المتداولةِ في سنةِ الأساسِ .

الجدول (2-19) معامل الإفراط النقدي في سورية خلال الفترة 1991-2010

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1990 الثابتة (Yt)	معدل نمو السبيلة المحلية (M2)	كمية النقود المتلى (Qo Yt)	حجم الإفراط النقدي (Mext)	نسبة الإفراط النقدي (Mext/Yt)
1991	288900	166713	145004	21709	7.51
1992	326379	198412	163816	34596	10.60
1993	346453	248967	173891	75076	21.67
1994	371443	278340	186434	91906	24.74
1995	397543	334830	199534	135296	34.03
1996	436603	366660	219140	147520	33.79
1997	458537	395847	230149	165698	36.14
1998	489652	435565	245766	189799	38.76
1999	472251	488513	237032	251481	53.25
2000	475441	586163	238633	347530	73.10
2001	493477	730394	247686	482708	97.82
2002	532257	875427	267150	608277	114.28
2003	535401	946756	268728	678028	126.64
2004	572357	1073550	287277	786273	137.37
2005	607933	1200692	305133	895559	147.31
2006	638609	1310694	320530	990164	155.05
2007	674848	1472608	338719	1133889	168.02
2008	705059	1656100	353883	1302217	184.70
2009	746744	1810734	374805	1435929	192.29
2010	772430	2039278	387698	1651580	213.82

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الإحصائية الربعية من عام 1995 حتى عام 2011 الصادرة عن مصرف سورية المركزي في الجمهورية العربية السورية.

يُلاحظ من الجدول تشكّل الإفراط النقدي في سورية منذُ بدايةِ الفترة المدروسة، حيثُ كانت نسبته من الناتج (7.51%) عام 1991 واستمرت هذه النسبة في التزايد حتى بلغت 213.82% عام 2010. أي أنّ نسبة الإفراط النقدي قد تضاعفت بمقدار 28.5 مرة بين العامين 1991 و 2010، في حين تطور الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.7 مرة مقارنة بحجم الناتج عام 1991.

2-3 معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي) :

تسمح مقارنة معدل التغير في كمية وسائل الدفع (السبيلة المحلية) ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بمعرفة مدى وجود استقرار في مستوى الأسعار، أو ضغوط تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد، وذلك من خلال معامل الاستقرار النقدي B¹ :

¹ عزلان، محمد عزت، مرجع سابق، ص(315).

فإذا كان $B=0$ فهذا يدلُّ على استقرار مُستوى الأسعار.

وإذا كان $B>0$ فهذا يعني وجودَ ضغوطٍ تضخُّميَّةٍ تدفعُ بمستوى الأسعار نحوَ الارتفاع.

وإذا كان $B<0$ فهذا يدلُّ على وجودَ ضغوطٍ انكماشِيَّةٍ تدفعُ بمستوى الأسعار نحوَ الانخفاض.

وبحسابِ المُعاملِ B وتلخيصِ النَّتائجِ في الجدول (٢-٢٠) نلاحظُ أنَّه ذو قيمةٍ موجبةٍ خلالَ مُعظمِ سنواتِ الدِّراسةِ (باستثناء عام 1996 حيث بلغت قيمته 0)، ممَّا يشيرُ إلى وجودِ ضغوطٍ تضخُّميَّةٍ متفاوتةٍ الأهميَّة، وقد بلغت أعلى قيمةٍ له (0.21) عام 2001 .

كما يُلاحظُ من خلالِ الجدول أنَّ مُعدَّلَ نموِّ العرضِ النَّقديِّ كانَ أعلى من مُعدَّلِ نموِّ النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ خلالَ الفترةِ الزمنيةِ المدروسة، ممَّا يدلُّ على أنَّ كمِّيَّاتِ النَّقدِ المتداولِ في الاقتصادِ السُّوريِّ تفوقُ الحاجةَ إليها .

الجدول (2-20) مُعاملُ الاستقرارِ النَّقديِّ في سورية خلالَ الفترة 1991-2010

الأعوام	السيولة المحلِّيَّة M2	النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة	$\frac{\Delta M}{M}$	$\frac{\Delta Y}{Y}$	مُعامل الاستقرارِ النَّقديِّ $\frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$
1991	166713	288900	0.24	0.08	0.16
1992	198412	326378.9	0.19	0.13	0.06
1993	248967	346452.6	0.25	0.06	0.19
1994	278340	371442.6	0.12	0.07	0.05
1995	334830	397543	0.20	0.07	0.13
1996	366660	436603.4	0.10	0.10	0.00
1997	395847	458537.4	0.08	0.05	0.03
1998	435565	489651.9	0.10	0.07	0.03
1999	488513	472250.7	0.12	-0.04	0.16
2000	586163	475441.4	0.20	0.01	0.19
2001	730394	493476.9	0.25	0.04	0.21
2002	875427	532257	0.20	0.08	0.12
2003	946756	535401.5	0.08	0.01	0.08
2004	1073550	572357.4	0.13	0.07	0.06
2005	1200692	607932.6	0.12	0.06	0.06
2006	1310694	638609.5	0.09	0.05	0.04
2007	1472608	674848	0.12	0.06	0.07
2008	1656100	705059.2	0.12	0.04	0.08
2009	1810734	746744.2	0.09	0.06	0.03
2010	2039278	772430.3	0.13	0.03	0.09

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الإحصائية الربعية من عام 1995 حتى عام 2011 الصادرة عن مصرف سورية المركزي في الجمهورية العربية السورية.

2-4 العوامل المؤثرة في السيولة المحليّة :

ماهي العوامل المسؤولة عن النمو في العرض النقدي في سورية ؟ يُمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل البنود المقابلة للسيولة المحليّة (M2) لمعرفة الأهمية النسبيّة لكل منها. وتشمل هذه البنود: صافي الائتمان المحلي (صافي الموجودات المحليّة) وصافي الأصول الأجنبية وصافي الأصول الأخرى.

الجدول (2-21) العوامل المؤثرة في السيولة المحليّة (M2) في الاقتصاد السوري

الأعوام	معدل نمو السيولة المحليّة (M2) (%)	مساهمة صافي الموجودات الأجنبية في نمو السيولة (%)	مساهمة صافي الائتمان المحلي في نمو السيولة المحليّة (%)	مساهمة الائتمان المحلي للممنوح للحكومة في نمو السيولة المحليّة (%)	مساهمة الائتمان الممنوح للمؤسسات الاقتصادية العامة في نمو السيولة المحليّة (%)	مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في نمو السيولة المحليّة (%)
1991	23.79	50.22	94.94	77.92	52.11	26.12
1992	19.01	51.34	93.49	78.92	53.97	27.66
1993	25.48	154.44	160.85	39.66	50.57	17.47
1994	11.80	85.66	-114.59	102.04	18.92	26.85
1995	20.30	63.48	52.01	52.89	35.00	20.04
معدلات النمو	20.07	4.80	-11.34	-7.46	-7.65	-5.16
1996	10	142.3	-34.19	133.09	21.25	9.3
1997	8	156.1	42.16	103.01	59.54	23.0
1998	10	87.0	-340.10	30.45	-10.57	-1.9
1999	12	76.8	23.17	18.80	36.51	5.2
2000	20	141.3	-41.32	15.99	7.83	1.3
معدلات النمو	11	-0.14	3.86	-34.55	-18.10	-32.53
2001	25	81.9	18.05	39.99	2.54	1.5
2002	20	54.2	45.80	31.58	-20.33	3.6
2003	8	36.0	63.98	15.09	22.33	35.7
2004	13	41.0	58.97	-29.50	3.76	30.3
2005	12	0.8	99.22	0.43	13.26	58.8
معدلات النمو	10	-92.75	34.08	-90.65	33.05	73.37
2006	9	-14.3	114.28	1.20	34.16	29.3
2007	12	-15.2	115.17	0.06	56.26	30.9
2008	12	-63.7	96.42	3.50	83.01	46.1
2009	9	9.0	91.04	-16.42	33.64	68.3
2010	13	3.6	163.71	5.68	25.08	55.5
معدلات النمو	9	-175.8	7.18	31.09	-6.18	12.78

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الإحصائية الربعية من عام 1995 حتى عام 2011 الصادرة عن مصرف سورية المركزي في الجمهورية العربية السورية.

حيث يوضّح لنا الجدول (2-21) مايلي :

1. خلال الفترتين 1991-1995 نلاحظ أنّ صافي الموجودات الأجنبية هي المساهم الأساسي في زيادة السيولة المحليّة حيث بلغ معدل نمو مساهمته (٤,٨٠ %) ، بالمقابل انخفضت نسبة نمو مساهمته في زيادة السيولة إلى (١٤,٠- % ، ٩٢,٧٥- %) على التوالي كوسطيّ للفترتين 1996-2000 و 2000-2005 ، ليصل إلى (175.8- %) خلال الفترة 2006-2010 ، ولهذا يمكننا القول أنّ السبب في انخفاض معدّل نموّ السيولة المحليّة هو انخفاض نسبة مساهمة صافي الموجودات الأجنبية في زيادة السيولة المحليّة.

2. خلال الفترات 1996-2000 و 2001-2005 و 2006-2010 يتّضح أنّ أكثر البنود تأثيراً في السيولة المحليّة هو صافي الائتمان المحليّ، حيث وصلت نسبة مساهمته في نموّ السيولة كحدّ أقصى إلى (163.7 %) عام 2008 و (91.04 %) كحدّ أدنى عام 2009 ، وخلال الفترات بلّغ وسطيّ معدل نمو مساهمته في نموّ السيولة إلى (3.86 %) و (34.08 %) و (٧,١٨ %) على التوالي، ومن خلال تتبع التّطوّرات في مكونات الموجودات المحليّة يُمكن أن نوضح التّغيّرات المفسّرة لنموّ السيولة المحليّة:

- خلال الفترتين 2001-2005 و 2006 - 2010 تركّزت الزيادة في الائتمان المحليّ الممنوح للقطاع الخاصّ من المصارف، حيث بلّغ معدل مساهمتها في زيادة السيولة إلى (73.37 % و 12.78 %) خلال الفترتين على التوالي.

- خلال الفترة 2006-2010 نلاحظ أنّ الائتمان المحليّ المقدم للحكومة ساهم في زيادة السيولة المحليّة حيث بلغ معدل نمو مساهمته بنحو (٣٣ %) ، بالمقابل انخفضت معدل نمو مساهمته في زيادة السيولة إلى قيم سالبة بلغت حوالي (91- %) للفترة 2000-2005.

- نسبة الائتمان المحليّ الممنوح للمؤسسات العامّة الاقتصاديّة، قد شكّل أحد اللاعبين الأساسيين في زيادة معدّلات نموّ العرض النقديّ في الاقتصاد السوريّ، وقد بلغت أعلى معدل نمو نسبة مساهمة له خلال الفترة 2001-2005 بنحو (33 %)، حيث تستحوذ المؤسسات العامّة على النسبة الكبرى من حجم القروض والسلف الممنوحة للقطاع العام في سورية، ممّا أدّى إلى ظهور مشكلة إقراض داخليّ أمام المصارف السوريّة العامّة المتخصّصة خلال فترة الثمانينات، وقد امتدّت هذه المشكلة لتتّكسّر على الاقتصاد الوطنيّ في التسعينات وقد استمرّت هذه المشكلة حتّى وقتنا الرّاهن، وذلك لعدم قدرة المؤسسات الاقتصاديّة على مواجهة التّزاماتها تجاه المصارف العامّة بشكل عامّ.

إنّ الانعكاسات الاقتصاديّة لمسائل الائتمان المحليّ الممنوح للحكومة تطال معظم جوانب النشاط الاقتصاديّ السوريّ، وذلك من خلال تأثيراتها على زيادة حجم عجز الموازنة العامّة للدولة، حيث نلاحظ أنّ الدين العامّ في سورية بلغ حوالي 865 ملياراً ليرةً سوريةّة في عام 2010 بعد أن كان حوالي 763 ملياراً ليرةً سوريةّة في عام 2009 بعد أن كان حوالي 28.9 % في عام 2009، وبلغ العبء الماليّ المترتب على

الفرد الواحد من الدين العام حوالي 39 ألف ليرة سورية عام 2010. ورغم أن المرسوم التشريعي رقم 60 تاريخ 2007/10/1 الخاص بإصدار الأوراق المالية الحكومية قد حدد التمويل بسندات الخزينة، وأذن الخزينة، وذلك بهدف تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية إلا أن العمل بها جاء متأخراً حتى بداية عام 2011، وتقتضي هذه الآلية تأمين تمويل جزء من الموازنة يعود بالفائدة على المؤسسات العامة الاقتصادية والمصارف الممولة، حيث أن السندات والأذون هي أدوات مالية لإدارة السيولة المعطلة في السوق المحلي وفي المصارف بشكل خاص في ظل محدودية الفرص الاستثمارية، كما أن ذلك يساهم في الابتعاد عن الاقتراض من المصرف المركزي عن طريق التمويل بالعجز، الذي يترك آثاراً تضخمية وكذلك الابتعاد عن الاقتراض الخارجي الذي يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني.¹

2-٥ التّضخم بدفع الكلفة :

هناك عدّة حالات أو أسباب لحدوث تضخم التكلفة أو التضخم الناتج عن ضغط التكلفة Cost-Push Inflation، ويمكن إيجاز أهم هذه الحالات على النحو التالي :

- **الحالة الأولى لولب الأسعار - الأجور:** إن الأجور وفق نظام السوق هو نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب، لكن مع تدخل النقابات العمالية كأداة ضغط تعمل على تحديد الحد الأدنى للأجور لحفظ حياة العمال وعدم انخفاض مستوى معيشتهم، نجد أن هذه الضغوط تكون أكبر من تحمل الاقتصاد حيث تفرض هذه الضغوط في الكثير من الأحيان زيادات متواترة و متقاربة تجعل القدرة الشرائية للعمال ترتفع بسرعة أكبر من قدرة تكييف الجهاز الإنتاجي معها (حيث يمكن أن يكون هذا الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فلا يستطيع التكيف مع هذه الزيادات)، كما أنها ترفع من تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجين مما يرفع المستوى العام للأسعار، وهذا ما يخلق ضغوط تضخمية في الدولة². والاتجاه التصاعدي للأسعار والأجور يحدث عندما تكون الزيادة في أجر العامل (متوسط الأجر) أكبر من الزيادة في إنتاجية العامل (متوسط الإنتاجية) أو أن تكون الزيادة في الأجر لا يقابلها زيادة في الإنتاجية، وبالتالي تعتبر الزيادة في الأجور في هذه الحالة زيادة في التكلفة³.

- **الحالة الثانية تضخم التكلفة متغير تابع للنمو في الطلب الكلي في ظل جمود دوال العرض:** تحدث هذه الحالة عندما تكون الزيادة المستمرة في الطلب الكلي مقترنة بعدم مرونة دوال العرض، فإذا كان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى أقل من وضع التشغيل الكامل فإن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى المزيد من الإنتاج والتوظيف مع ارتفاع طفيف في مستوى الأسعار، وهذا يؤدي بدوره إلى المزيد من الإنتاج والتوظيف، لكن في ظل جمود دوال العرض ينشأ عنها ظهور مناطق اختناق أثناء التوسع في الإنتاج، وهنا

¹ عفيف صندوق، تمويل المؤسسات الاقتصادية العامة في سورية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2013، ص(10)

² Lavoie, 1992, foundation of post Keynesian economic analysis, Edward. Aldershot, pp.372-421

³ النجار، سعيد، آليات التضخم في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1992، ص(9).

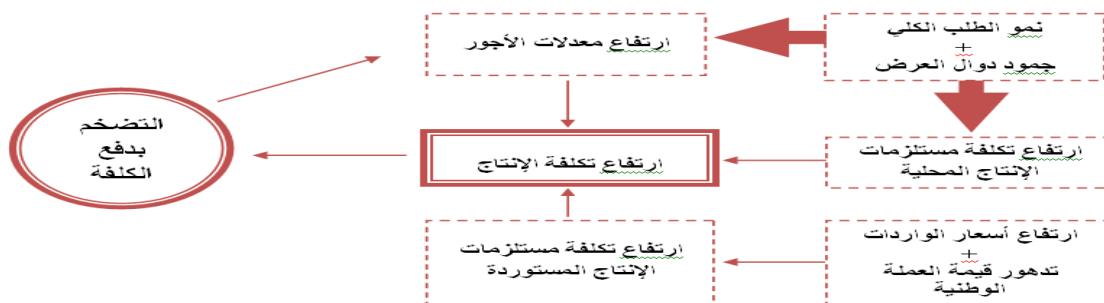
تتجّه تكلفه الإنتاج وبالتالي المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، بسبب عدم توافر بعض مستلزمات الإنتاج وكذلك عدم توافر العمالة المطلوبة، وبالتالي تتجّه الأجور نحو الارتفاع وهذا العجز في العرض من مستلزمات الإنتاج والعمالة كمّاً ونوعاً يطلق عليه جمود دوال العرض¹.

● **الحالة الثالثة التضخم المستورد:** يمكن تعريف التضخم المستورد على أنه ذلك التضخم الذي يمس السوق الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من البلد المصدر، ومن خلال هذا التعريف البسيط يتضح أن تأثير التضخم المستورد يرتفع كلما زاد انكشاف السوق الوطنية وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها من خلال الإنتاج المحلي، حيث أن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وطبيعة هيكل السلع المستوردة يُعدّان العاملين الأساسيين في تحديد مدى تأثير التضخم المستورد على السوق المحلية، ممّا يرفع من نسب التبعية الاقتصادية لهذه الدول²، كما تتوقف مدى درجة انتقال معدلات التضخم من الخارج إلى داخل الدولة على نظام سعر الصرف الذي تتبعه الدولة، فإذا كانت الدولة تثبت عملتها كان معنى ذلك أن معدلات التضخم السائدة في الخارج سوف تنتقل بالكامل إلى داخل الدولة.

● **الحالة الرابعة انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية:** يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يتأثر سعر الصرف ممّا يؤدي إلى زيادة عدد وحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية³، كما يتسبب التضخم في هروب رؤوس الأموال للخارج، وعرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سينعكس بالسلب على ميزان المدفوعات، ممّا يضطرّ الدول لتمويل عجزها في الحساب الجاري بالاستدانة وهذا ما شرحه الاقتصادي السويدي "جوستاف كاسل 1920" في نظريته المعروفة بنظرية القدرة الشرائية للعملة، حيث فسّر أن اختلاف أسعار الصرف بين البلدين ما هو في الحقيقة إلا انعكاس لاختلاف نسب التضخم بينهما⁴.

بإيجاز :

الشكل (2-6) التضخم بدفع الكلفة



إعداد الطالبة.

¹ Jonsson, M. and Palmqvist, S. 2004. Do higher wages cause inflation? ,Sveriges Riksbank Working Paper Series No. 159. (JEL classification: D43, E31, E52 P.5.

² تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، 2004، الجزائر، ص (30).

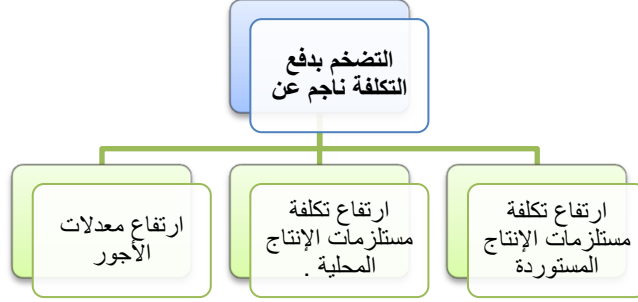
³ حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، 2003، ص (70).

⁴ علة، محمد، رسالة ماجستير بعنوان الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص (63-66).

2-5-1 تطور تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السوري:

عند محاولة رصد التغيرات في تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السوري لمعرفة ما إذا كان هناك ارتفاع في تكاليف الإنتاج من عدمه، كان من الضروري تحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لرصد هذه التغيرات في التكاليف، وقد تبين من خلال التحليل السابق أن التضخم الناتج عن ضغط التكلفة يعود إلى:

الشكل (2-7) أسباب التضخم بدفع الكلفة



1. ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج في الاقتصاد السوري :

لذلك رأينا أنه لابد من مناقشة قيمة مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) والناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وذلك من خلال حساب كل من النسب التالية:

1. قيمة مستلزمات الإنتاج إلى الإنتاج الإجمالي بأسعار المنتج: ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج يعني أن أي ارتفاع في تكلفة مستلزمات الإنتاج سوف ينعكس أيضاً على تكلفة الإنتاج.
2. نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج.
3. نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية إلى قيمة مستلزمات الإنتاج.
4. نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات: في حال ارتفاع هذه النسبة فإن الارتفاع في أسعار الواردات سوف ينعكس بشكل أكبر على تكلفة الواردات من السلع الوسيطة، والتي تنعكس بدورها على تكلفة مستلزمات الإنتاج، وبشكل خاص إذا كانت نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج مرتفعة.

5. نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد) : ففي ظل ارتفاع هذه النسبة يكون الاقتصاد القومي معرض بشكل أكبر للإصابة بالتضخم المستورد.

والجدول التالي (2-22) يمثل مناقشة قيمة مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) والناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.

**الجدول (2-22) قيمة مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) والناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1991-2010)**

الأعوام	الإنتاج الإجمالي بسر المنتج	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	الواردات	الواردات من السلع الوسيطة	مستلزمات الإنتاج المحلية	نسبة مستلزمات الإنتاج إلى الإنتاج المحلي (%)	نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات (%)	نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج (%)	نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية إلى قيمة مستلزمات الإنتاج (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1991	464914	254579	196586	99931	20120	176466	42.28	20.13	10.23	89.77	39.25
1992	629550	342225	257920	139850	21813	236107	40.97	15.60	8.46	91.54	40.86
1993	706027	372944	292272	169242	25299	266973	41.40	14.95	8.66	91.34	45.38
1994	854297	453055	348196	229732	28582	319614	40.76	12.44	8.21	91.79	50.71
1995	981452	508258	412190	216610	27430	384760	42.00	12.66	6.65	93.35	42.62
المتوسط							-0.14	-9.27	-8.61	0.78	1.64
1996	1196114	639444	505257	263135	33189	472068	42.24	12.61	6.57	93.43	41.15
1997	1314899	689242	569330	252019	36429	532901	43.30	14.45	6.40	93.60	36.56
1998	1407164	758970	616720	244213	25713	591007	43.83	10.53	4.17	95.83	32.18
1999	1440023	785058	620931	262041	25436	595495	43.12	9.71	4.10	95.90	33.38
2000	1557800	879387	653177	263868	120855	532322	41.93	45.80	18.50	81.50	30.01
المتوسط							-0.15	25.79	20.71	-2.73	-6.32
2001	1645700	949419	651459	296893	135491	515968	39.59	45.64	20.80	79.20	31.27
2002	1737054	986278	714751	324176	136026	578725	41.15	41.96	19.03	80.97	32.87
2003	1855898	1032002	781735	315151	143288	638447	42.12	45.47	18.33	81.67	30.54
2004	2174192	1294049	907301	477186	128497	778804	41.73	26.93	14.16	85.84	36.88
2005	2654585	1602040	1148145	588876	350109	798036	43.25	59.45	30.49	69.51	36.76
المتوسط							1.77	5.29	7.65	-2.61	3.23
2006	2991523	1883700	1265119	607587	355399	909720	42.29	58.49	28.09	71.91	32.25
2007	3468801	2200551	1447963	736573	499165	948798	41.74	67.77	34.47	65.53	33.47
2008	4161909	2690286	1713849	897602	668523	1045326	41.18	74.48	39.01	60.99	33.36
2009	4330180	2454352	1809475	778505	507736	1301739	41.79	65.22	28.06	71.94	31.72
2010	4937362	2779424	2145587	784658	534117	1611470	43.46	68.07	24.89	75.11	28.23
المتوسط							0.54	3.03	-2.42	0.87	-2.67

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995) 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) و الفصل التاسع (التجارة الخارجية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

يُتَضَحُّ مِنَ الْجَدُولِ السَّابِقِ مَا يَلِي :

1. في حين انخفضت معدل نمو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.64% إلى -% 6.32 كمتوسط للفترتين 1991-1995 و 1996-2000 على التوالي إلى 3.23% كمتوسط للفترة

2001-2005، ثمَّ إلى 2.67- % للفترة 2006-2010، ارتفع معدل نمو نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات من 9.27- % إلى 25.79 % كمتوسط للفترتين 1991-1995 و 2000-1996 على التوالي ثمَّ وصل إلى 5.29 % كمتوسط للفترة 2001-2005، ثمَّ انخفض إلى 3.03 % للفترة 2006-2010.

2. ارتفع معدل نمو نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى جملة مستلزمات الإنتاج من 8.61- % خلال الفترة 1991-1995 إلى 20.71 % كمتوسط للفترة 1996-2000 لتأخذ بعدها منحى متناقصاً، حيث بلغت 7.65 % كمتوسط للفترة 2001-2005، ليصل إلى قيمة سالبة 2.42- % للفترة 2006-2010.

تعتبر زيادة الأهمية النسبية لقيمة الواردات من السلع الوسيطة محصلةً لسياسة الدولة التَّموية والتَّجارية، حيث بدأت الحكومة السوريَّة منذ عام 2000 بتطوير سياسة تجارية تهدف إلى تشجيع التَّصدير والاستيراد عن طريق تخفيف القيود وتبسيط الإجراءات، حيث هدفت السياسة التَّجارية إلى تطوير الصناعة في القطاعين العام والخاص من خلال التَّخلي عن مهمَّة تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل الاستيراد للقطاع الخاص، إذ سمحت للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معاملِه بطرائقه الخاصة، كما سمحت للقطاع العام باستيراد مستلزماته من خلال حصيلة صادراته، كما أُعفيت معظم السلع المستوردة من السُّلفة التَّقدية المستحقة للمصرف التَّجاري، وابتداءً من عام 2003 جرى فكُّ الرِّبط بين التَّصدير والاستيراد حيث كان لا يسمح بالاستيراد إلَّا بعد الحصول على القطع الأجنبي المخصَّص للتَّصدير.

3. نسبة مستلزمات الإنتاج المحليَّة إلى جملة مستلزمات الإنتاج في حالة تناقص، حيث انخفض معدل نمو هذه النسبة من 0.78 % و 2.73- % للفترتين 1991-1995 و 1996-2000 إلى 2.61- % للفترة 2001-2005، ثمَّ إلى 0.87 % للفترة 2006-2010.

ممَّا سبق نستنتج مايلي:

بما أنَّ نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى جملة الواردات في حالة تزايد خلال الفترة 1996-2010 وفي ذات الوقت كانت نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى جملة مستلزمات الإنتاج تتَّجه نحو الارتفاع، وبالتالي أيُّ ارتفاع في أسعار الواردات سوف ينعكس بشكل ملحوظ على أسعار الواردات من السلع الوسيطة التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار تكلفة مستلزمات الإنتاج.

2-2 تأثير التغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة والمحلية على تكلفة الإنتاج في الاقتصاد السوري:

من المعلوم أن هناك تأثيراً كبيراً لأسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة والمحلية على تكلفة الإنتاج في الاقتصاد السوري، والجداول التالية (2-23) يوضح ذلك:

الجدول (2-23) الرقم القياسي لأسعار الواردات وأسعار السلع الوسيطة المحلية في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1991-2010)*

الأعوام	الرقم القياسي لأسعار الواردات	معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار الواردات (%)	الرقم القياسي لأسعار السلع الوسيطة المحلية	معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار السلع الوسيطة المحلية (%)
1990	32		47	
1991	42	31.10	50	5.30
1992	52	23.70	56	12.30
1993	63	21.58	61	9.46
1994	84	32.27	68	10.96
1995	79	-5.66	74	8.67
معدل التغير خلال الفترة 1995-1991		21		9
1996	100	26.62	81	9.79
1997	97	-2.64	91	12.24
1998	101	3.47	90	-0.78
1999	97	-3.79	94	3.80
2000	100	3.18	100	6.53
معدل التغير خلال الفترة 2000-1996		5.37		6.32
2001	102	1.95	96	-4.25
2002	104	2.23	102	6.20
2003	106	1.36	108	6.02
2004	114	8.02	117	8.86
2005	112	-2.05	134	14.59
معدل التغير خلال الفترة 2005-2000		2.30		6.29
2006	132	18.18	143	6.55
2007	144	8.90	157	9.49
2008	163	13.21	181	15.65
2009	183	12.58	180	-0.56
2010	161	-12.44	206	14.42
معدل التغير خلال الفترة 2010-2006		8.09		9.11

المصدر: المعدلات محسوبة من قبل الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995) 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) و الفصل التاسع (التجارة الخارجية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية

* الرقم القياسي الضمني لأسعار الواردات = $100 \times \frac{\text{الواردات بالأسعار الجارية}}{\text{الواردات بالأسعار الثابتة لعام 1990}}$
الرقم القياسي الضمني لأسعار السلع الوسيطة المحلية = $100 \times \frac{\text{السلع الوسيطة بالأسعار الجارية}}{\text{السلع الوسيطة بالأسعار الثابتة لعام 1990}}$

يُنْضَح مِنَ الْجَدُولِ السَّابِقِ مَايَلِي :

1. مُعَدَّلُ التَّغْيِيرِ فِي الرَّقْمِ الْقِيَاسِيِّ لِأَسْعَارِ الْوَارِدَاتِ خِلَالَ الْفَتْرَةِ الْمَدْرُوسَةِ بَلَغَ أَعْلَى قِيَمَةً لَهُ عَامَ 1994 بِمُعَدَّلٍ 32.27%، ثُمَّ اتَّجَهَ نَحْوَ الْانْخِفَاضِ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ، مُحَقِّقًا قِيَمًا سَالِبَةً خِلَالَ بَعْضِ السَّنَوَاتِ كَمَا هُوَ مَوْضَحٌ بِالْجَدُولِ. وَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْمُعَدَّلُ (21%) كَمْتَوَسِّطٍ لِلْفَتْرَةِ 1991-1995 ثُمَّ انْخَفَضَ إِلَى (5.37%) كَمْتَوَسِّطٍ لِلْفَتْرَةِ 1996-2000، ثُمَّ عَاوَدَ الْانْخِفَاضَ إِلَى (2.34%) خِلَالَ الْفَتْرَةِ 2001-2005، لِيَعَاوِدَ الْارْتِفَاعَ إِلَى (8.08%) خِلَالَ الْفَتْرَةِ 2006-2010، وَيَرْجِعُ هَذَا الْارْتِفَاعُ بِشَكْلِ أَسَاسِيٍّ إِلَى تَأْثِيرِ الْأُزْمَةِ الْمَالِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ عَامَ 2008، إِلَّا أَنَّ اسْتِقْرَارَ سَعْرِ صَرْفِ اللَّيْرَةِ السُّورِيَّةِ عَامَ 2010 يُعْتَبَرُ مِنْ أَهَمِّ الْعَوَامِلِ الَّتِي سَاهَمَتْ فِي انْخِفَاضِ أَسْعَارِ الْوَارِدَاتِ النَّهَائِيَّةِ وَالْوَسِيطَةِ وَبِالتَّالِي انْخِفَاضُ الرَّقْمِ الْقِيَاسِيِّ لِأَسْعَارِ الْوَارِدَاتِ فِي هَذَا الْعَامِ.

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ تَأْثِيرَ الْارْتِفَاعِ فِي تَكْلِفَةِ الْوَارِدَاتِ مِنَ السَّلْعِ الْوَسِيطَةِ عَلَى تَكْلِفَةِ مَسْتَلْزِمَاتِ الْإِنْتِاجِ وَمِنْ ثَمَّ عَلَى تَكْلِفَةِ الْإِنْتِاجِ فِي الْاِقْتِصَادِ السُّورِيِّ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ خِلَالَ الْفَتْرَةِ 2006-2010 أَعْلَى مِنْ بَاقِي الْفَتَرَاتِ.

2. بِالنَّظَرِ إِلَى الرَّقْمِ الْقِيَاسِيِّ لِأَسْعَارِ السَّلْعِ الْوَسِيطَةِ الْمَحَلِّيَّةِ، نَجِدُ أَنَّ مُعَدَّلَ التَّغْيِيرِ فِي هَذَا الرَّقْمِ قَدْ ظَلَّ مُسْتَقَرًّا خِلَالَ الْفَتْرَتَيْنِ 1996-2000 و 2001-2005 عِنْدَ حُدُودِ (6%) تَقْرِيْبًا، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْاسْتِقْرَارَ بِالْمَتَوَسِّطِ يُخْفِي بَدَاخِلَهُ تَذَبُّبَاتٍ بَيْنَ السَّنَوَاتِ الْمَدْرُوسَةِ، حَيْثُ نَلَاظُ ارْتِفَاعَ الرَّقْمِ الْقِيَاسِيِّ لِأَسْعَارِ السَّلْعِ الْمَحَلِّيَّةِ عَامَ 2005 إِلَى 134 نَتِيجَةً ارْتِفَاعِ أَسْعَارِ الْغَزُولِ الْقَطْنِيَّةِ بِنِسْبَةِ 6% بِالإِضَافَةِ إِلَى ارْتِفَاعِ أَسْعَارِ مَوَادِّ الْبِنَاءِ.

ثُمَّ ارْتَفَعَ مُعَدَّلُ التَّغْيِيرِ فِي الرَّقْمِ الْقِيَاسِيِّ لِأَسْعَارِ السَّلْعِ الْوَسِيطَةِ الْمَحَلِّيَّةِ خِلَالَ الْفَتْرَةِ 2010-2006 إِلَى (9.19%) حَيْثُ بَلَغَ أَعْلَى قِيَمَةً لَهُ (15.65%) عَامَ 2008 نَتِيجَةً رَفَعَ الْحُكُومَةِ لِسَعْرِ زَيْتِ الدِّيزِلِ (الْمَازُوتِ) مِنْ 7.3 إِلَى 25 ل.س. لِلتَّر، وَزَيْتِ الْوَقُودِ (الْفَيُولِ) مِنْ 6 إِلَى 9 ل.س. لِلتَّر، وَالْكِيْرُوسِيْنَ مِنْ 22.7 إِلَى 40 ل.س. لِلتَّر، وَالْبَنْزِيْنَ مِنْ 36 إِلَى 40 ل.س. لِلتَّر¹، مُعَاوِدًا الْانْخِفَاضَ إِلَى 180 عَامَ 2009 بِمُعَدَّلِ تَغْيِيرٍ (0.56-%) نَتِيجَةً قَرَارِ الْحُكُومَةِ بِتَخْفِيزِ سَعْرِ الْمَازُوتِ مِنْ 25 إِلَى 20 ل.س. لِلتَّر حَيْثُ تَشَكَّلُ تَكْلِفَةُ الْمَازُوتِ عَلَى الصَّنَاعَاتِ التَّحْوِيلِيَّةِ 7%، إِضَافَةً إِلَى تَخْفِيزِ سَعْرِ الْفَيُولِ مِنْ 9 إِلَى 7.5 ل.س. لِلتَّر.

مِمَّا سَبَقَ نَسْتَنْتِجُ أَنَّ الْارْتِفَاعَ فِي أَسْعَارِ مَسْتَلْزِمَاتِ الْإِنْتِاجِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْمُسْتَوْرَدَةِ لِهَمَا أَثَّرَ عَلَى تَكْلِفَةِ الْإِنْتِاجِ فِي الْاِقْتِصَادِ السُّورِيِّ خِلَالَ الْفَتْرَةِ 2006-2010، حَيْثُ هُنَاكَ ارْتِفَاعٌ فِي أَسْعَارِ الْوَارِدَاتِ (بِاسْتِثْنَاءِ 2010) الَّذِي يَعُودُ فِيهِ ارْتِفَاعُ تَكَالِيفِ الْإِنْتِاجِ بِشَكْلِ أَسَاسِيٍّ لِلْسَّلْعِ الْوَسِيطَةِ الْمَحَلِّيَّةِ، بَيْنَمَا خِلَالَ الْفَتْرَةِ (2001-2005) كَانَ تَأْثِيرُ الْارْتِفَاعِ فِي أَسْعَارِ مَسْتَلْزِمَاتِ الْإِنْتِاجِ الْمَحَلِّيَّةِ عَلَى تَكْلِفَةِ الْإِنْتِاجِ هُوَ الْأَقْوَى.

¹ تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009، صندوق النقد الدولي، 2010، ص(13).

2-3-5 التّضخُّم المستورد في الاقتصاد السوري :

جرت محاولات عديدة لاستخدام عوامل مفسرة للتضخم المستورد من نظريات مختلفة، بما في ذلك العوامل الخارجية ومن هذه المحاولات، ما قام به Campa and Goldberg (2002) و Gagnon and Ihrig (2004) حيث قدّموا معادلة من الصيغة التالية لتقدير معدل التضخم المستورد:

$$\Delta \log P_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta \log E_t + \sum \beta_{2i} X_{it} + \beta_3 \Delta \log P_t^* + \beta_4 \Delta \log P_{t-1} + \omega_t,$$

حيث أن:

$\Delta \log P_t$: الفرق الأول للوغاريتم مؤشر الأسعار المحلية.

$\Delta \log E_t$: الفرق الأول للوغاريتم سعر الصرف الاسمي.

$\Delta \log P_t^*$: الفرق الأول للوغاريتم لمؤشر الأسعار الخارجية (التضخم العالمي).

$\Delta \log P_{t-1}$: الفرق الأول للوغاريتم مؤشر الأسعار المحلية في السنة السابقة.

X_{it} : متغيرات أخرى تؤثر على الأسعار في السوق.

ω_t : بواقي معادلة الانحدار.

وقد أوضحوا أن ثابت معادلة الانحدار B_1 يدل على تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية

في الأجل القصير، بينما التأثير طويل الأجل يمكن إيجاده من خلال $\frac{B_1}{1-B_4}$.

وسوف نستخدم هذا النموذج لدراسة التضخم المستورد في الاقتصاد السوري، حيث سيتم استخدام مخفض الناتج المحلي الاجمالي الضمني للدلالة على مؤشر الأسعار المحلية التجارية وغير التجارية (P_t)، بينما سنعتمد على سعر الصرف المرجح تجارياً (E_t) وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وسيتم اعتماد الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI في الولايات المتحدة الأمريكية كمؤشر للتضخم العالمي P_t^* ، لكن لن يتم إدخال (X_{it}) في النموذج لعدم توافر بيانات عنها في الاقتصاد السوري كحال بقية الدول النامية.

وبالتالي سيأخذ النموذج المدروس في الاقتصاد السوري الشكل التالي:

ومن أجل حساب ثوابت المعادلة السابقة قمنا بدايةً بإجراء اختبار جذر الوحدة* للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية المدروسة، حيث تبين أن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى إلا أنها مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة (1) وذلك باستخدام اختبار KPSS لسكون السلاسل، كما هو موضح في الجدول (2-24).

* سيتم شرح اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك بالتفصيل في الفصل الثالث.

الجدول (2-24) اختبار KPSS لاستقرار السلاسل الزمنية للتضخم المستورد

درجة التكامل	الفرق الأول		المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(1)	0.098675	0.354208	0.166888	0.605811	log Pt
I(1)	0.099449	0.248653	0.165421	0.488407	log Et
I(1)	0.109086	0.334692	0.137149	0.599194	log P _{t-1}
I(1)	0.078033	0.106513	0.159363	0.638429	log P _t *

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

بما أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول فقد يكون بينها علاقة تكاملية أو أكثر، وهذا ما أكدته اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وذلك بعد أخذ فترتي إبطاء (lags=2) بوجود معادلتين تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. اعتمد على اختبارات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) وهانن (HQ) لإيجاد العدد الأمثل لمدد التباطؤ (lags)، ولتحديد العدد الأمثل نختار أقل قيمة لكل من الاختبارات السابقة، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات ضرورة أخذ ثلاث فجوات زمنية وبالتالي سنأخذ فجوتين زمنيتين لاختبار التكامل المشترك.

الجدول (2-25) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتضخم المستورد

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	47.85613	100.9626	0.969573	None *
0.0014	29.79707	41.59158	0.844946	At most 1 *
0.2882	15.49471	9.903881	0.438935	At most 2
0.7783	3.841466	0.079273	0.004652	At most 3

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	27.58434	59.37103	0.969573	None *
0.0012	21.13162	31.68770	0.844946	At most 1 *
0.2237	14.26460	9.824607	0.438935	At most 2
0.7783	3.841466	0.079273	0.004652	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

2-3-5-1 إيجاد معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً:

Fully Modified Ordinary Least Square Estimator (FMOLS)

تم تقدير ثوابت معادلة الانحدار السابقة في الاقتصاد السوري بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً، كما هو موضح في الجدول (2-26):

الجدول (2-26) معادلة الانحدار لمتغيرات التضخم المستورد بطريقة FMOLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(E _t)	0.147753	0.086063	1.976790	0.0466
LOG(P _{t-1})	0.461528	0.207132	2.228183	0.0416
LOG(P _t [*])	0.960506	0.482092	3.329383	0.0046
C	-4.855807	1.417304	-3.426087	0.0038
Mean dependent var	0.875247			5.286827
Adjusted R-squared	0.850297			0.349931
S.E. of regression	0.060309			0.054558
Durbin-Watson stat	2.207591			0.003247

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

وقد تبين من خلال الجدول السابق مايلي:

1. معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$\log P_t = -4.855807 + 0.147753 \times \text{LOG}(E_t) + 0.605068 \times \text{LOG}(P_t^*) + 0.461528 \times \text{LOG}(P_{-1})$$

وتبين معادلة الانحدار مايلي:

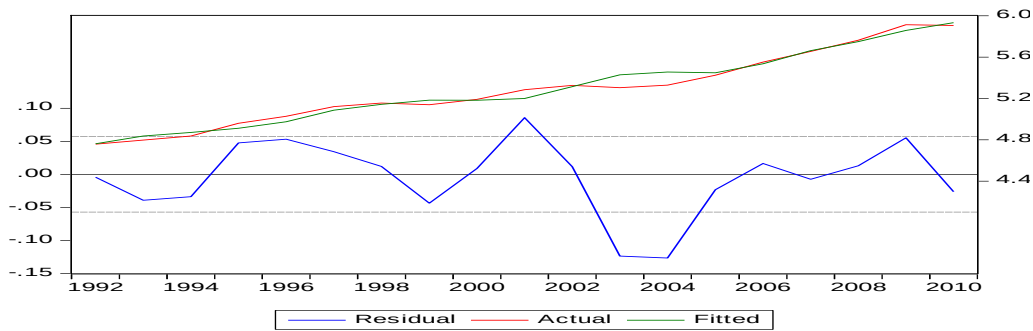
- التغير في سعر الصرف (E_t) يؤثر طردياً على الأسعار المحلية وزيادة E_t بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (P_t) بمقدار 0.147753، وهو ما يعبر عن تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية في الأجل القصير .
- التغير في الأسعار العالمية (P_t^{*}) يؤثر طردياً على (P_t) وزيادة (P_t^{*}) بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة P_t بمقدار 0.960506 .
- التغير في مؤشر الأسعار المحلية في السنة السابقة (P₋₁) تؤثر طردياً على (P_t) ، وزيادة P₋₁ بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة على (P_t) بمقدار 0.461528 .

2. يؤثر كل من سعر الصرف المتقل تجارياً (E_t) ومؤشر الأسعار العالمية (P_t^{*}) ومؤشر الأسعار المحلية في السنة السابقة (P₋₁) في مؤشر الأسعار المحلية P_t التجارية وغير التجارية، حيث كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر من 1.96 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب: H₀) ونقبل الفرضية البديلة وذلك عند مستوى احتمالية أقل من 0.05.

3. تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية في الأجل الطويل $\frac{\beta_2}{1-\beta_3} = \frac{0.147753}{1-0.960506} = 3.741151$ أي أن كل زيادة في الأسعار العالمية بمقدار 1% سيقابلها زيادة في مستوى الأسعار المحلية للسلع التجارية وغير التجارية بمقدار 3.741151، وهذا دليل على عمق ارتباط الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي وهذا ما أكدته الجانب التحليلي من الدراسة خلال دراسة فجوة التجارة الخارجية.
4. قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.85$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 85% من التغيرات الحاصلة في المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي والباقي يعود لأسباب أخرى.

4. قيمة إحصائية Fisher المحسوبة أكبر من 1.96 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب: H_0) ونقبل الفرضية البديلة (النموذج مناسب: H_1) وذلك عند مستوى احتمالية 0.05. وحتى يكون الانحدار السابق غير زائفٍ وليكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يجب أن تكون البواقي مستقرة، لذلك نلجأ إلى اختبار موثوقية النموذج، ولهذا الغرض قمنا برسم بياني لقيم بواقي التقدير الشكل (2-8) يبين تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية، مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

الشكل (2-8) اختبار استقرار البواقي لمعادلة انحدار التضخم المستورد



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

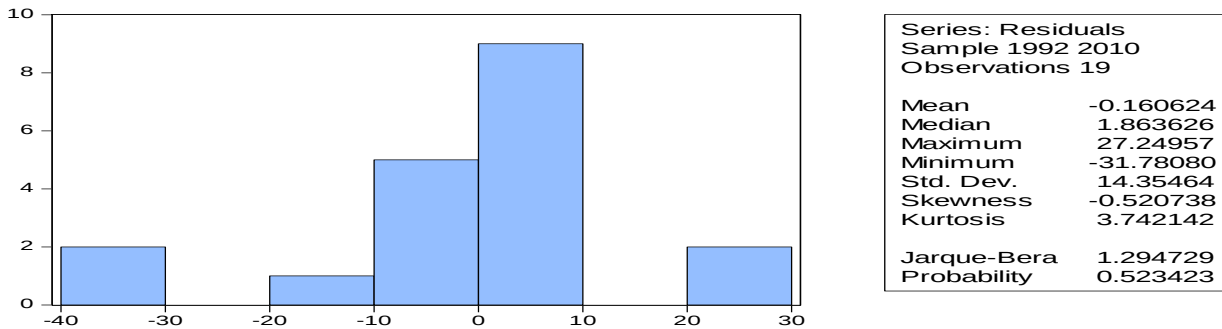
وقد أظهر اختبار (Correlogram Q-statistic) الموضح في الجدول (2-27) عدم وجود تسلسل زمني وتم قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي، كما تبين أن توزيعها كان طبيعيًا الجدول (2-28) وبالتالي فالمعادلة مستقرة خلال فترة الدراسة.

الجدول (2-27) اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي للتضخم المستورد

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.342	0.342	2.7029	0.100		
2	0.136	0.022	3.1568	0.206		
3	0.045	-0.01...	3.2081	0.361		
4	-0.09...	-0.12...	3.4421	0.487		
5	-0.12...	-0.07...	3.9323	0.559		
6	-0.22...	-0.16...	5.4966	0.482		
7	-0.19...	-0.06...	6.7746	0.453		
8	-0.38...	-0.33...	12.208	0.142		
9	-0.12...	0.115	12.802	0.172		
1...	-0.13...	-0.17...	13.541	0.195		
1...	-0.10...	-0.06...	14.114	0.227		
1...	0.014	-0.06...	14.125	0.293		

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

الجدول (2-28) اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للتضخم المستورد



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

2-5-4 معدلات الأجور في الاقتصاد السوري:

لمعرفة ما إذا كان الاقتصاد السوري يعاني من حالة ارتفاع في معدلات الأجور بالشكل الذي يسبب حالة تضخم بدفع الكلفة، لا بد من حساب تكلفة وحدة الناتج من الأجور وذلك من خلال العلاقة التالية :

$$\text{تكلفة وحدة الناتج من الأجر الحقيقي} = \frac{\text{متوسط الأجر النقدي}}{\text{متوسط الإنتاجية}}$$

والجدول (2-29) يوضح تكلفة وحدة الناتج من الأجر الحقيقي على مستوى الاقتصاد السوري خلال الفترة 1996-2010، ولم نستطع إكمال السلسلة لعدم توافر البيانات المطلوبة.

الجدول (2-29) تكلفة وحدة الناتج من الأجر الحقيقي في الجمهورية العربية السورية

الأعوام	متوسط الإنتاجية (بالليرة السورية) 1	متوسط الأجر النقدي (بالليرة السورية) 2	تكلفة وحدة الناتج من الأجر الحقيقي 2÷1	معدل نمو تكلفة وحدة الناتج من الأجر (%)
1996	200784.76	3000	1.5	
1999	219400.90	4200	1.9	26.7
2000	202467.10	4500	2.2	15.8
2001	198507.19	4859	2.5	13.6
2002	210032.52	6029	2.9	16
2003	227971.88	6380	2.8	-3.4
2004	250927.42	6380	3.0	7.1
2005	246450.35	7727	3.1	3.3
2006	250019.75	8696	3.5	12.9
2007	259611.75	9017	3.5	0
2008	276721.37	10740	3.9	11.4
2009	284209.97	11096	3.9	0
2010	290773.92	11344	3.9	0

المصدر: العمودان (1) و(2) بيانات المكتب المركزي للإحصاء قسم الحسابات القومية وقسم الدراسات السكانية (تم عدم ذكر السنوات 1997-

1998) لعدم توافر البيانات الكافية حول الموضوع، العمودان (3) و(4) حسبت من قبل الطالبة.

يتضح من خلال الجدول أن معدل النمو في تكلفة وحدة الناتج من الأجر كان في العديد من السنوات بالقيم الموجبة، وبدلاً من ذلك على أن معدل النمو في متوسط الإنتاجية كان أعلى من معدل النمو في الأجر النقدي بالشكل الذي أدى إلى الارتفاع المستمر في تكلفة وحدة الناتج من الأجور. لذا يمكن القول أن الارتفاع في المعدل النقدي للأجور في الاقتصاد السوري يمكن أن يكون من مسببات ارتفاع معدلات التضخم في سورية.

المبحث الثالث

علاقة التضخم الرُّكوديّ بظاهرة البطالة في الاقتصاد السوريّ

تُعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعادٍ مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تُبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تُعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. والغالب في تحليل ظاهرة البطالة هو اعتماد المقاربات الاقتصادية والاجتماعية من أجل فهم وتفسير الظاهرة، حيث نجد العديد من الدراسات الاقتصادية تحاول فقط فهم الظاهرة من وجهة نظر محددة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة والسببية التي تؤثر في البطالة، وكيفية تغير الظاهرة نفسها في حالات عامة وخاصة أو في حالات نمطية.

وتُعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم: "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة والباحثين عنه والذين لا يجدونه" ¹.

وقد ازداد اهتمام الأدبيات الاقتصادية خلال العقد الماضي بالعلاقة التبادلية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤسسي لسوق العمل والبطالة، في حين كانت الجهود منصبّة خلال ما سبق من عقود على البحث عن الإطار التوازني لسوق العمل، والجدل حول معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير التضخمي.

في كلا الأحوال يعود سبب التركيز على العوامل المؤسسية خلال السنوات الأخيرة إلى انتقال نمط الإنتاج الصناعي إلى نمط الإنتاج المرن بعد أن كان نمطاً اجتماعياً ².

ونحن في سورية نعاني شأناً شأن معظم الدول النامية من مشكلة البطالة المرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من حيث التأثير أو التأثير. فالبطالة التي يعاني منها الاقتصاد السوري تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية وبعض المتغيرات الاجتماعية (القبول الاجتماعي لبعض الوظائف أو عدمه)، فيما تؤثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وخاصة الأداء الاقتصادي والنمو والفق وانتشار ظواهر اجتماعية غير مقبولة أخلاقياً وسياسياً.

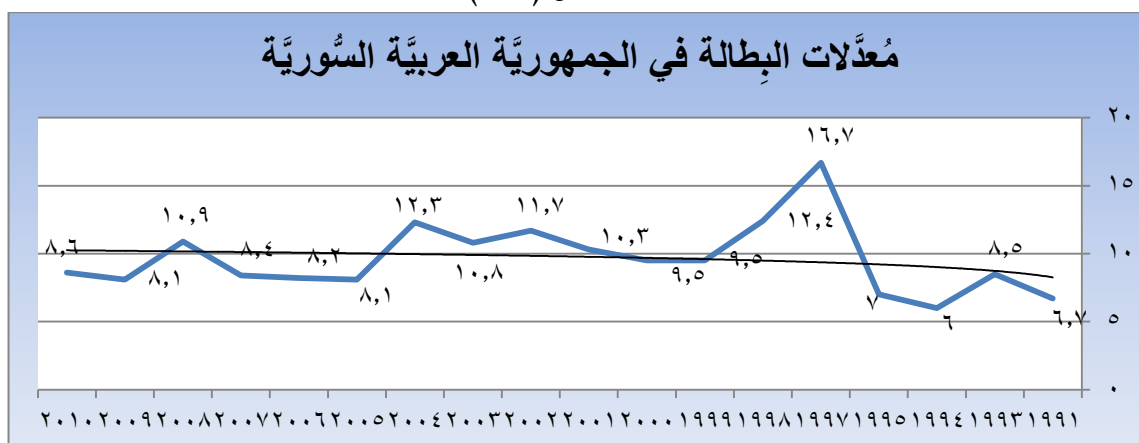
3-1 تحليل بيانات البطالة :

بلغ معدل البطالة 8.6% من قوة العمل عام 2010 (أي أن البطالة قد انخفضت بما يقارب 3.1 نقطة عن معدلها عام 2001 وبالتالي فإن معدل البطالة قد انخفض خلال السنوات 2001-2010 بمعدل وسطي سنوي يقارب 0.64%)، ويعود هذا الانخفاض الظاهري في معدل البطالة في جزء كبير منه إلى اعتماد طريقة مختلفة في مسح سوق العمل (كما نوهنا سابقاً)، وبالمقارنة مع معدل البطالة عام 1995 والذي بلغ حينها 6.7% تكون البطالة قد تزايدت خلال السنوات 1995-2000 بما يقارب 2.8 نقطة سنوياً.

¹ مسوح السكان الناشطين اقتصادياً، العمالة والبطالة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 1996، ص(95:110).

² المصباح، عماد الدين، بحث: العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، آذار 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص (2).

الشكل (2-9)



المصدر: البيانات واردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) من كل مجموعة، وبحث سوق العمل(1995) المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

وتُشيرُ الإحصاءات المنشورة إلى وجود نسبة عالية من البطالة في الريف تفوق تلك المُلاحظة في المدينة؛ مع ذلك فإن البطالة في الريف بشكل عام تقديريّة والأرقام المعلنة لا تعكس حقيقة البطالة نتيجة الهجرة الداخليّة المُستمرة والمُتزايدة إلى المدن وإلى الدُول العربيّة المجاورة.

الجدول (2-30) توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجمهورية العربية السورية

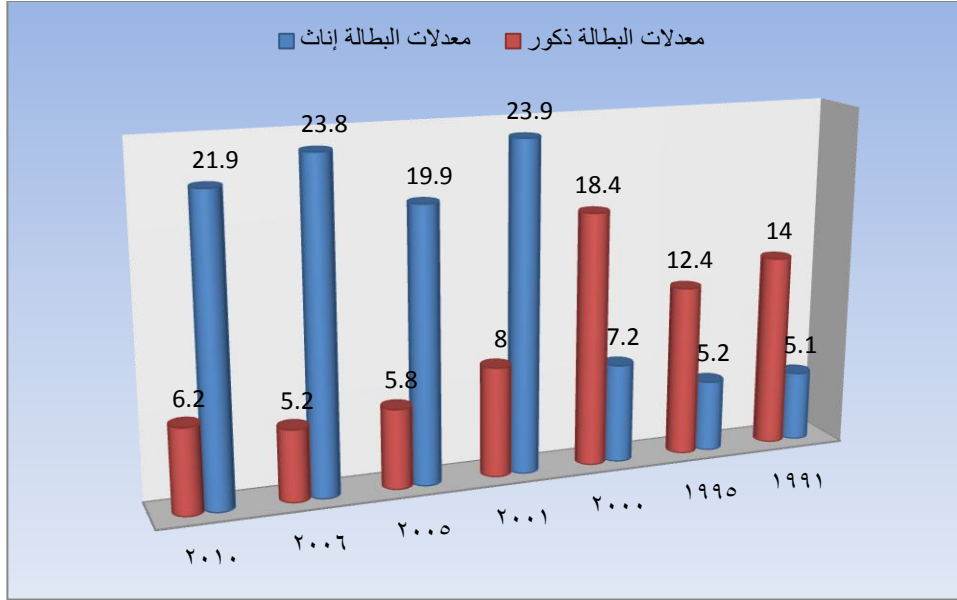
السنوات	إجماليّ القوى العاملة		المشتغلين		المتعطّلين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1991	2858000	628000	2710000	540000	148000	88000
1995	3498777	937925	3316418	820973	182359	116952
2000	3958000	979000	3670000	798000	288000	181000
2001	4349943	1107432	4001562	842458	348381	264975
2005	4317967	788392	4063122	630375	254845	158018
2006	4465407	826781	4229709	630239	235698	196542
2010	4696000	847075	4316367	629610	237335	217465

المصدر: المرجع السابق.

من جانب آخر بلغت البطالة الأنثويّة في عام 2005 ما يُعادل 19% من إجماليّ البطالة (مُنخفضة بمقدار 4 نقطة عن عام 2001)، في حين أنّ حَجَم البطالة لا يتناسب مع نسبة مشاركة المرأة في قوّة العمل، بيّن 18% و 25% من إجماليّ قوّة العمل لنفس الفترة، لكنّ ما يتوجب ملاحظته أيضاً أنّ ما يُقارب 51.2% من قوّة العمل الأنثويّة تَعْمَل في الزّراعة، بالإضافة إلى إنّ نحو 39.56% من الإناث يَعْمَلَن في القِطَاع غَيْرِ المُنظَّم .

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة البطالة بين الإناث قد تزايدت بشكل كبير خلال الفترة 2006-2010 لتصل إلى حوالي 22% عام 2010، مقابل 6.2% للذكور.

الشكل (2-10) معدلات البطالة حسب الجنس في الجمهورية العربية السورية



المصدر: المرجع السابق.

ويشكل اليافعون والشباب (من 15 إلى 24 سنة) ما يقارب 22% من المجموع العام للسكان عام 2010، في حين دلت مسوحات العمل على أن نسبة العاطلين عن العمل للفئة ذاتها تقارب 52% من إجمالي العاطلين عن العمل، أي ما يقارب ضعف حصتهم من مجموع السكان، وبالتالي فإن البطالة في سورية ليست متحيزة ضد الإناث فقط وإنما هي متحيزة ضد الشباب أيضاً.

وتبدو مشكلة البطالة في سورية بشكل أكثر وضوحاً وتفاقماً بين شريحة الشباب سواء الذين لا يملكون مهارات وخبرات تدريبية، أو الخريجون الجدد من الجامعات والمعاهد المتوسطة حتى المدارس الفنية والمهنية، حيث يشكل الأميون والملمون بالقراءة والكتابة والذين أنهوا المرحلة الابتدائية نحو 61% من إجمالي قوة العمل عام 2005 (انخفضت لتصل إلى 51% عام 2010)، في حين يشكلون 48% من إجمالي العاطلين عن العمل، في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما فوق لتصل إلى 31% عام 2010 وهي نسبة أعلى من نسبتهم من إجمالي قوة العمل.

أما حصة حملة الشهادة الجامعية والمعاهد فتبلغ 16% عام 2005 من إجمالي العاطلين عن العمل ارتفعت لتصل إلى 20% عام 2010، في الوقت الذي يشكلون فيه 21% من إجمالي قوة العمل، أي أن البطالة تمس بشكل حقيقي المتعلمين.

الجدول (2-31) توزيع المتعطلين حسب المستوى التعليمي في الجمهورية العربية السورية

البيان	1995	2005	2010
ابتدائي فما دون	64	61	51
	حصتهم من قوة العمل (%)	48	48
ثانوي وإعدادي	22	23	28
	حصتهم من قوة العمل (%)	23	31
جامعة ومعاهد متوسطة	13	12	21
	حصتهم من قوة العمل (%)	16	20

المصدر: البيانات واردة في المراجع التالية: المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) من كل مجموعة، وبحث سوق العمل (1995) المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

3-2 العوامل الهيكلية المسببة للبطالة في الاقتصاد السوري:

يُمكن تقسيم أسباب البطالة في سورية إلى قسمين رئيسيين، وهما الأسباب المتعلقة بعرض العمل والأسباب المتعلقة بالطلب على العمل.

3-2-1 أسباب جانب العرض:

يرتبط عرض العمل بعوامل عديدة مثل عدد السكان، والأجور الحقيقية، وتكلفة الفرصة البديلة، وتفضيلات الأفراد، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل على الشكل التالي:

3-2-1-1 معدلات النمو السكاني :

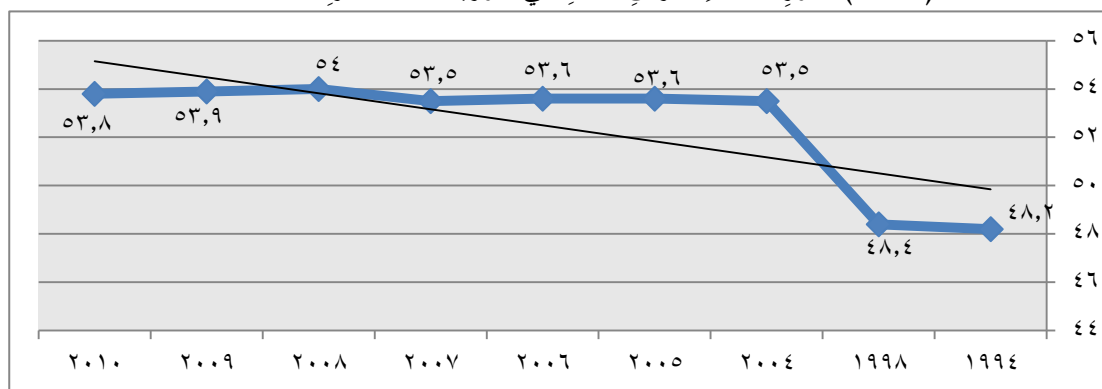
ازداد عدد السكان في سورية من (13.782) مليون نسمة عام 1994 إلى (17.921) مليون نسمة عام 2004، أي بمقدار (414) ألفاً في المتوسط سنوياً بين عامي 1994-2004، وإلى (20.619) مليون نسمة عام 2010، أي بمقدار (450) ألفاً في المتوسط سنوياً بين عامي 2004-2010.

وجاءت هذه الزيادات المتسارعة في حجم السكان نتيجة الارتفاع الكبير لمعدل النمو السكاني، وبدأ هذا المعدل يتباطأ تدريجياً حيث بلغ (2.66%) خلال الفترة 1994-2004 بعد أن كان (3.29%) خلال الفترة 1981-1994، إلى أن وصل إلى (2.37%) خلال الفترة 2004-2010 وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية ومعدلات نمو الاقتصاد الوطني القادر على خلق فرص عمل جديدة، وتساهم في تشكيل معدل النمو السكاني وتحديد مستواه ثلاثة عوامل رئيسية هي الخصوبة والوفاء والهجرة.

ويعتبر المجتمع السوري مجتمعاً فتياً إذ تُشكّل الفئة العمرية 15 سنة فمادون (37%) في عام 2010 وتُشكّل فئة الشباب 15-24 سنة (22%) في حين تُشكّل الفئة من 25 إلى 60 سنة (36.3%) من مجموع السكان.

وستؤدي التحولات الديموغرافية لاسيماً انخفاض مستوى الخصوبة إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل والإنتاج (15-64 سنة) على حساب نسبة الأطفال دون 15 سنة خلال العقدين القادمين. إضافة إلى توقع ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للنساء نتيجة ارتفاع مستواهن التعليمي، وبالتالي ستدخل أعداداً متزايدة من السكان إلى سوق العمل سنوياً مما يؤدي إلى زيادة العرض من قوة العمل واحتياجاتها وإلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد الوطني لتوفير فرص العمل اللازمة، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لتكلفة فرصة العمل الواحدة والتقدم التقني لوسائل الإنتاج وارتفاع مستوى الأسعار. وسيؤدي عدم توفر فرص العمل المطلوبة إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة والعمالة الناقصة ونسبة العاملين في القطاع الخاص غير المنظم.

الشكل (2-11) تطوّر معدلات عرض العمل في سورية خلال الفترة 1994-2010



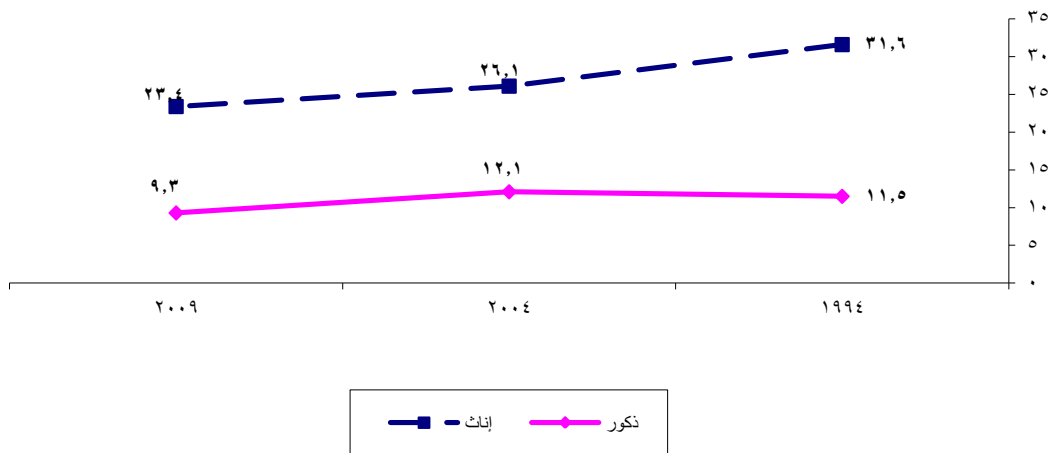
المصدر: المرجع السابق.

3-2-1 المستوى التعليمي لقوة العمل:

تُعاني القوة العاملة السورية من انخفاض في المستوى التعليمي، على الرغم من التحولات الإيجابية على التركيب التعليمي للسكان حيث يُلاحظ انخفاض لا بأس به في نسبة الأمية ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة (بين السكان 15 سنة فأكثر) وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات تعليمية، وتقليص الفجوة بين الإناث والذكور في هذا المجال.

فقد انخفضت نسبة الأمية من (27.4 %) عام 1994 (ذكور: 15.4% - إناث: 39.7 %) إلى (19%) عام 2004 (ذكور: 8.3% - إناث: 23.7 %) ، ثم إلى (16.2%) عام 2009 (ذكور: 9.3% - إناث: 23 %) .

الشكل (٣-١٢) تطوُّر نسبة الأمية (15 سنة فأكثر) حسب الجنس 1994-2004-2009



المصدر: المرجع السابق.

ويعود انخفاض نسبة الأمية إلى مجانية التعليم والزاميته التي امتدَّت بموجب القانون رقم (32) لعام 2002 إلى الصفِّ التاسع (نهاية مرحلة التعليم الأساسي) وإلى الجهود المبذولة في مجال محو الأمية، كما يُشير تقلُّص الفجوة بين النساء والرجال في هذه النسبة إلى الانحسار التدريجي للموروث الاجتماعي الذي كان يحدُّ من تعليم البنات والاتجاه المتزايد للإناث نحو التعليم، ومع ذلك لازالت الأمية أوسع انتشاراً بكثير بين الإناث وفي الرِّيف عن مُستواها بين الذُّكور وفي الحَضَر.

ولا يزال ضعف التركيبة التعليمية للسُّكان، رغم تحسُّنها قليلاً، يُشكِّل عقبة حقيقية أمام الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية في عملية التنمية، وتطوُّر سوق العمل وتوفير احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، ومواكبة التَّقدم العلمي والتَّقني المتسارع الذي يشهده العالم حيث بلغت نسبة حملة الشهادة الابتدائية فما دون (76.8%) من مجموع السُّكان 15 سنة فأكثر عام (59.7 %) عام 2009.

الجدول (2-32) تطوُّر التركيب التعليمي للسُّكان (15 سنة فأكثر) حسب الجنس 2004-2009

2009		2004		الحالة التعليمية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢٣,٤	٩,٣	26.1	12.1	أمية
٣٩,٧	٤٧,١	45.6	53.6	ملم + ابتدائية
١٦	١٩,١	12.9	14.8	إعدادية
١٢,٥	١٣,٧	8.5	10.3	ثانوية
٤,٨	٥,١	4.4	4.2	معهد
٣,٦	٥,٧	2.5	4.9	جامعية فأكثر

المصدر : مسح قوة العمل في الجمهورية العربية السورية 2004-2009 / المكتب المركزي للإحصاء

إضافةً إلى الفجوة بين نوعيّة ومهارات خريجين النظام التعليمي والتّربّي وبين متطلبات سوق العمل وهي تُعدّ من أبرز التّحديات التي تواجه مشكلة التّشغيل الكامل للقوى العاملة بل وتُعكس بشكلٍ سلبيّ مستوى جودة الإنتاج وإنتاجيّة العاملين وفي منشآت الاقتصاد ويعرض غير العاملين لمخاطر البطالة وقد يدفعهم للقبول بأعمال لا تُناسب مؤهلاتهم ومجالات دراستهم واختصاصاتهم.

2-2-3 أسباب جانب الطلب:

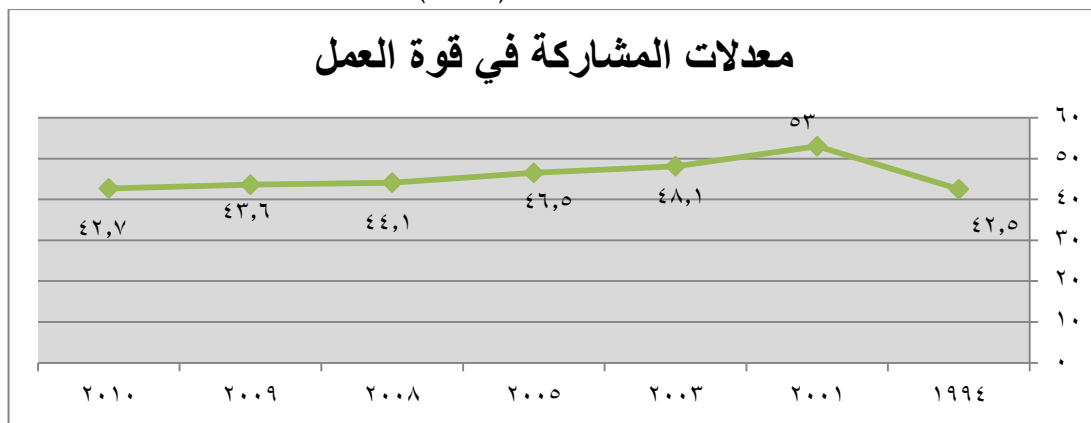
1-2-2-3 معدلات النمو الاقتصادي:

الاختلاف في طبيعة النمو المُحقّق وأثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تُشكّل في الحدّ من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعاً ما، ولعلّ هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تُعاني نوعاً من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يُفترض بها أن تُؤدي إلى تخفيض نسب البطالة.

فالنمو الاقتصادي يُغيّر كميّ يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مُرتبط بزيادة إنتاجيّة العمل والذي عادةً لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسّن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلاً، وهذا النوع من النمو لا يتوافق عادةً مع تخفيض كبير في نسب البطالة. والاتجاه الآخر مُرتبط بزيادة كميّة في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تُؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المُحقّق.

لم تؤدّ معدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة في فرص العمل خلال الفترة 2001-2010، بل تراقق مع انخفاض حاد في مُعدل المشاركة في القوى العاملة حيث تراجعت مجموع المشاركة في القوى العاملة من 52 في المائة في عام 2001 إلى 42.7 في المائة في عام 2010.

الشكل (2-13)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات واردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) من كل مجموعة، وبحث سوق العمل (1995) المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

وهذا يعودُ بشكلٍ رئيسيٍّ إلى التَّغْيِيرِ فِي تَرْكِيبَةِ الْقِطَاعِ الزَّرَاعِيِّ النَاجِمَةِ بِشَكْلِ أَسَاسِيٍّ عَنْ مَوَاسِمِ الْجَفَافِ الَّتِي سَبَقَ أَنْ تَطَرَّقْنَا لَهَا سَابِقاً، وَالزِّيَادَةِ الْكَبِيرَةِ فِي عَدَدِ الطُّلَّابِ الْجَامِعِيِّينَ فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ. وَلِدِرَاسَةِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ مُعَدَّلَاتِ النُّمُوِّ الْاِقْتِصَادِيِّ وَمُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ سَنَعْمَلُ عَلَى اخْتِبَارِ قَانُونٍ أَوْكُنَ فِي الْاِقْتِصَادِ السُّورِيِّ، حَيْثُ قَامَ الْاِقْتِصَادِيُّ الْأَمْرِيكِيُّ أَوْكُنَ (1928 - 1980) بِدِرَاسَةِ تَحْلِيلِيَّةٍ لِبَعْضِ مُتَغَيِّرَاتِ الْاِقْتِصَادِ الْأَمْرِيكِيِّ فِي الْفَتْرَةِ الْمُمْتَدَّةِ بَيْنَ 1947 وَسَنَةِ 1960 وَقَدْ لَاحَظَ أَنَّ أَيَّْ ارْتِفَاعٍ بِنَقْطَةِ إِضَافِيَّةٍ وَاحِدَةٍ (1%) فِي مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ سَيُصَاحِبُهَا انْخِفَاضٌ بِثَلَاثِ نَقَاطٍ (3%) فِي النَّاتِجِ الْوَطْنِيِّ الْحَقِيقِيِّ¹.

يَرْبُطُ قَانُونُ أَوْكُنَ بَيْنَ النَّاتِجِ وَالْبَطَالَةِ فَحَسَبَ سَامُوِيلْسُونِ وَنُورْدَهَاوسَ (samuelson et Nordhaus) يُؤَفِّرُ هَذَا الْقَانُونُ بِالدرَجَةِ الْأُولَى الْأَهْمِيَّةَ الْفُصُوءَ بَيْنَ سَوَاقِ السِّلْعِ وَسَوَاقِ الْعَمَلِ، حَيْثُ يَصِفُ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ الْقَصِيرَةِ الْأَجَلِ وَبَيْنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ الْحَقِيقِيِّ، وَالتَّغْيِيرَاتِ فِي مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ². يُعَبِّرُ قَانُونُ أَوْكُنَ عَنِ الْعِلَاقَةِ التَّجْرِبِيَّةِ بَيْنَ الْانْحِرَافَاتِ فِي نُمُوِّ النَّاتِجِ حَوْلَ اتِّجَاهِهِ وَالتَّغْيِيرَاتِ فِي مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ حَوْلَ مُعَدَّلِهَا الطَّبِيعِيِّ، هَذَا الْقَانُونُ يَوْضَحُ كَيْفَ أَنَّ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ الْفَعْلِيَّةِ تَتَغَيَّرُ حَوْلَ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ التَّوَازِنِيَّةِ، إِنَّ الصِّيْغَةَ الْجَبْرِيَّةَ لِقَانُونِ أَوْكُنَ تَأْخُذُ شَكْلَيْنِ حَسَبَ Biyase and Bonga-Bonga³

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ نُمُودُجُ الْفَجْوَةِ كَمَا يَلِي :

$$Y_t - Y_t^p = -\beta(U_t - U_t^n) + e_t$$

أَمَّا الشَّكْلُ الثَّانِي فَهُوَ أُنْمُودُجُ الْفَرْقِ :

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1(\Delta U_t) + e_t$$

حَيْثُ :

النَّاتِجُ الْمَحَلِّيُّ الْإِجْمَالِيُّ الْمُحْتَمَلُ فَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ انْطِلَاقاً مِنْ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْفَعْلِيِّ لِأَنَّ الْمُسْكَلَةَ الْأَسَاسِيَّةَ هُوَ غِيَابُ سِلْسَلَةِ تَخْصُّ النَّاتِجِ الْمُحْتَمَلِ وَنَظَرًا لَصُعُوبَةِ حِسَابِهِ اِقْتِصَادِيًّا مِنْ خِلَالِ اسْتِخْدَامِ أُسْلُوبِ دَالَّةِ الْإِنْتِاجِ، نَلْجَأُ إِلَى الْاِعْتِمَادِ عَلَى النَّهْجِ الْإِحْصَائِيِّ الَّذِي يُعْتَبَرُ الْأَسْهَلُ، أَيْ عَلَى الْاِتِّجَاهِ الْعَامِ لِلْسِلْسَلَةِ أَوْ مِنْ خِلَالِ الْاِعْتِمَادِ عَلَى (HP) مُرْشَحِ هُودْرِكِ وَبِرْسْكُوتِ .

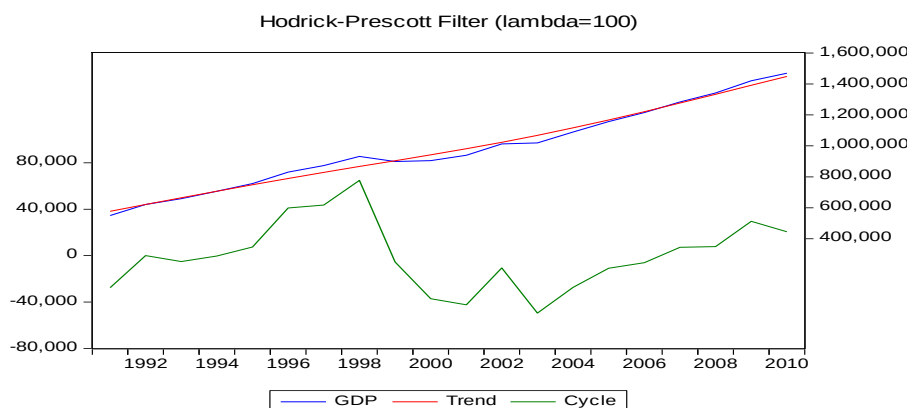
يُوضَحُ الشَّكْلُ الْبَيَانِيُّ (2-14) النَّاتِجَ الْفَعْلِيَّ، الْمُحْتَمَلُ وَكَذَلِكَ فَجْوَةُ النَّاتِجِ فِي سُورِيَّةٍ مَقَاسًا بِمَصْفَاةِ HP.

¹ عبد الوهاب نجا ، علي ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص (54).

² André MAKUTUBU Balibwanabo, verification empirique de la loi d'Oku : le cas de la RD Congo entre 1960-2000, www.congoforum.be/upldocs/article%20vrai%20amackbal.doc.

³ Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga,(2007), op. cit, p. 15-16.

الشكل (2-14) الناتج المحلي الإجمالي الفعلي و المُحتَمَل في سورية خلال الفترة 1991-2010

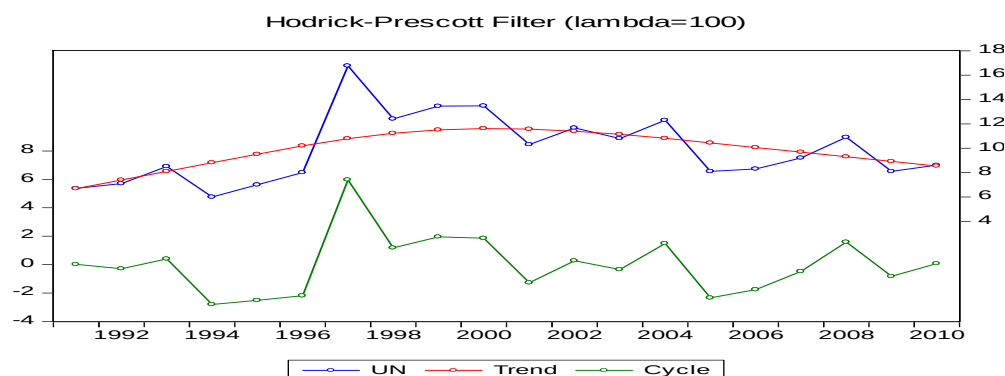


المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

أما مُعدَّلاتِ البطالةِ الطبيعيَّةِ في سورية فقد تمَّ حسابُها بالاعتمادِ على مرشح HP أيضاً ويتبيَّن من خلال الشكل (2-15) بأنَّ البطالةِ الطبيعيَّةِ في سورية مُرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بهيكلِ وبُنيةِ الاقتصادِ، وتحتاجُ إلى سياساتٍ طويلةِ الأجلٍ تعتمدُ على إعادةِ هيكلةِ الاقتصادِ بشكلٍ عامٍ.

الشكل (2-15) تطوُّرُ مُعدَّلِ البطالةِ الفعليِّ والاتجاهِ العامِّ والبطالةِ الدوريَّةِ باستعمالِ طريقةِ مصفِّي

HP



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

بعدَ تقديرِ كلِّ مِنَ الناتجِ المُحتَمَلِ ومُعدَّلِ البطالةِ الطبيعيِّ فُمنَّا بحسابِ التغيُّرِ في الناتجِ المحليِّ الإجماليِّ حولَ مُعدِّلهِ المُحتَمَلِ (Y_{gap}) وكذلك مُعدَّلِ البطالةِ الفعليِّ حولَ مُعدِّلهِ الطبيعيِّ (U_{gap}) باستعمالِ نموذجِ الفجوة.

بدايةً عَمَلنا على اختبارِ جذرِ الوحدةِ لفحصِ خصائصِ السَّلاسلِ الزَّمنيَّةِ المدروسة (U_{gap}, Y_{gap}) باستخدامِ اختبارِ KPSS* وقد تبيَّنَ عَدَمَ امكانيةِ رفضِ فرضيةِ العدمِ القائلةُ بأنَّ السلاسلَ مستقرةٌ عن المستوى $I(0)$ لكلِّ مِنَ السلسلتين قيدَ الدِّراسةِ كما هو موضحٌ في الجدول (2-33)

* سيتم شرح هذا الاختبار في الفصل الثالث من الدراسة .

الجدول (2-33) اختبار استقرار البواقي لقانون أوكن

درجة التّكامل	المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(0)	0.089810	0.090935	Y_{gap}
I(0)	0.088564	0.088564	U_{gap}

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviwes8

وبما أنّ السلاسل مُستقرّة عند المُستوى أصبح بالإمكان تقدير قانون أوكن باستخدام طريقة المربعات الصغرى Least Squares وسنعمل على تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Least Ordinary Squares وطريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية Least with breakpoints quares بعد أخذ أربع فواصل زمنية خلال الفترة الزمنية المدروسة (1991-2010) بما ينسجم مع تقسيم الخط الخمسة في الاقتصاد السوري وذلك على النحو الموضح في الجدولين (2-34) و (2-35)

الجدول (2-34) إيجاد معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى لقانون أوكن

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4560	-0.761939	14.40220	-10.97359	-GDPGAP
0.9969	0.003997	0.462828	0.001850	C
-1.37E-13	Mean dependent var		0.031245	R-squared
2.046828	S.D. dependent var		-0.022575	Adjusted R-squared
4.387423	Akaike info criterion		2.069802	S.E. of regression
4.486996	Schwarz criterion		77.11347	Sum squared resid
4.406860	Hannan-Quinn criter.		-41.87423	Log likelihood
1.944080	Durbin-Watson stat		2.580551	F-statistic
			0.055965	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviwes8

الجدول (2-35) إيجاد معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية لقانون أوكن

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4560	-0.761939	14.40220	-10.97359	-GDPGAP
0.9969	0.003997	0.462828	0.001850	C
-1.37E-13	Mean dependent var		0.031245	R-squared
2.046828	S.D. dependent var		-0.022575	Adjusted R-squared
4.387423	Akaike info criterion		2.069802	S.E. of regression
4.486996	Schwarz criterion		77.11347	Sum squared resid
4.406860	Hannan-Quinn criter.		-41.87423	Log likelihood
1.944080	Durbin-Watson stat		2.580551	F-statistic
			0.055965	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviwes8

نُلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن ارتفاع معدلات البطالة بمقدار (1%) سيُصاحبه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بمقدار 10.9%، إلا أن هذه القيمة غير معنوية فقيمة t -Statistic < 1.96 عند مستوى معنوية $prob. > 0.05$ ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم (النموذج غير مناسب H_0) ونرفض الفرضية البديلة.

وبالنتيجة لا يوجد علاقة بين المتغيرين أي أن معدل النمو الاقتصادي لا يساهم في خلق الوظائف (نمو بدون تشغيل) وهذا يؤكد غياب علاقة أوكن في سورية مثل بقية الدول النامية .

وقد أظهر اختبار (Correlogram Q-statistic) المبين في الجدول (2-36) عدم وجود تسلسل زمني حيث نلاحظ أن قيمة احتمالية Q-stat أكبر من 0.05، وتم قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، كما تبين أن توزيعها كان طبيعياً حيث نجد أن قيمة J-B المحسوبة أصغر من 5.99 وبالتالي نقبل فرضية العدم (أي أن السلسلة ذات توزيع طبيعي)، الجدول (2-37) لكلا الأسلوبين المستخدمين في الدراسة (Ls with breakpoints, Ols)، وكانت المعادلة مستقرة خلال فترة الدراسة.

الجدول (2-36) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لمعادلة انحدار قانون أوكن

Ols							Ls with breakpoints						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.026	0.026	0.0157	0.900				1 0.026	0.026	0.0157	0.900	
		2 -0.00...	-0.00...	0.0162	0.992				2 -0.00...	-0.00...	0.0162	0.992	
		3 -0.20...	-0.20...	1.0632	0.786				3 -0.20...	-0.20...	1.0632	0.786	
		4 -0.05...	-0.04...	1.1449	0.887				4 -0.05...	-0.04...	1.1449	0.887	
		5 -0.15...	-0.16...	1.8748	0.866				5 -0.15...	-0.16...	1.8748	0.866	
		6 -0.10...	-0.14...	2.2008	0.900				6 -0.10...	-0.14...	2.2008	0.900	
		7 0.050	0.025	2.2839	0.942				7 0.050	0.025	2.2839	0.942	
		8 -0.20...	-0.30...	3.8181	0.873				8 -0.20...	-0.30...	3.8181	0.873	
		9 -0.07...	-0.17...	4.0501	0.908				9 -0.07...	-0.17...	4.0501	0.908	
		1... 0.006	-0.06...	4.0519	0.945				1... 0.006	-0.06...	4.0519	0.945	
		1... 0.272	0.106	7.6634	0.743				1... 0.272	0.106	7.6634	0.743	
		1... -0.06...	-0.19...	7.9187	0.791				1... -0.06...	-0.19...	7.9187	0.791	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviwes8

الجدول (2-37) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة انحدار قانون أوكن

	Residual Normality Tests J-B test	P-Value
Ols	2.108920	0.348380
Ls with breakpoints	2.108920	0.348380

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviwes8

3-2-2-2 معدلات الإنتاجية:

النمو في معدلات الإنتاجية يترافق عادةً مع انخفاض في معدلات البطالة، فزيادة الإنتاجية سوف تؤدي إلى تخفيض تكلفة العمل وزيادة الناتج الفعلي والذي يقود بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد، إضافة إلى ذلك ستقود الزيادة في الإنتاجية إلى تحسين تنافسية الاقتصاد وتشغيل المزيد من العمالة في قطاع الصناعة.

إن التطورات الحاصلة في نظريات النمو الاقتصادي الحديثة _ التي ركزت على العوامل الداخلية كإس المال البشري وإنتاجية العامل في تفسير النمو الاقتصادي _ ، ناجمة عن: " اعتبار الإنسان، العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي والهدف النهائي لعملية التنمية "، وقد ازداد تركيز مفاهيم التنمية الحديثة على الإنسان بشكل خاص بعد فشل عمليات التنمية في الدول النامية في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

مما سبق تأتي أهمية دراسة إنتاجية العامل باعتبارها مصدراً أساسياً من مصادر النمو الاقتصادي ، حيث يُلاحظ تراجع معدل نمو إنتاجية العامل من 3.5% للفترة 1991-1996 إلى -0.2% ثم إلى 2.9% خلال الفترتين 1996-2000 و 2001-2005 على التوالي وصولاً إلى حوالي 3% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة ، والجداول (2-38) يبين تراجع معدلات إنتاجية العامل في كافة القطاعات بشكل متفاوت وهو مؤشر خطير على المدى البعيد؛ فالمؤشر ليس خاصاً بقطاع معين وهو ليس بحدث طارئ بل هو سمة مميزة لكافة القطاعات مما يؤكد على ضعف المناخ الاستثماري، وتراجع مستويات التعليم، وضعف الإدارة الاقتصادية الخاصة والعامة. وقد ساهم ضعف الإنتاجية في الضغط على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة في الاقتصاد السوري.

الجدول (2-38) معدل نمو إنتاجية العامل حسب القطاعات بأسعار 2000 الثابتة

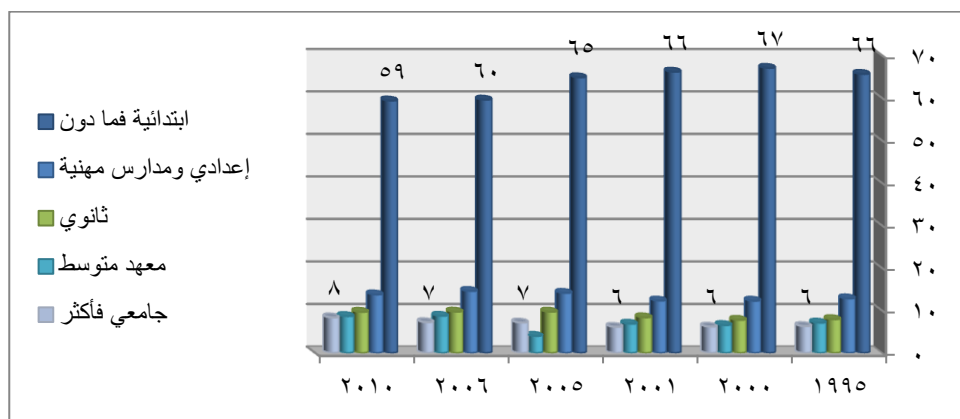
معدل نمو إنتاجية العامل	1991-1995	1996-2000	2001-2005	2006-2010
الزراعة	2.9	0.6	2.7%	-2.02
الصناعة	3.3	1	-5.6	-2.41
البناء	1.7	-1.1	7	-7.86
النقل	6.2	2	5	3.78
التجارة	-2.7	-4	7.3	-0.23
الخدمات (تتضمن المال والتأمين)	3.3	3	7.6	7.10
وسطى معدل نمو الإنتاجية	3.5	-0.2	2.9	3

المصدر: البيانات واردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) والفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، وبحث سوق العمل (1995) المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

¹ صن ، أمارتينا ، التنمية حرة، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 303 ، الكويت ، أيار ، 2004 ، ص(6).

إنَّ أحدَ الأسبابِ الرَّئيسيَّةِ في تراجُعِ إنتاجيَّةِ العَامِلِ وأكثرُها أهميَّةً هو تراجُعُ المُستوى التَّعليميِّ للمُستغِلين في سورِيَّة، فقد بَلَغَتْ نِسْبَةُ الحَاصِلينَ على الابتدائيَّةِ فما دُونَ 65 % مِنْ إجماليِّ المُستغِلين ، و 12 % يَحْمِلُونَ الإِعداديَّةَ والمدارسَ المهنيَّةَ، و 6 % فَقْطُ يَحْمِلُونَ الشَّهادَةَ الجامعيَّةَ لعام 1995، وقد تَحَسَّنَتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ تَحَسُّناً طَيفياً عامَ 2010 لتُصِبِحَ (59.4% ابتدائيَّةَ فما دُونَ، 14% إِعداديَّةَ ومدارسَ مهنيَّةَ، 8% شهادة جامعيَّةَ)، وَضِمَّنَ هَذِهِ التَّركيبةُ مِنَ المُستغِلينَ لَا يُمكنُ لسورِيَّةَ أَنْ تَدخَلَ في تَنافُسيَّةٍ مَعَ باقيِ دُولِ العَالَمِ الَّتِي سَبَقَتْهَا بِأشواطٍ في البَحْثِ العِلْمِيِّ والتَّعليمِ، وَلَا يُمكنُ بِنِباءِ صِناعاتٍ مُتقدِّمةٍ قادِرَةٍ على إعطاءِ قيمةٍ مُضافةٍ عالِيَةٍ للاقتصادِ، وبالتالي سورِيَّةٌ غيرُ قادِرَةٍ على رَفْعِ مُعدَّلاتِ النُّمُو الاقتصاديِّ للمُستوى المَطْلُوبِ وزيادةِ مُستوياتِ التَّشغِيلِ.

الشَّكْل (2-16) البُنْيَةُ التَّعليميَّةُ للمُستغِلين في الجُمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

3-2-2-3 مُعدَّلات التَّراكم الرأسمالي :

بَلَغَ مُعدَّلُ نُمُو الاستثماراتِ بِالأَسعارِ الثَّابتةِ لَعَامَ 2000 بِحدودِ (4%) و (6.8%) خِلالَ الفَترَتَينِ 1996-2000 و 2001-2010 على التَّوالي، وَوُفِّقَ تَقديراتِ تَكلِفَةِ فُرْصَةِ العَمَلِ في الخِطَّةِ الخَمَسيَّةِ العَاشِرَةِ والبالغةِ 2/ مليون ليرة سورِيَّةَ على أَقلِّ تَقديرٍ، فَإِنَّ الاستثماراتِ اللَازِمةَ لِإِيجادِ فُرْصَةِ عَمَلٍ لِحَوالِي 200 أَلْفِ عامِلٍ جَدِيدٍ سَنَوِيًّا تَبْلُغُ 400 مِليار سَنَوِيًّا، وَلَكِي يُدْرِكُ المَرءُ حَجمَ الجُهودِ الضَّخمةِ المَطْلُوبِ تَوافُرها لِتَحقيقِ حَجمِ الاستثماراتِ السَّنَوِيَّةِ المَذكُورَةِ يُمكنُ أَنْ نَذكُرَ بأنَّ هَذَا الحَجمُ يَبْلُغُ 60 بالمائةِ مِنْ قيمةِ النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجماليِّ بِالأَسعارِ الجاريةِ لَعَامَ 1996 وَمِنْ الصَّعْبِ جَدًّا تَتَفِيدُ هَذَا الحَجمُ الضَّخْمُ مِنَ الاستثماراتِ إِلَّا إِذَا زادتْ نِسْبَةُ نُمُو الاقتصادِ السُّوريِّ في السَّنينِ القادِمَةِ بِنِسْبَةٍ أَكْبَرَ بِكَثيرٍ مِنْ نِسْبَةِ (٢٠٥ % المتَحَقِّقة سَنَوِيًّا) .

بَسَبَبِ عَدَمِ تَأْمِينِ الاسْتِثْمَارَاتِ الكَافِيَةِ المَطْلُوبَةِ لِفُرْصِ العَمَلِ الجَدِيدَةِ فَإِنَّ نِسَبَ البَطَالَةِ سَوْفَ تَرْتَفِعُ كَمَا سَتَرْتَفِعُ نِسَبُ العَامِلِينَ فِي القِطَاعِ غَيْرِ المُنظَمِ عَلَى حِسَابِ العَامِلِينَ فِي القِطَاعِ الخَاصِ المُنظَمِ والقِطَاعِ العَامِ والمُشْتَرِكِ والتَّعَاوُنِي .

وَمِنْ المؤشَّراتِ الهَامَةِ الَّتِي تَقْيَسُ المُسْتَوَى التَّكْنُولُوجِيَّ فِي الاقْتِصَادِ هُوَ الإِنْتَاجِيَّةُ الحَدِّيَّةُ لرَأْسِ المَالِ وَيُمَثِّلُ عَدَدُ وَحَدَاتِ النَّاتِجِ الإِضَافِيَّةِ الَّتِي يُحَقِّقُهَا اسْتِثْمَارُ وَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ، أَيْ أَنَّهُ يَعْكِسُ العِلَاقَةَ بَيْنَ الاسْتِثْمَارِ وَنُموِّ النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ : $MPK = \frac{\Delta Y}{I}$

كَمَا تَرْتَبِطُ الإِنْتَاجِيَّةُ الحَدِّيَّةُ لرَأْسِ المَالِ مَعَ مُعَامِلِ رَأْسِ المَالِ ICOR وهو المُعَامِلُ الفَنِّيُّ الَّذِي يَعْكِسُ المُسْتَوَى التَّكْنُولُوجِيَّ فِي البِلَادِ، وَيُمَثِّلُ عَدَدَ الوَحَدَاتِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ اللَّازِمَةِ لزيادةِ النَّاتِجِ وَحْدَةً وَاحِدَةً أَيْ أَنَّ : $MPK = \frac{1}{ICOR}$ ^١

وَالجَدُولُ (2-39) يُبَيِّنُ انخِفَاضَ الإِنْتَاجِيَّةِ الحَدِّيَّةِ لرَأْسِ المَالِ الإِجْمَالِيِّ مِنْ 5.92% إِلَى 2.50% ثُمَّ إِلَى 2.32% لِلْفَتَرَاتِ 1995-1991 و 2000-1996 و 2005-2001 عَلَى التَّوَالِي، مِمَّا يُشِيرُ إِلَى تَرَاجُعِ مُسْتَوَى الإِدَارَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَتَرَاجُعِ المُسْتَوَى التَّقْنِيِّ للاقْتِصَادِ خِلَالَ هَذِهِ الفَتَرَاتِ، مِمَّا أَدَّى بِالنَّاتِجَةِ إِلَى تَأْخِيرِ المَرَحَلَةِ التَّنْمُوِيَّةِ للاقْتِصَادِ .

إِلَّا أَنَّ مُعَامِلَ كِفَايَةِ الاسْتِثْمَارِ قَدْ أَبْدَى تَحَسُّناً مَلْحُوظاً خِلَالَ الفَتْرَةِ 2010-2006 حَيْثُ عَاوَدَ الإِرْتِفَاعُ إِلَى 3.15%.

الجَدُولُ (2-39) الإِنْتَاجِيَّةُ الحَدِّيَّةُ لرَأْسِ المَالِ

السَّنَوَاتِ	الإِنْتَاجِيَّةُ الحَدِّيَّةُ لرَأْسِ المَالِ
1995-1991	5.92%
2000-1996	2.50%
2005-2001	2.32%
2010-2006	3.15%

المصدر: البيانات واردة في المراجع التالية : المجموعات الإحصائية (1995، 2005، 2007، 2008، 2009، 2011)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

انخِفَاضُ مُعَدَّلَاتِ الاسْتِثْمَارِ أَدَّتْ إِلَى إِضْعَافِ جَانِبِ الطَّلَبِ عَلَى عُنْصُرِ العَمَلِ، الَّذِي يَنمو بِمُعَدَّلَاتٍ عَالِيَةٍ مِنَ النَاحِيَتَيْنِ الكَمِّيَّةِ والنَوْعِيَّةِ، وَأَدَّى إِلَى مُفَاقَمَةِ مُشْكِلَةِ البَطَالَةِ، واستمرارِ مُعَدَّلَاتِهَا مُرتَفَعَةً.

^١ ناصر، ربيع، بحث: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رؤية شبابية للاقتصاد السوري، ٢٠٠٥، ص (١٢).

3-2-2-4 المستوى التقني :

دور التكنولوجيا لا يقتصر على التأثير على حجم الطلب على القوة العاملة وإنما لها تأثير على تركيبة الطلب على القوة العاملة، فاستعمال التكنولوجيا يؤدي إلى نمو الطلب بوتيرة مختلفة حسب كل قطاع وحسب درجة اعتماده على التكنولوجيا، كما أن تطور استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى ظهور مهن جديدة وأدوات وتجهيزات تقنية متطورة لم تكن مستخدمة من قبل، وهذا يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيب الهيكلي للطلب في سوق العمل فتزداد الحاجة إلى العمالة المدربة والماهرة والمؤهلة بشكل كبير التي لا يمكن تأمينها إلا بوجود نظام تعليمي تدريبي منطوّر ومتقدّم يحاكي حاجات السوق المتغيرة ويستفيد من المنجزات التقنية المتطورة.¹

وبالتالي لنتمكن التكنولوجيا من الحد من ظاهرة البطالة لابدأ من تخفيض عدد ساعات العمل لامتناس قسم كبير من الفائض في العرض وإعداد البرامج لتدريب وتأهيل القوى العاملة للمحافظة عليها داخل المنشأة التي توسعت بفضل تطبيق التكنولوجيا إضافة إلى الاهتمام بالنظام التعليمي وربطه بسوق العمل، وفي الخصوصية السورية نلاحظ مايلي:

1. تحتل سورية المرتبة 87 من مجموعة 88 دولة، لجهة التقنية المعقدة في القيمة المضافة المحققة من الصناعات التحويلية عام 2010.²
2. تهيمن الصناعات الكثيفة العمالة ذات الكثافة المنخفضة على الصناعة في سورية وهو ما ينعكس سلباً على تركيب الطلب على اليد العاملة في الاقتصاد السوري.
3. انخفاض الطلب على خريجي العلوم والهندسة في سوق العمل، فشركات القطاع العام في سورية ليست كثيفة رأس المال الأمر الذي يحد من الطلب على التقنيين (R&D) المؤهلين وذوي الكفاءات العالية، كما أنها تقتصر وينعدم فيها عنصر البحث والتطوير .
4. يتألف القطاع الخاص الصناعي من منشآت تقليدية والتي نادراً ما تتجاوز حدود التوظيف العائلي وبذلك فإن الطلب على المهارات ذات الكفاءات العالية من قبل هذا القطاع محدود أيضاً، وقد بينت نتائج المسح الذي نفذته المكتب المركزي للإحصاء حول الطلب على القوة العاملة في 2005 سورية بأن 8,17 % من المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعات التحويلية تستخدم تكنولوجيا يدوية بينما 3.7 % منها تستخدم تكنولوجيا ميكانيكية والباقي 7.11 % تستخدم تكنولوجيا مؤتمتة.

¹ حسين، صطوف الشيخ، البطالة في سورية 1994-2004، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2007، ص(28).

² تقرير التنمية الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، UNIDO، 2010.

المبحث الرابع

التضخم الركودي والأزمة في سورية (2011-2014)

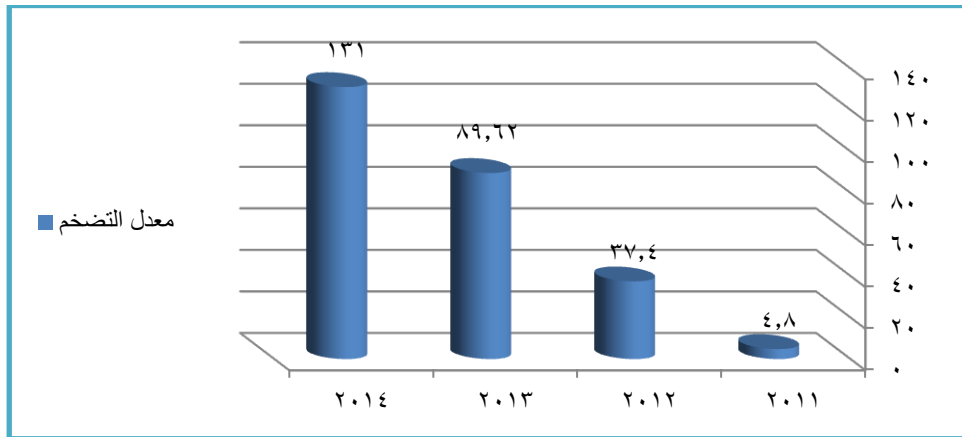
لم يعد خفياً على أحد مصطلح الأزمة في سورية، التي أطاحت بمعظم مكونات الحياة منذ بواكر عام 2011 وحتى وقتنا الراهن، مسببةً بشكل خاص أضراراً بالغةً في هيكلية الاقتصاد السوري، وقد ترافقت هذه الأضرار مع فرض عقوبات اقتصادية دولية شديدة على سورية، كما كان لعدم الكفاءة في إدارة السياسات الاقتصادية عموماً، والنقدية والمالية خصوصاً أثراً مباشراً في الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة السورية، الأمور التي أدت مجتمعةً إلى ارتفاع حاد في الأسعار، أي ارتفاع هائل في معدلات التضخم (تضخم جامح Hyper Inflation)، وارتفاع كبير في معدلات البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن انعكاسات هذه الأزمة لم تنحصر في الجانب الاقتصادي فحسب بل تخطتها بوحشية لتتطال الجانب الاجتماعي مؤديةً بدورها إلى تدهور مستوى الحياة المعيشية للمواطنين، جاعلةً أكثر من نصف الشعب السوري في عداد الفقراء.

4-1 التضخم في فترة الأزمة:

ارتفع معدل التضخم خلال فترة الأزمة إلى 40% عام 2012 ووصل إلى حوالي 90% - 131% خلال عامي 2013 - 2014 على التوالي.

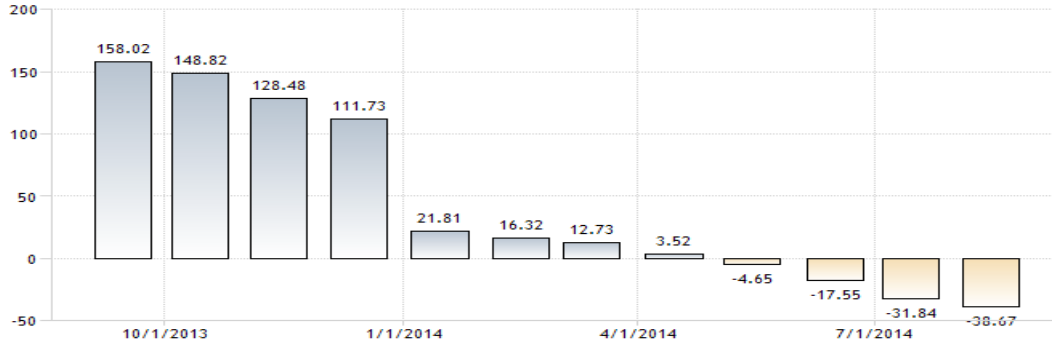
الشكل (2-17) معدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2011-2014



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية

والمؤشر الأكثر خطورة هو التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية، حيث يرجع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية إلى نقص الإنتاج وانخفاض القدرة على استيرادها وارتفاع أسعار المحروقات اللازمة للإنتاج الزراعي.

الشكل (2-18) مُعدّلات تضخّم أسعار الغذاء في الاقتصاد السوريّ



المصدر: www.ar.tradingeconomics.com/syria/food-inflation

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى تفاوت مُعدّلات التضخّم في أسعار السلع الغذائيّة حسب المناطق ودرجة خطورتها وقربها من مناطق النزاع، حيثُ أنّ تمزّق سلاسل العرض أدّت إلى زيادة كلفة البضائع تبعاً لمحدوديّة توافرها والمخاطر الأمنيّة ممّا أدّى بالضرورة لارتفاع أسعارها¹.

2-4 البطالة في فترة الأزمة:

نلاحظ ارتفاع مُعدّلات البطالة إلى 14.9% و37% خلال العامين 2011-2012 على التوالي كما هو وارد في تقرير المركز السوريّ للبحوث والسياسات، حيثُ بلغ عددُ العاطلين عن العمل حوالي 2.5 مليون عامل، ليصل عددُ العاطلين عن العمل إلى حوالي 3 مليون عامل أي ما يقدرُ بـ 47% عام 2013. أمّا بالنسبة لمُعدّلات البطالة في القطاع الخاصّ الذي يُشغلُ 3.6 مليون عامل فقد ارتفعت إلى أكثر من 75% نتيجة تراجع المشاريع الاستثماريّة بنسبة 50%، وقد أكّدت أبحاثُ المنتدى الاقتصاديّ السوريّ حول المصانع في سورية أنّ نسبة البطالة في القطاع الخاصّ تجاوزت 88% في نهاية عام 2013.

3-4 الأسباب الظاهريّة للتضخّم والبطالة:

من خلال استعراض مُعطيات الواقع الاقتصاديّ في ظلّ الأزمة الرّاهنة، يُمكننا إيجاز أهمّ الأسباب الظاهريّة، بما يلي :

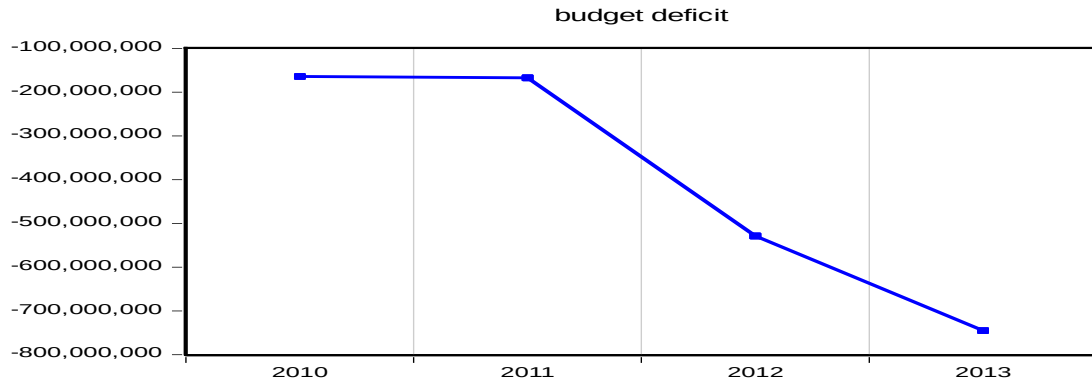
1-3-4 عجزُ الموازنة العامّة للدولة:

ارتفاع عجزِ الموازنة أدّى إلى زيادة التمويل بالعجز (الإصدار النقديّ والدّين العام)، وإلى ارتفاع مُماتلٍ في المُستوى العامّ للأسعار _ استناداً إلى النظريّة الكمية في النّقد _، وأدّى في نهاية المطاف إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنيّة.

¹ تقرير التحليل الإقليمي لسوريا عن الربع الثالث لعام 2014، مشروع تقييم القدرات ACAPS، جنيف، 13 تشرين الأول 2014، ص(19).

الشكل (2-19) تقديرات نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2010-2013

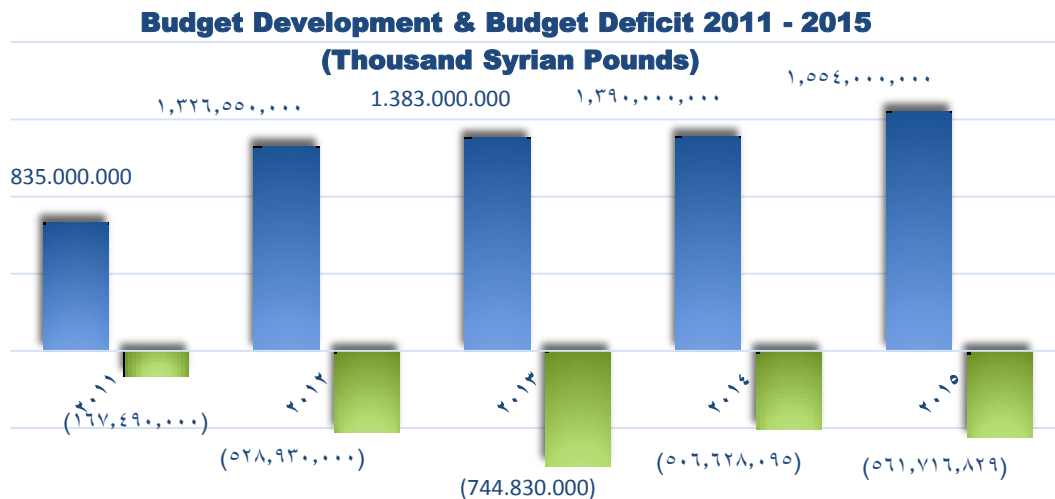


المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرة الدكتور ياسر مشعل بعنوان الأزمة السورية (مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي)، مؤتمر البعث الاقتصادي الأول، دمشق، 2014، ص(4).

ويوضح الشكّلين (2-18) و (2-19) ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 2.2% و 3.8% خلال عامي 2010-2011 على التوالي إلى 20% عام 2012، حيث بلغت قيمة العجز 528930000 ألف ليرة سورية، وصولاً إلى 29% عام 2013 بقيمة 744830000 ألف ليرة سورية. وبالرغم من زيادة رقم الإنفاق الحكومي العام* منذ بداية الأزمة، إلا أنه تراجع من حيث قيمته الحقيقية وذلك بعد النظر إلى انخفاض قيمة العملة السورية.

الشكل (2-20) تقديرات تطوّر عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2011-2015

بآلاف الليرات السورية



المصدر: مشعل، ياسر، مرجع سابق، ص(5).

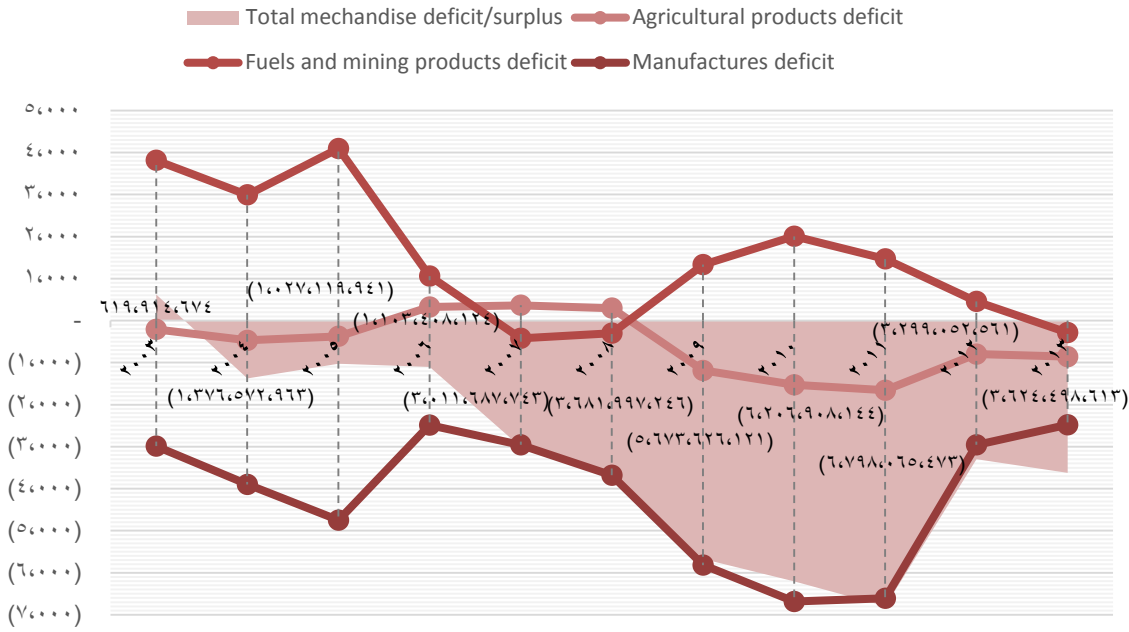
* واصلت الحكومة السورية دعم السلع الأساسية مثل الخبز والوقود بالرغم من الأزمة والعجز الكبير في الموازنة حيث بلغت الإعانات الحكومية حوالي 386 مليار ليرة سورية في عام 2012 و زاد الدعم إلى 499 مليار ليرة سورية في عام 2013.

4-3-2 زيادة عجز الميزان التجاري:

ناجم عن تراجع الإنتاج المحلي وبالتالي تراجع الصادرات واللجوء للاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي زاد من الطلب على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد مما أدى إلى ارتفاع أسعار الصرف، إضافة إلى أن سورية تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر إلى بيعها في سوقها المحلية بأسعار أعلى.

الشكل (2-21) تقديرات عجز الميزان التجاري خلال الفترة (2003-2013)

merchandise Deficit/Surplus 2003 - 2013
(Milion US Dollars)



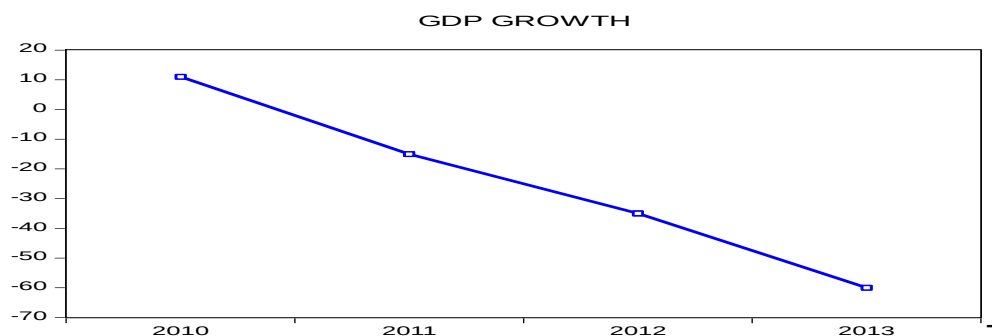
المصدر : مشعل، ياسر، مرجع سابق، ص(9).

خلال سنوات الأزمة 2011-2013 وصل عجز الميزان التجاري إلى 6206 مليون دولار أمريكي عام 2011، ثم انخفض إلى 3.624 مليون دولار أمريكي عام 2013، مدفوعاً بتداعيات الأزمة والعقوبات الاقتصادية التي شوّعت هيكل الصادرات والواردات وحرمت الميزان من الصادرات النفطية التي تُعتبر حامله الأساسي، وتعمق العجز بشكل أساسي في المواد المصنعة التي تُعتبر مسؤولة بالدرجة الأولى عن ما يزيد على 68% من العجز في الميزان التجاري.

4-4 الأسباب الحقيقية لزيادة معدلات التضخم والبطالة:

الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع كل من معدلي التضخم والبطالة تكمن في أن الاقتصاد السوري مع بدء الأزمة في سورية قد واجه ظروفاً صعبة تتمثل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض معدل نمو الناتج إلى 15%- و 35%- و 60%- خلال السنوات 2011-2012-2013 على التوالي.

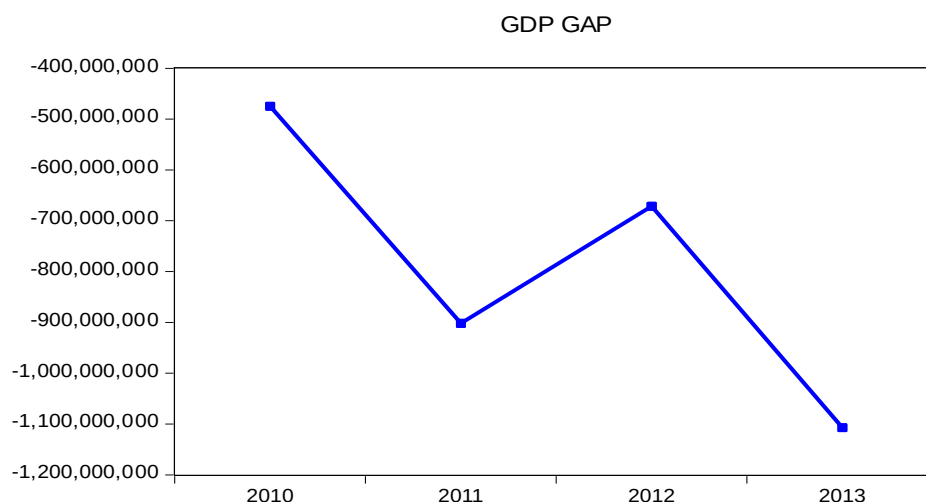
الشكل (2-22) تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة خلال الفترة 2010-2013



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على بحث الدكتور أكرم حوراني بعنوان: مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية، جامعة دمشق، 2014، ص(6).

وقدّرت فجوة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في نهاية عام 2013 بحوالي (1,107,279,861) ألف ليرة سورية بعد أن بلغت (474,824,442) ألف ليرة عام 2011 .

الشكل (2-23) تقديرات فجوة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2013



المصدر : مشعل، ياسر، مرجع سابق، ص(12).

ولتكون الصورة أكثر إيضاحاً سنعمل على تحليل الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

4-4-1 التركيب القطاعي للناتج المحلي بأسعار 2000 الثابتة:

نلاحظ من الجدول (2-40) أن الخسائر لحقت كلّ قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، وتركزت بشكل أساسي في ثلاث قطاعات هي: قطاع التجارة الداخلية، وقطاع النقل والاتصالات، وقطاع الصناعة والتعدين، التي كانت تشكل 53% من الناتج المحلي لعام 2010.

الجدول(2-40) تقديراتُ الناتج المحليّ الإجماليّ حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2013
بمليارات الليرات السوريّة

الأعوام	2010	2011	2012	2013
الزراعة	240	263	227	154
الصناعة	286	241	110	36
البناء والتشييد	52	59	33	18
تجارة الجملة والمفرق	297	263	164	78
النقل والاتصالات	191	158	108	87
المال والتأمين والعقارات	80	87	56	31
الخدمات الحكومية	207	228	190	132
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	59	60	53	45

المصدر:

1. نصر، ربيع، وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية ، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، دمشق، كانون الثاني، 2013 ، ص(36).

2. تقرير سورية (الاغتراب والعنف)، تقرير منجز من قبل المركز السوري لبحوث السياسات بدعم من وكالة الأونورا، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة في دمشق، دمشق، آذار، 2015، ص(16)

نلاحظ من الجدول السابق الآتي:

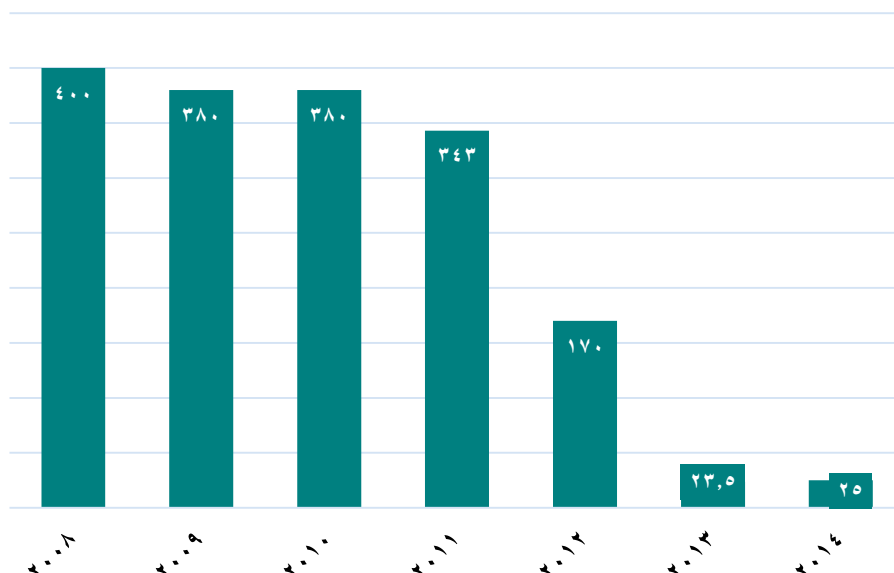
1. انخفاض الناتج الحديّ لقطاع النقل والاتصالات إلى 87 مليار ليرة سورية عام 2013 بعد أن كان 191 مليار عام 2010، في الوقت ذاته انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية من 297 مليار ليرة عام 2010 إلى 78 مليار عام 2013، نتيجة تأثره بالمخاطر الأمنية التي تتعرض لها وسائل النقل المختلفة إضافة إلى انخفاض نشاط الموانئ نتيجة الظروف الداخلية والعقوبات الاقتصادية.

2. قطاع الصناعة الاستخراجية: عانى قطاع النفط من خسائر ضخمة نتيجة العقوبات وانسحاب الشركات الأجنبية وفقدان سيطرة الدولة على منابع هامة للنفط إضافة إلى صعوبات النقل وعدم القدرة على استثمار منابع النفط الجديدة، فقد تراجع إنتاج النفط إلى 23.5 ألف برميل في اليوم عام 2013، بعد أن كان 400 ألف برميل في اليوم عام 2008 (انظر الشكل(2-24))، مما أدى إلى خسارة الاقتصاد لأحد أهم مصادر القطع الأجنبي، فقبل الأزمة كان أكثر من 90% من صادرات النفط السوريّة تتجه إلى دول الاتحاد الأوروبي، وما تبقى يذهب إلى تركيا، إلا أن حظر واردات النفط أجبر شركات النفط الحكومية على إيجاد أسواق جديدة وهذا الأمر لم يكن باليسير.

كما أنَّ التأثيرَ المالي للعقوبات خفضَ القدرةَ على التَّمويل العامِّ للواردات، وبالتالي أدَّى لانخفاض في عددِ السِّلَع التي تدخل البلاد وارتفاع أسعارها، إضافةً إلى أنَّ النِّقص في مصادر الطَّاقة أدَّى إلى زيادة تكاليف إنتاج ونقلِ السِّلَع المحليَّة ممَّا أدَّى إلى تفاقم ارتفاع الأسعار.

الشَّكل (2-24) إنتاج النِّفط خلال الفترة 2010 - 2014

Oil production (Thousand Barrel/Day)



المصدر : مشعل، ياسر، مرجع سابق، ص(14).

3. قِطَاع الصَّنَاعَةِ التَّحْوِيلِيَّة: تراجعُ النَّاتِجِ المحليِّ الإجماليِّ لِقِطَاع الصَّنَاعَةِ التَّحْوِيلِيَّة نتيجةَ تعرضِ المُنشآتِ والآلاتِ والبُنَى التَّحْنِيَّةِ إلى الدَّمَارِ، إضافةً إلى تفشي حالات السرقة والنَّهبِ وخطْفِ أربابِ العمل، هذا بالإضافة إلى العقوبات على التَّحويلات الماليَّة وارتفاع تكلفَةِ المُستورَداتِ مِنَ السِّلَع الوسيطة والرَّأسماليَّة واختناقات النِّقلِ وتأمينِ المَوادِ الأوَّلِيَّة داخلياً وخروجِ رؤوس الأموالِ والمُعَدات والآلات في حالات أخرى إلى خارج البلاد .

بَلَغَتْ قيمةُ الأضرارِ المُباشرة وغير المُباشرة التي لحقت بالقِطَاع العامِّ الصَّنَاعِي /١٥٥,٣٥٤/ مليون ل.س وفق القيمِ الدَّفترِيَّة حتَّى نهاية عام 2013، وتتضاعفُ قيمةُ الأضرارِ باحتسابها وفق القيمةِ الاستبداليَّة^١.

4-4-2 الناتج المحليِّ الإجماليِّ حسب بنود الإنفاق:

انعكس الأثر الاقتصاديُّ للأزمة بشكلٍ غيرٍ متناسبٍ على جوانبِ الإنفاقِ مِنَ النَّاتِجِ المحليِّ الإجماليِّ على النُّحو المُبيِّن في الجدول (2-41).

^١ تقرير صادر عن وزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية ، آذار ، 2014.

الجدول (2-41) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق خلال الفترة 2011-2013

بمليارات الليرات السورية

الأعوام	2010	2011	2012	2013
الاستهلاك العام	255	283	236	172
الاستهلاك الخاص	955	910	739	633
اجمالي الاستهلاك	1210	1193	975	805
الاستثمار العام	142	113	49	22
الاستثمار الخاص	191	172	51	41
اجمالي الاستثمار	333	285	100	63
الصادرات	399	372	179	115
الواردات	483	530	333	403
صافي التجارة الخارجية	-84	-158	-154	-288

المصدر:

1. نصر، ربيع، وآخرون، مرجع سابق، ص(40).

2. تقرير سورية (الاغتراب والعنف)، مرجع سابق، ص(26).

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1. ارتفاع مستويات الاستهلاك العام نتيجة ما يلي:

- تبني الحكومة السورية لسياسة مالية توسعية عن طريق زيادة رواتب وأجور القطاع العام وزيادة معدلات التوظيف.

- الارتفاع الضخم في التمويل العسكري والعمليات الأمنية*.

- إعادة إصلاح أضرار البنية التحتية والتجهيزات.

2. انخفاض الاستهلاك الخاص نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

3. تقلص الاستثمار بحدّة، حيث تراجع الاستثمار العام نتيجة تركيز السياسة المالية على التوسع في

الإنفاق الجاري، وبلغت نسبة الاستثمار العام والخاص ٧% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة توقف

عجلة الإنتاج في مناطق شاسعة مما خلق نقصاً في العرض المحلي للسلع.

ارتفاع الاستهلاك العام وانخفاض الاستثمار أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وعلى خلق فرص

عمل ونقص في الإيرادات وارتفاع ملحوظ في العجز المالي الذي يمول بشكل رئيسي من الدين الداخلي

مما أدى إلى التأثير على المستوى العام للأسعار.

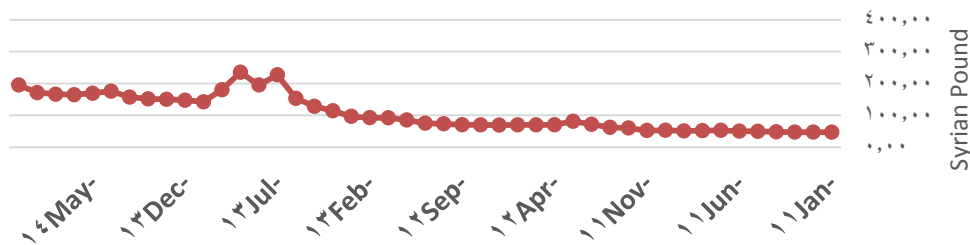
* الانفاق العسكري غير مدرج في حسابات الناتج المحلي الإجمالي لأن ميزانية الانفاق العسكري لا تدرج ضمن حسابات الناتج.

4. **الميزان التجاري:** يُعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الأكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من قبل شركائها التجاريين على النحو الموضح سابقاً، حيث تراجعت الصادرات والواردات كنتيجة للعقوبات والصعوبات التي تواجه عملية الاستيراد وانخفاض الطلب المحلي والدمار الذي لحق بالطاقات الإنتاجية.

4-5 تأثير السياسة النقدية:

السياسة النقدية في سورية لم تنجح في أن تكون أكثر فاعلية في التدخل لمواجهة الأزمة على الرغم من وجود احتياطات كبيرة للنقد الأجنبي مع بداية الأزمة السورية، ففي عام 2010 كان سعر صرف الليرة السورية 45 ل.س/ دولار، وقد دفعت الأزمة المصرف المركزي إلى تخفيض قيمة العملة حيث سجل السعر الرسمي للصرف ارتفاعات بدأت في عام 2011 بسعر 47.13 بتاريخ 2011/3/1، ليصل إلى 55.89 ل.س في 2011/12/28، ثم إلى 68.48 ل.س في 2012/1/1 (خُفض بحوالي 67% حتى بداية 2012)، وإلى 77.74 ل.س في 2012/12/31، ليسجل في عام 2013 ما قيمته 79.78 ل.س في كانون الثاني، ثم إلى 93.11 ل.س في شهر نيسان و140 في نهاية عام 2013، وذلك بهدف الحد من المضاربة على العملة الوطنية إضافة إلى تشجيع الصادرات غير النفطية، إلا أن هذا لم يساعد على نقادي نشوء سوق صرف موزاي غير رسمي.

الشكل (2-25) تطور سعر الصرف الرسمي خلال الفترة 2011-2014



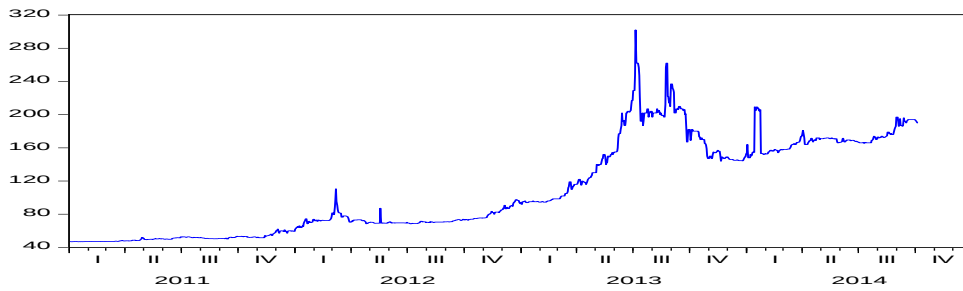
المصدر : مشعل، ياسر، مرجع سابق، ص(10).

أما سعر الصرف غير الرسمي مع بداية الأزمة سجل ما بين 50 و 57 ل.س حتى نهاية 2011، وهذا الارتفاع كان نتيجة استمرار وجود بعض عوامل القوة في الاقتصاد السوري من ناحية، إضافة لتدخلات المصرف المركزي في جانب عرض الدولار لإبقاء نوع من التوازن في سوق الصرف، إلا أن بداية تراجع سعر الصرف تعمقت في عامي 2012 و 2013، فقد سجل في عام 2012 ارتفاعات وصلت إلى 108 ل.س في شباط (تراوح وسطي سعر الصرف في ذلك العام ما بين 70 إلى 99 ل.س)، في حين سجل هذا السعر أرقاماً غير مسبقة عام 2013 فقد وصل إلى نحو 300 ل.س في شهر حزيران أي بارتفاع نحو 500% عما كان عليه ببداية الأزمة.

اتسمت أسعار الصرف منذ شهر آب 2013 ولغاية شهر آذار 2014 بالاستقرار النسبي مع هبوط في نهاية عام 2013 واستقرار عند حدود 150 ل.س. وهذا الاستقرار يمكن أن يعزى إلى مجموعة من

العوامل السّياسيّة والعسكريّة الإيجابيّة أكثر ممّا يعود لعوامل اقتصاديّة. بل على العكس لعبت العوامل الاقتصاديّة بعد هذه الفترة من الاستقرار النّسبيّ على دفع سعر الصّرف للارتفاع من جديد. اتّسمت أسعار الصّرف بعدم الاستقرار مع بداية الشهر الرّابع من عام 2014 حيث بدأت أسعار الصّرف بالارتفاع تدريجيّاً لتلامس عتبة 165 ثمّ تلا هذا الارتفاع قفزتين نوعيتين 165-175 و 175-184. ومع تدخّل البنك المركزيّ عاودت أسعار الصّرف للانخفاض مع ظاهرة جديدة هي مُمانعة أسعار الصّرف للانخفاض تحت عتبة 164 رغم كلّ محاولات البنك المركزيّ لتخفيضه تحت هذا الحد.

الشكل (2-26) تطوّر سعر الصّرف بأسعار السّوق خلال الفترة 2011-2014



المصدر : مشعل، ياسر، دراسة لواقع سعر صرف الليرة السورية ، 2015، بحث غير منشور، ص(4).

يُمكن تقسيم أسباب التّراجع في سعر صرف العملة الوطنيّة إلى أسباب اقتصاديّة حقيقيّة، فالاتّجاه العامّ النّصاعديّ لسعر الصّرف يعكسُ تدهور المُتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة من عجز للموازنة العامّة للدولة وعجز لميزان المدفوعات وتراجع لمستويات النّاتج المحليّ.

وأسباب تتعلّق بحركة الطلب والعرض اليومي*، حيث أدّى ارتفاع تقلّبات المُتغيّرات الاقتصاديّة الأساسيّة وارتفاع حالة عدم التّأكد في الاقتصاد إلى زيادة عدد تجار اقتناص الفرص والمضاربين مع أخذهم اتّجاهاً للتّجمع والتّعامل بشكلٍ أوسع وأكثر تأثيراً في السّوق.

بالإضافة لأسباب إداريّة وتقنيّة تتعلّق بتدخلات البنك المركزيّ وآليات عمل الحكومة ككل، فقد اتّخذت قرارات في بداية الأزمة وتم التّراجع عنها بعد ذلك، لكنها ألقت بثقلها على الوضع التجاريّ والنّفديّ وفي مقدمتها قرار تعليق استيراد السّلع التي تزيد نسبُ رسومها الجمركيّة عن 5% في 2011/9/25.

وأسباب خارجيّة متمثّلة في قرارات المقاطعة والعقوبات الاقتصاديّة (الأوروبية والأميريكية والعربية) والعقوبات المصرفيّة، وذلك ساهم في تراجع حصيلة القطع الأجنبيّ من تصدير السّلع الرّئيسيّة سواء النفط والمواد الخام الأخرى أو صادرات القطاع الخاصّ الصناعيّة، وارتفاع كُلف عمليّات الاستيراد.

* من ناحية الطلب نلاحظ أنّ تمويل المستوردات سجل ارتفاعاً في عام 2011 بنسبة 18,8% عن عام 2010 قبل أن يعود لينخفض في 2012 بشكل حاد بما نسبته 78,4% مقارنة بعام 2011، بالإضافة إلى شراء الدولار من قبل الأفراد من غير التجار والصناعيين بدافع المضاربة والاكتناز والتحوط من المستقبل وللحفاظ على قيمة مدخراتهم خوفاً من فقدان قيمتها الشرائية، ولتمويل عمليات السفر خارج القطر، و تحويل جزء كبير من حسابات المستثمرين ورجال الأعمال إلى الخارج نتيجة الوضع الاقتصادي والأمني غير المستقر. ومن ناحية العرض نلاحظ تراجع عائدات السياحة التي كانت تشكل قبل الأزمة نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الصادرات السورية الإجمالية بنسبة 11,2% بين عامي 2010 و 2011 وإلى تراجع حاد بنسبة 97% بين عامي 2011 و 2012 وفق تقرير هيئة ترويج الصادرات حيث سجلت في عام 2012 فقط (185) مليون دولار نتيجة توقف الصادرات النفطية والتراجع الحاد في صادرات القطاع الخاص نتيجة توقف العديد من المصانع وبخاصة المنتجة للألبسة والمواد الغذائية إضافة لزيادة الطلب المحلي عليها. وتراجع تحويلات السوريين من الخارج لأسباب عديدة في مقدمتها سفر الكثير من العائلات السورية التي كانت تحول لهم هذه الأموال إلى الخارج وإلى الوضع الأمني والاقتصادي، وتراجع المبيعات الحكومية من النفط الخام والمواد الخام الزراعيّة والصناعيّة نتيجة الوضع الأمني ومشاكل النقل والشحن والعقوبات الاقتصاديّة المفروضة على الصادرات الحكومية والتي كانت رافداً كبيراً للقطاع الأجنبي، وضعف عوائد الاستثمارات السورية في الخارج وتجميد أرصدة وحسابات شركات حكومية عديدة.

يمكن إرجاع معاناة اقتصادنا الوطني من ظاهرة التّضخّم الرّكوديّ إلى مجموعةٍ من العوامل والتي يُمكن تقسيمها على النحو التّالي:

1. تراجع مُعدّلات الاستثمار: لُوحظ ضَعْفُ الاستثمار بشقيه العامّ والخاصّ ولاسيّما منذ منتصف الثّمانينات وخاصّةً في القِطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، ممّا أدّى إلى الضّغط على سوق العمل من جانب الطّالب، فوفق كفاءة الاستثمارات في التّشغيل خلال الفترة 1991-2010 _ بغض النّظر عن عرض العمالة وطبيعتها من ناحية الكفاءة والمهارة _ نحن بحاجةٍ إلى استثماراتٍ من النّاتج بحدود 45 إلى 50% لمدة خمس سنواتٍ لتشغيل كامل العاطلين عن العمل والقادمين الجُدد إلى سوق العمل، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه النّسبة لم تتحقّق إلّا في الصين.
2. تراجع الإنتاجيّة الحديثة لرأس المال يَعمّس تراجع حصّة العامل من رأس المال، وتراجع البيئة الاستثماريّة، والدّور السّلبّي للسياسات الاقتصاديّة المتبعة في عَدَم تشجيع إقامة المشاريع غير التّقليديّة، بالإضافة إلى عَدَم تعويض إهلاك المَخزون من السّلع الرّأسماليّة.
3. ضعف مُعدّلات الإنتاجيّة ممّا أدّى إلى الضّغط على سوق العمل، وزيادة مُعدّلات البطالة في الاقتصاد السّوريّ.
4. ارتفاع حصّة الادخار من الدّخل المُتاح المُمكن التّصرف فيه وانخفاض حصّة الاستهلاك .
5. ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الاستثمار أثر بشكلٍ سلبيّ على النّمُو الاقتصاديّ وعلى خَلق فرص عمل جديدة، ونقصٍ في الإيرادات وارتفاع ملحوظٍ في عَجَز المُوازنة العامّة للدولة .
6. زيادة عَجَز المُوازنة العامّة للدولة الذي أدّى بدوره إلى زيادة التّمويل بالعجز (الإصدار النقدي والدّين العام)، وإلى ارتفاع مُماثل في المُستوى العامّ للأسعار استناداً إلى النّظرية الكميّة في النّقد ، والذي أدّى في نهاية المطاف إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنيّة.
7. زيادة عجز الميزان التّجاريّ وذلك نتيجة تراجع الإنتاج المحليّ وبالتالي تراجع الصّادرات واللجوء للاستيراد لتغطية الحاجات الأساسيّة للاقتصاد الوطنيّ ممّا زاد من الطّلب على العُملة الأجنبيّة بغرض الاستيراد وبالتالي ارتفاع أسعار الصّرف. وهذا يعني أيضاً أنّ سورية تستورد مجموعةً من السّلع والخدمات التي تأتي بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر إلى بيعها في سوقها المحليّة بأسعارٍ أعلى.
8. ارتفاع تكاليف الإنتاج المحليّة والمُستوردة وتكلفة وحدة النّاتج من الأجر ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار المُنتجات المحليّة في السّوق الدّاخلية وانخفاض تنافسيّتها في الأسواق الخارجيّة، فضلاً عن معاناة اقتصادنا من ظاهرة التّضخّم المُستورد.
9. انخفاض تنافسيّة المُنتجات المصنّعة في الاقتصاد، ممّا أدّى إلى تدهور شروط التّبادل التّجاريّ مع العالم الخارجيّ وانخفاض المُكوّن الرّأسماليّ في هذه المُنتجات، ومنّ المعلوم أنّ زيادة المُكوّن الرّأسماليّ في الإنتاج يؤدي إلى خلق قيم مضافةٍ أعلى، وإلى أسعارٍ أعلى في السّوق الدّوليّة، وتالياً، إلى تحسين ظروف سوق العمل وتخفيض مُعدّلات البطالة وزيادة مُعدّلات التّشغيل.
10. تراجع الدّولة عن دورها في التّوظيف، وخاصة التّوظيف الملزم للدولة لبعض الاختصاصات الجامعية وما قبل الجامعية، أدّى إلى تفاقم مشكلة البطالة وخاصة في السّنوات الأخيرة.

الفصل الثالث

دراسة طبيعة العلاقة بين التّضخم الرّكوديّ والعوامل المُسببة له في الاقتصاد السّوريّ

تبيّن لنا من تحليل التّضخم الرّكوديّ في الاقتصاد السّوريّ خلال الفترة 1991-2010، ومن رصد الأسباب والعوامل التي أنتجت هذه الظاهرة، أنّه لا يمكن التّأكيد بأنّ هناك عاملٌ محدّدٌ بعينه يسبب التّضخم الرّكوديّ في هذا الاقتصاد، بل يُمكن القول بأنّ مُختلف العوامل تتضافر في إنتاجه.

وبالعودة إلى السّياق النّظريّ والتحليليّ فإنّ هناك عواملٌ ماليّةٌ ونقديةٌ بالإضافة إلى التّجارة الخارجيّة قد ساهمت في ظهور ضغوط الرّكود التّضخميّ وتطورها، وفي الحقيقة لم يكن واضحاً اتّجاه العلاقة بين مُختلف عناصر العوامل الرّئيسيّة وبيّن مُعدّل التّضخم الرّكوديّ.

تستهدف الدّراسة في هذا الفصل اختبار وجود علاقةٍ طويلة الأجل بين التّغيّرات في مُعدّل الظاهرة قيد الدّراسة ومحدداتها المُعتمدة من خلال اختبار التّكامل المُشترك، واختبار وجود علاقةٍ قصيرة الأجل وتحديد اتّجاه العلاقة السببيّة بين المتغيّرات الدّاخلية في النموذج باستخدام اختبار السببيّة لـ Granger .

ومن أجل تقدير النّماذج المُعتمدة في هذه الدّراسة في الأجلين الطّويل والقصير فقد تمّ استخدام بياناتٍ سنويّةٍ للفترة (1991-2010) من المجموعة الإحصائيّة السّوريّة وبيانات مصرف سورية المركزيّ، وقد كان من المفيد استخدام بياناتٍ فصليةٍ إلّا أنّ البيانات المنشورة عن أغلب المتغيّرات سنويّة في الغالب.

المبحث الأوّل

التّضخم الرّكوديّ وتكاليف الإنتاج

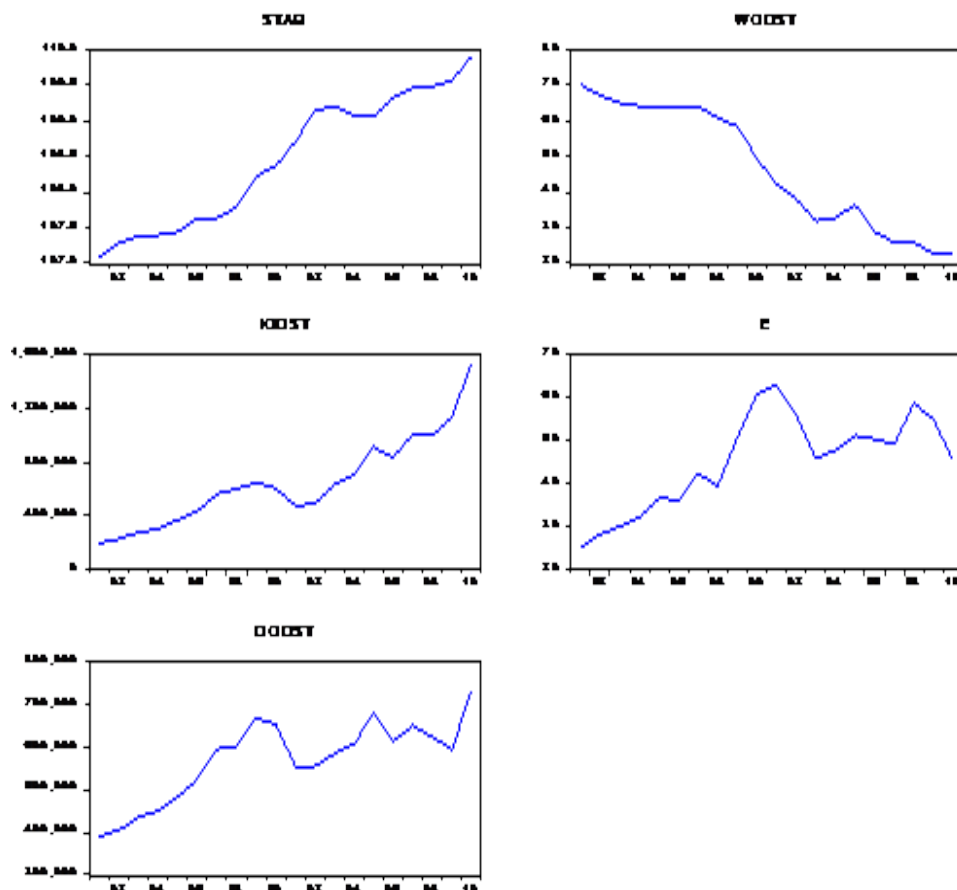
يستهدف المبحث قياس العلاقة السببيّة واتّجاهها بين تكاليف الإنتاج المحليّة (DCOST) والمستوردة (ICOST) وتكلفة وحدة النّاتج من الأجر (WCOST) وسعر صرف (E) وبين مُعدّل التّضخم الرّكوديّ (STAG) في الاقتصاد السّوريّ خلال الفترة 1991-2010، وللتعرّف على مدى وجود علاقةٍ بين المتغيّرات اعتمدنا على برنامج Eviews8 لتحليل هذه العلاقة.

بعد عدّة محاولاتٍ لاختيار النموذج فقد تبيّن أفضلية الصّيغة اللوغاريتمية، لذا قمنا بتحويل السّلاسل المدروسة إلى الصّيغة اللوغاريتمية لإجراء الاختبارات المناسبة، وكما هو شائع في الدّراسات الاقتصاديّة يتمّ استخدام القيمة اللوغاريتمية للمتغيّرات لأنّها طريقة مناسبة لها إيجابياتٍ منها إزالة الاتّجاه الأسّي للمتغيّر أو أيّ اتّجاهاتٍ حادة، وكذلك إمكانية تحويل صيغة النموذج إلى الصّيغة الخطيّة إذا كان النموذج صيغته الأصليّة غير خطيّة.

الخطوة الأولى في عمليّة تحليل السّلاسل الزّمنيّة هو رسم مُشاهدات المتغيّرات لمعرفة الاتّجاه العامّ لها والرّسم البيانيّ أدناه يبيّن الخصائص المُهمّة للسّلاسل الزّمنيّة قيد الدّراسة، حيثُ يلاحظ من الشّكل (1-3)

أنها غير مُستقرة فهي تأخذ اتجاهاً عاماً صاعداً، في حين تأخذ سلسلة وحدة الناتج من الأجر (WCOST) اتجاهاً عاماً هابطاً، ممّا يدل على عدم سكون السلاسل الزمنية المدروسة، ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر إجراء الاختبارات الخاصة باستقرار السلاسل.

الشكل (1-3) الاتجاه العام لسلاسل تكاليف الإنتاج



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-1 اختبار التوزيع الطبيعي : يلاحظ من الجدول (1-3) مايلي :

1. اختبار التناظر Skewness: قيمة إحصائية Skewness المحسوبة أصغر من 0 لكل من السلاسل المدروسة باستثناء (ICOST)، ومنه فإن السلاسل غير متناظرة وملتوية نحو اليسار، في حين أن إحصائية Skewness لسلسلة تكاليف الإنتاج المستوردة بلغت $SK = 0.866697 > 0$ ، وبالتالي فإن السلسلة غير متناظرة وملتوية نحو اليمين.

2. اختبار التفرطح Kurtosis: بما أن إحصائية Kurtosis المحسوبة لكل من السلاسل المدروسة باستثناء (ICOST) أصغر من 3 فالمنحنيات متحدبة نحو الأسفل، في حين أن إحصائية Kurtosis لسلسلة تكاليف الإنتاج المستوردة بلغت $KU = 3.431355 > 3$ ، وبالتالي فإن المنحنى متفرع نحو الأعلى.

3. اختبار Jarque-Bera: لاختبار فرضية العدم التَّالية (السَّلسلة ذات توزيع طبيعي: H_0)، فَمَنَّا بحساب إحصائية Jarque-Bera، وقد تَبَيَّن أنَّ قيمة J-B المَحسوبة أصغر من 5.99 لكافة السَّلاسل وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أنَّ السَّلاسل ذات توزيع طبيعيٍّ، وما يؤكد على أنَّ السَّلاسل المدروسة تأخذ شكل التَّوزيع الطَّبيعيِّ هو مُستوى الاحتمالية (Probability) حيثُ نلاحظ أنَّ: $Prob. > 0.05$

الجدول (1-3) اختبار التَّوزيع الطَّبيعيِّ لسلاسل تكاليف الإنتاج

ICOST	WCOST	DCOST	E	STAG	
647204.9	46.69937	568820.0	45.17589	108.4583	Mean
602665.5	45.71085	593248.9	46.78986	108.5331	Median
1540656.	69.90000	729770.0	62.99582	109.8999	Maximum
194718.0	22.70908	390191.9	25.10000	107.1000	Minimum
341965.1	17.42162	94213.74	11.13429	0.925638	Std. Dev.
0.866697	-0.066761	-0.462368	-0.220986	-0.050296	Skewness
3.431355	1.336176	2.320586	2.013458	1.453352	Kurtosis
2.658937	2.321782	1.097283	0.973838	2.001865	Jarque-Bera
0.264618	0.313207	0.577734	0.614517	0.367537	Probability

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-2 اختبار الارتباط الذاتي للسَّلاسل الزَّمنية:

للكشف عمَّا إذا كانت السَّلسلة محل الدِّراسة مستقرَّة أم لا نستخدم دوال الارتباط الذاتي Autocorrelation ودوال الارتباط الجزئي Partial Correlation، وبعد أن تمَّ استخراج هذه القيم لكلِّ السَّلاسل كما هو موضَّح في الجدول (2-3)، تبيَّن أنَّ مُعظم هذه الدَّوال وعند مجموعة كبيرة من الفجوات تقع خارج مجال الثَّقة، أي أنَّها تختلف معنوياً عن الصَّفر، وبالتالي يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيَّرات والسَّلاسل غير مُستقرَّة، حيثُ نلاحظ أنَّ قيمة احتمالية Q-stat أقل من 0.05.

الجدول (2-3) دوال الارتباط الذاتي لسلاسل تكاليف الإنتاج

دالة الارتباط الذاتي للسَّلسلة WCOST

دالة الارتباط الذاتي للسَّلسلة STAG

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.877	0.877	17.808	0.000	
2	0.740	-0.12...	31.192	0.000	
3	0.607	-0.05...	40.730	0.000	
4	0.454	-0.17...	46.410	0.000	
5	0.309	-0.06...	49.203	0.000	
6	0.184	-0.02...	50.264	0.000	
7	0.023	-0.27...	50.282	0.000	
8	-0.14...	-0.16...	51.010	0.000	
9	-0.28...	-0.13...	54.332	0.000	
1...	-0.39...	0.021	61.178	0.000	
1...	-0.44...	0.080	70.948	0.000	
1...	-0.44...	0.074	82.051	0.000	

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.853	0.853	16.861	0.000	
2	0.726	-0.00...	29.741	0.000	
3	0.600	-0.06...	39.053	0.000	
4	0.453	-0.15...	44.696	0.000	
5	0.300	-0.13...	47.333	0.000	
6	0.174	-0.01...	48.290	0.000	
7	0.036	-0.14...	48.333	0.000	
8	-0.12...	-0.20...	48.867	0.000	
9	-0.25...	-0.11...	51.488	0.000	
1...	-0.35...	-0.03...	57.088	0.000	
1...	-0.41...	0.060	65.392	0.000	
1...	-0.43...	0.039	75.605	0.000	

دالة الارتباط الذاتي للسلسلة DCOST

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.666	0.666	10.286	0.001
		2 0.489	0.080	16.125	0.000
		3 0.318	-0.06...	18.741	0.000
		4 0.105	-0.19...	19.047	0.001
		5 0.069	0.116	19.186	0.002
		6 -0.06...	-0.15...	19.303	0.004
		7 -0.08...	0.043	19.529	0.007
		8 -0.09...	-0.04...	19.881	0.011
		9 -0.07...	0.102	20.075	0.017
		1... 0.041	0.106	20.147	0.028
		1... -0.04...	-0.21...	20.235	0.042
		1... -0.18...	-0.33...	22.183	0.036

دالة الارتباط الذاتي للسلسلة ICOST

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.698	0.698	11.278	0.001
		2 0.532	0.088	18.196	0.000
		3 0.395	-0.00...	22.236	0.000
		4 0.237	-0.11...	23.780	0.000
		5 0.166	0.039	24.585	0.000
		6 0.032	-0.15...	24.617	0.000
		7 -0.01...	0.030	24.627	0.001
		8 -0.06...	-0.04...	24.776	0.002
		9 -0.05...	0.079	24.900	0.003
		1... -0.03...	0.015	24.940	0.005
		1... -0.09...	-0.14...	25.399	0.008
		1... -0.19...	-0.21...	27.535	0.006

دالة الارتباط الذاتي للسلسلة E

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.770	0.770	13.748	0.000
		2 0.510	-0.20...	20.109	0.000
		3 0.323	0.020	22.815	0.000
		4 0.190	-0.03...	23.810	0.000
		5 0.081	-0.05...	24.005	0.000
		6 -0.02...	-0.09...	24.027	0.001
		7 -0.06...	0.076	24.169	0.001
		8 -0.19...	-0.33...	25.505	0.001
		9 -0.28...	0.033	28.701	0.001
		1... -0.30...	-0.01...	32.706	0.000
		1... -0.21...	0.162	35.049	0.000
		1... -0.17...	-0.17...	36.642	0.000

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

3-1 اختبار جذر الوحدة Unit root test:

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية المدروسة خلال الفترة (1991-2010) للتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استعمالها لدراسة استقرار السلاسل مثل اختبار Dickey-Fuller (DF)، أو Augmented (ADF)، أو Dickey-Fuller، أو اختبار Phillips-Perron (PP)، أو اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS).

سنكتفي بالاختبار الأخير (KPSS) لاختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود جذر الوحدة (السلسلة الزمنية مستقرة: H_0)، وذلك عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (first Difference) باستخدام الحد الثابت (Intercept) والمقطع والاتجاه العام (Trend and Intercept)، وهذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP)، في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين حيث اقترح كل من "Schmidt-Shin" و "Kwiatkowski-Phillips" عام 1992 أنموذجاً باستخدام مضاعف لاغرانج LM يختبر استقرارية السلاسل عبر الخطوات التالية:

1. بعد حساب كلٍّ مِنْ أنموذجي الانحدار الذاتيِّ مع وجود الثَّابت، والانحدار الذاتيِّ مع وجود مركبة الاتجاه العامِّ المُستخدمة مِنْ قبل ADF على الشَّكل التَّالي¹:

• مع وجود ثابت $\nabla Y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

• مع مركبة اتجاه عامٍّ وثابت $\nabla Y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$

نقوم بحساب المجموع St حيث: $st = \sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2$

2. حساب التَّباين طويل الأجل S_t^2 المُعتمد على أنموذج PP، وذلك على الشَّكل التَّالي:

3. حساب إحصائية LM:

فإذا كانت إحصائية LM المحسوبة أكبر مِنْ المُجدولة نرفضُ فرضية العدم (السَّلسلة مستقرّة) وقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) كما هو موضَّح بالجدول (3-3) بأنَّه يُمكن رفض فرضية العدم بالنَّسبة للمتغيَّرات عند المُستوى، أي أنَّ المتغيَّرات بها جذر وحدة، وهي غير مُستقرّة عند المُستوى، ولا يُمكن رفضها بالنَّسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيَّرات، ممَّا يعني أنَّ هذه المتغيَّرات متكاملة مِنْ الرُّتبة (1)l.

الجدول (3-3) اختبار استقرار السَّلاسل الزَّمنية لتكاليف الانتاج

درجة التَّكامل	الفرق الأوَّل		المُستوى		السَّلسلة الزَّمنية
	ثابت واتَّجاه عامٍّ	ثابت فقط	ثابت واتَّجاه عامٍّ	ثابت فقط	
I(1)	0.087701	0.088730	0.089003	0.597682	Stag
I(1)	0.096961	0.097915	0.130785	0.512203	Dcost
I(1)	0.119735	0.315480	0.136635	0.595206	Icost
I(1)	0.122138	0.124406	0.093996	0.584852	Wcost
I(1)	0.101549	0.239222	0.158130	0.445864	E

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-4 اختبار التَّكامل المُشترك:

بما أنَّ جميع المتغيَّرات ساكنة عند الفرق الأوَّل فقد يكون بينها علاقة تكاملية أو أكثر، وإذا حصل ذلك فسوف تكون هنالك علاقة خطية ساكنة وطويلة الأجل بين بعض المتغيَّرات أو جميعها، ومن ثَمَّ فإنَّ

¹ Kerry Patterson, An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach, Palgrave, New York, 2002. P.265

الخطوة التالية في التحليل هي إجراء اختبار التكامل المشترك، وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة، وقد تمّ تقديرها باستخدام منهجية Johansen, 1998. يتضمّن أسلوب "جوهانسن" تحديد أنموذج متجه الانحدار الذاتي var (لأنّ هذه المنهجية تُعتبر كحالة خاصة من أنموذج متجه الانحدار الذاتي) لـ $n \times 1$ متجه من المتغيرات ذات جذر الوحدة $I(1)$ ، على X_t على النحو التالي¹:

$$X_t = \sum_{i=1}^k \Pi_i X_{t-i} + \mu + e_t \quad ; \quad (T=1, \dots, T)$$

وبافتراض: e_t متجه الحد العشوائي المستقل وذي التوزيع المعتدل، II مصفوفة الأثر الكلي Impact Matrix $(-II = -(I - II_1 - \dots - II_K))$ ، يُمكن تشكيل فرضية وجود عدد r على الأكثر من علاقات التكامل المشترك على النحو التالي:

$$H(r) : \Pi = \alpha\beta'$$

حيث a و B' مصفوفات من المرتبة الكاملة، وتمثّل B مصفوفة متجهات التكامل المشترك، أمّا a فهي مصفوفة تصحيح الأخطاء، ولتقدير الإمكانية العظمى واختبار نسبة الإمكانية Likelihood Ratio، يقترح "جوهانسن" كتابة معادلة التكامل المشترك على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^k \Gamma_i \Delta X_{t-i} + a\beta' X_{t-k} + e_t$$

حيث : $(i=1, \dots, k-1)$ ، $\Gamma_i = (I - \Pi_1 - \dots - \Pi_i)$

كم يقترح "جوهانسن" معيارين لتحديد قيمة r عدد متجهات التكامل المشترك:

1. اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test :

يعتمد هذا الاختبار على لوغاريتم معدل الإمكانية العظمى: $\ln[L_{\max}(r)/L_{\max}(r+1)]$ ، ويتمّ اختباره بشكل متتابع من أجل $r = 0, 1, \dots, k-1$ ، ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم القائلة بأنّ عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r ، مقابل الفرضية البديلة القائلة بأنّ عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $r+1$.

2. اختبار الأثر The trace test:

يعتمد هذا الاختبار على لوغاريتم معدل الإمكانية العظمى $\ln[L_{\max}(r)/L_{\max}(r+1)]$ ، ويتمّ اختباره بشكل متتابع من أجل $r = k-1, \dots, 1, 0$ ، ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم القائلة بأنّ عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r ، مقابل الفرضية البديلة القائلة بأنّ عدد متجهات التكامل المشترك يساوي k . وتُعتبر هذه المنهجية أكثر ملائمة من الطرق الأخرى لأنّ مقدراتها أقل تحيزاً وأكثر استقراراً، وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى، ونظراً لأنّ اختبار "جوهانسون"

¹ البازغي، حمد بن سلمان، مرجع سابق، ص(271-294).

حساس للارتباط الذاتي في البواقي، فسيتم تحديد أطوال فترات الإبطاء المناسبة لتقدير نماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

1-4-1 اختبار عدد مُدد التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِيِّ في أنموذج var: اعتمد على اختبارات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) وهانن (HQ) لإيجاد العدد الأمثل لمُدَد التَّبَاطُؤِ (lags)، ولتحديد العدد الأمثل نختر أقل قيمة لكل من الاختبارات السابقة، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين لاختبار Var وبالتالي سنأخذ فجوة زمنية واحدة لاختبار التَّكامل المُشترَك، حيث أن أنموذج var يأخذ المُتغيَّرات في المُستوى level، بينما في اختبار "جوهانسون" يتم أخذ المُتغيَّرات عند المُستوى الأول first difference.

الجدول (3-4) اختبار فترات الإبطاء لسلاسل تكاليف الإنتاج

VAR Lag Order Selection Criteria

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
64.78284	64.99606	64.74873	9.08e+21	NA	-577.7386	0
55.54833	56.82767	55.34372	8.52e+17	146.1935*	-468.0935	1
53.71265*	56.05810*	53.33752*	2.72e+17*	33.48786	-425.0376	2

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

ويوضح الجدول (3-4) نتائج اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) Maximum Eigenvalues Test ، واختبار الأثر Trace Test (λ_{trace})، لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5 ٪ (لا يوجد تكامل مشترك H_0).

الجدول (3-5) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين تكاليف الإنتاج والتَّضخُّم الرُّكودي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0010	47.85613	63.26565	0.825430	None *
0.2286	29.79707	21.84790	0.686516	At most 1
0.2135	15.49471	10.96777	0.447582	At most 2
0.5930	3.841466	0.285660	0.015745	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0153	27.58434	31.41775	0.825430	None *
0.0542	21.13162	20.88013	0.686516	At most 1
0.1709	14.26460	10.68211	0.447582	At most 2
0.5930	3.841466	0.285660	0.015745	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وبقراءة سريعة لنتائج التقدير السابق يتضح أن:

نتائج اختبار الأثر $trace$ تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب (63.26565) أكبر من القيمة الجدولية (47.85613)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونجزم بوجود معادلة تكامل واحدة على الأقل، والاختبار البديل وهو اختبار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r ، مقابل الفرض البديل بأنها تساوي $r+1$ ، أيضاً يؤكد ويقوي من النتيجة السابقة، لأن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب (31.41775) أكبر من القيمة الجدولية (27.58434)، وعليه نرفض فرضية العدم ونؤكد على وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

طبقاً لهذه النتيجة يمكن القول بأنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم الرئوي من جهة وتكاليف الإنتاج من جهة أخرى، إن تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يمكننا من القيام بطرق عديدة بالإضافة إلى طريقة المربعات الصغرى العادية، للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك منها: طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً $FMOLS$ ، وطريقة انحدار التكامل المشترك القويم CCR ، وطريقة المربعات الصغرى الدينامية $DOLS$.

1-5 إيجاد معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً:

(FMOLS) Fully Modified Ordinary Least Square Estimator

صمم كل من Philips و Hansen و Philips و Moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعلمات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأول (OLS) ، والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير، وتتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3-6) معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لعلاقة تكاليف الإنتاج بالتضخم الرئوي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGICOST	0.017012	0.003526	4.824118	0.0002
LOGE	0.016905	0.004758	3.553312	0.0029
LOGDCOST	0.026800	0.002758	9.717078	0.0000
LOGWCOST	0.022111	0.000782	28.29339	0.0000
C	4.529026	0.019848	228.1870	0.0000
R-squared	0.853336		4.686992	
Adjusted R-squared	0.824003		0.008227	
S.E. of regression	0.003451		0.000179	
Durbin-Watson stat	2.280020		9.99E-06	

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

يتضح من خلال الجدول (3-6) مايلي :

1. يؤثر كل من تكاليف الإنتاج المستوردة وسعر الصرف المثقل تجارياً وتكاليف الإنتاج المحلية وتكلفة وحدة الناتج من الأجر في معدل التضخم الركودي، حيث كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر من 1.96، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب H_0)، ونقبل الفرضية البديلة وذلك عند مستوى احتمالية أقل من 0.05.
2. معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

ويستدل من خلالها على أن:

- التغير في تكاليف الإنتاج المستوردة (ICOST) يؤثر طردياً على معدل التضخم الركودي، وزيادة ICOST بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.017012 .
- التغير في سعر الصرف (E) يؤثر طردياً على (STAG)، وزيادة (E) بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.016905 .
- التغير في تكاليف الإنتاج المحلية (DCOST) يؤثر طردياً على معدل التضخم الركودي، وزيادة DCOST بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.03437 .
- التغير في تكلفة وحدة الناتج من الأجور (WCOST) تؤثر طردياً على معدل التضخم الركودي، وزيادة WCOST بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.02111 .

3. قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.85$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (تكاليف الإنتاج) تفسر حوالي 85% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم الركودي والباقي يعود لأسباب أخرى.

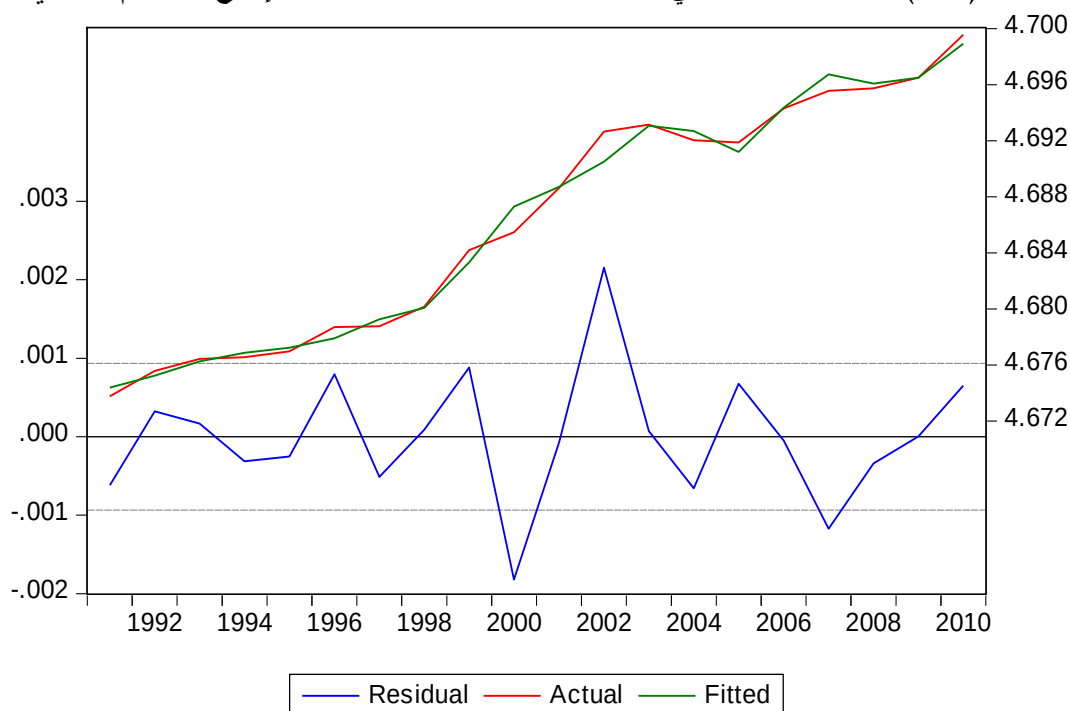
4. قيمة معامل الارتباط $R = 0.92$ مما يؤكد على النتائج السابقة من وجود علاقة طردية قوية بين تكاليف الإنتاج ومعدل التضخم الركودي في الاقتصاد السوري.

5. قيمة إحصائية Fisher المحسوبة أكبر من 1.96، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب H_0) ونقبل الفرضية البديلة (النموذج مناسب H_1) وذلك عند مستوى احتمالية 0.05. وحتى يكون الانحدار السابق غير زائف وليكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يجب أن تكون البواقي مستقرة لذلك نلجأ إلى اختبار موثوقية النموذج .

1-5-1 اختبار استقرار البواقي:

لهذا لغرض قمنا برسم بياني لقيم بواقي التقدير (الشكل (3-2))، يلاحظ من الشكل تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية، مما يشير إلى جودة النموذج المقدّر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج:

الشكل (2-3) اختبار استقرار البواقي لمعادلة التكامَل المشترك بين تكاليف الإنتاج والتضخم الركودي



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-1-5-1 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: من بين طرائق اختبار استقرارية سلسلة البواقي هو فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير إذا كانت معاملات دالة ارتباطها لا تختلف معنوياً عن الصفر، والجدول (7-3) يبين دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي، حيث تبين أن معظم هذه الدوال وعند مجموعة كبيرة من الفجوات تقع داخل مجال الثقة، أي أنها لا تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل مستقرة، حيث نلاحظ أن قيمة احتمالية Q-stat أكبر من 0.05.

الجدول (7-3) اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي لمعادلة التكامَل المشترك بين تكاليف الإنتاج والتضخم الركودي

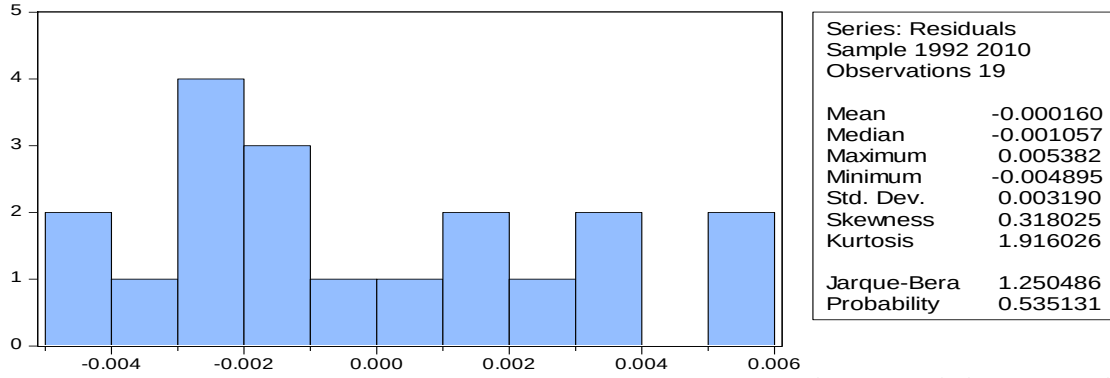
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...
		1 -0.19...	-0.19...	0.8710	0.351
		2 0.364	0.338	3.9855	0.136
		3 -0.04...	0.081	4.0380	0.257
		4 -0.18...	-0.36...	4.9894	0.288
		5 -0.02...	-0.14...	5.0015	0.416
		6 -0.18...	0.023	6.0594	0.417
		7 -0.16...	-0.18...	6.9696	0.432
		8 -0.11...	-0.23...	7.4327	0.491
		9 -0.10...	-0.04...	7.8977	0.544
		1... -0.00...	0.040	7.8979	0.639
		1... 0.064	-0.00...	8.0998	0.704
		1... 0.017	-0.12...	8.1156	0.776

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-1-5-2 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : من الشكل (3-3) نجد أن قيمة J-B المحسوبة أصغر من 5.99، وبالتالي نقبل فرضية العدم (السلسلة ذات توزيع طبيعي).

وما يؤكد على أنَّ السَّلاسل المدروسة تأخذُ شكل التَّوزيع الطَّبيعيِّ هو مُستوى الاحتماليَّة (Probability) حيث نلاحظ أنَّ : $Prob. = 0.535131 > 0.05$

الشَّكل (3-3) اختبار التَّوزيع الطَّبيعيِّ لمعادلة التَّكامل المُشترك بين تكاليف الإنتاج والتَّضخُّم الرُّكوديِّ



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وجودُ تكاملٍ يعني أنَّ المُتغيَّرات ينبغي أن تُحطى بتمثيلِ أنموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة الأجل.

6-1 اختبار سببية غرانجر (The Granger causality test)

يقصد بالعلاقة السببية مدى تسبب نموِّ مُتغيِّرٍ مُعينٍ في نموِّ مُتغيِّرٍ آخرٍ أو العكس، أو أنَّ هناك تأثيرٌ مُتبادلٌ بين المُتغيَّرين، ولتحديد اتِّجاه العلاقة بين المُتغيَّرات أجرينا اختبار Granger causality للعلاقة السببية بين تكاليف الإنتاج المحليَّة والمُستوردة وتكلفة وحدة النَّاتج من الأجر وسعر الصَّرف وبين مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ، مع أخذ فجواتٍ زمنيَّةٍ مساويةٍ لـ 2 (Lags: 2)، وطبقاً لهذه الطريقة يقال أنَّ مُتغيِّراً ما وليكن X يسبب مُتغيِّراً آخرًا وليكن Y ، وفيما يتعلَّق ببياناتٍ خاصَّةٍ لكلٍّ من (X, Y) إذا كانت قيم Y الحالية يُمكن التنبؤ بها بطريقةٍ أفضلَ باستخدام القيم السَّابقة للمُتغيِّر X عمَّا إذا لم يتمَّ استخدام هذه القيم (أي أنَّ التنبؤ بـ Y باستخدام بيانات X يكون أفضل من التنبؤ بـ Y بدون استخدام بيانات X)، وذلك بشرط استخدام كلِّ البيانات السَّابقة، ويُمكن التعبير عن ذلك من خلال المُعادلات التَّالية¹:

$$\begin{cases} Y_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} \\ X_t = \sum_{i=1}^n \sigma_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} \end{cases}$$

- نقول أنَّ X يسبب Y ، أي أنَّ العلاقة في الاتجاه $(X \rightarrow Y)$ إذا كان:

$$\sum_{j=1}^n \delta_j = 0 \quad \text{و} \quad \sum_{i=1}^n \alpha_i \neq 0$$

- نقول أنَّ Y يسبب X ، أي أنَّ العلاقة في الاتجاه $(Y \rightarrow X)$ إذا كان:

¹Damondar N, Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4ème édition Américaine par Bernard Bernier, de-boek Université, Bruxelles Belgique, 2004, p : 691-692.

$$\sum_{i=1}^n \alpha_i = 0 \quad \text{و} \quad \sum_{j=1}^n \delta_j \neq 0$$

- وتكون العلاقة تبادلية، أي أن Y يسبب X و X يسبب Y ($X \leftrightarrow Y$) إذا كان :

$$\sum_{i=1}^n \alpha_i \neq 0 \quad \text{و} \quad \sum_{j=1}^n \delta_j \neq 0$$

إن الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر "Fisher"، ويكون ذلك حسب الفرضيات التالية :

$$H_0 : Y_{2t} \text{ لا يسبب } Y_{1t}.$$

$$H_1 : Y_{2t} \text{ يسبب } Y_{1t}.$$

ومن شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، لذلك سنستعمل في اختباراتنا الفروق الأولى لكل من المتغيرات قيد الدراسة، وحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول (3-8) وذلك لاختبار فرضيات عدم التالية :

H_0 : معدل التضخم الركودي لا يؤثر على تكلفة وحدة الناتج من الأجر.

H_0 : تكلفة وحدة الناتج من الأجر لا تؤثر على معدل التضخم الركودي.

H_0 : معدل التضخم الركودي لا يؤثر على تكاليف الإنتاج المستوردة.

H_0 : تكاليف الإنتاج المستوردة لا تؤثر على معدل التضخم الركودي.

H_0 : معدل التضخم الركودي لا يؤثر على سعر الصرف.

H_0 : سعر الصرف لا يؤثر على معدل التضخم الركودي.

H_0 : معدل التضخم الركودي لا يؤثر على تكاليف الإنتاج المحلية.

H_0 : تكاليف الإنتاج المحلية لا تؤثر على معدل التضخم الركودي.

الجدول (3-8) اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين تكاليف الإنتاج والتضخم الركودي

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7414 0.0054	0.30624 8.02912	18	WCOST does not Granger Cause STAG STAG does not Granger Cause WCOST
0.0502 0.7506	3.67881 0.29332	18	ICOST does not Granger Cause STAG STAG does not Granger Cause ICOST
0.0319 0.7677	4.54539 0.26975	18	E does not Granger Cause STAG STAG does not Granger Cause E
0.0050 0.6336	8.01045 0.47282	18	DCOST does not Granger Cause STAG STAG does not Granger Cause DCOST

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

نستنتج من الجدول (3-8) ما يلي :

1. مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ يُؤثّر على تكلفة وحدة النّاتج من الأجر، حيث أنّ قيمة F المحسوبة < 1.96، كما يعزز هذا الاحتمال أنّ قيمة الاحتمال المُوافق لإحصائيّة فيشر أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض فرضيّة العدم الثّانية. في حين أنّ تكلفة وحدة النّاتج من الأجر لا تُؤثّر على الرّقم القياسي، ذلك لأنّ قيمة F المحسوبة > 1.96، وبالتالي نقبل فرضيّة العدم الأولى. إذاً العلاقة السببيّة أحادية الاتجاه من مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ إلى تكلفة وحدة النّاتج من الأجر.
 2. مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ لا يُؤثّر على تكاليف الإنتاج المُستوردة، في حين أنّ تكاليف الإنتاج المُستوردة تُؤثّر على مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ لأنّ قيمة F المحسوبة < 1.96 وعند مُستوى احتماليّة 0.05=prob، وبالتالي نرفض فرضيّة العدم الرّابعة والعلاقة السببيّة باتجاه واحد.
 3. مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ لا يُؤثّر على سعر الصّرف، وسعر الصّرف يُؤثّر على مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ، وبالتالي نرفض فرضيّة العدم الخامسة والعلاقة باتجاه واحد.
 4. مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ لا يُؤثّر على تكاليف الإنتاج المحليّة، وتكاليف الإنتاج المحليّة تُؤثّر على مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ، وبالتالي نرفض فرضيّة العدم السّابعة والعلاقة باتجاه واحد.
- لا بدّ من ملاحظة أنّ وجود سببية جرينجر لا يعني أنّها تصلح في تفسير العلاقات بين المتغيّرات، ولكنها مفيدة في التنبؤ.

1-7 نموذج تصحيح الخطأ VECM :

أوضح Engle و Granger (1987) كيفية إدخال طريقة جرينجر التقليدية لاختبار السببيّة عند استخدام أنموذج تصحيح الخطأ ECM، وعليه فإذا أشار اختبار التّكامل المُشترك إلى وجود علاقة بين متغيّرين في الأجل الطّويل، فإنّ هنالك على الأقلّ علاقة سببيّة باتجاه واحد، ولكن هذا لا يعني بالضرورة اكتشافها إذا كانت النّتائج مبنيّة على اختبار جرينجر التقليدي للسببيّة، ولكن يُمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام أنموذج تصحيح الخطأ المُشتق من التّكامل المُشترك، وبالإضافة إلى اتجاه السببيّة فإنّ أنموذج ECM يتيح لنا التّمييز بين المدى الطّويل وال المدى القصير؛ حيث أنّ اختبارات Fisher و t-statistic لمتغيّرات الفرق الأوّل التّباطؤية تُشير إلى السببيّة في المدى القصير، بينما تكون السببيّة في المدى الطّويل من خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ الذي يحتوي معلومات المدى الطّويل.

وباعتبار متغيّرين x و y يُمكن اختبار السببيّة بينهما في الأجلين القصير والطّويل من خلال تقدير المُعادلتين التّاليتين¹:

$$\Delta X_t = \sum_{j=1}^n a_j \Delta X_{t-j} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + u_t$$

$$\Delta Y_t = \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta X_{t-i} + \rho_2 e_{t-1} + v_t$$

¹ Gujarati, Damodar ,Basic Econometrics 3rd ed., McGraw-hill, 1995, PP. 35-36.

حيث: Δ الفرق الأول و $et-1$ حد تصحيح الخطأ .

إذا كانت تقديرات المعلمتين (p_1 و p_2) ذات دلالة إحصائية فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل وفي اتجاهين من y_t إلى x_t وبالعكس، في حين إذا كانت p_2 فقط ذات معنوية فهذا يعني أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من x_t إلى y_t ، وهذا يتضمن أن x_t تقود y_t إلى التوازن في الأجل الطويل ونُمثل القيم التباطؤية ΔY_t و ΔX_t متغيرات تفسيرية في النموذج، ونشير إلى العلاقة السببية في الأجل القصير، فإذا كانت معالم ΔY_t في المعادلة الأولى معنوية فهذا يعني أن y_t تسبب x_t .

دلت النتائج السابقة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي يمكن استخدام نموذج vecm في تحديد اتجاه السببية، بالإضافة إلى التمييز بين الأمديين القصير والطويل.

والجدول (3-9) يبين نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم الركودي وتكاليف الإنتاج باستخدام نموذج ECM، واستخدام فترة إبطاء واحدة.

الجدول (3-9) نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين تكاليف الإنتاج والتضخم الركودي

Standard errors in () & t-statistics in []					
D(LOGWCOST)	D(LOGDCOST)	D(LOGE)	D(LOGICOST)	D(LOGSTAG)	Error Correction: CointEq1
-34.58938	47.29807	-91.08130	148.2127	-0.608808	
(55.7546)	(56.9320)	(77.9144)	(81.1243)	(0.91637)	
[-0.62039]	[0.83078]	[-1.16899]	* [1.82698]	*[-1.75563]	
-12.14909	-14.61654	27.49889	-70.04011	1.193560	D(LOGSTAG(-1))
(41.2879)	(42.1599)	(57.6979)	(60.0750)	(0.67860)	
[-0.29425]	[-0.34669]	[0.47660]	[-1.16588]	* [1.75886]	
0.258305	0.157808	-0.550228	-0.287535	0.013678	D(LOGICOST(-1))
(0.64255)	(0.65612)	(0.89794)	(0.93493)	(0.01056)	
[0.40200]	[0.24052]	[-0.61277]	[-0.30755]	*[1.79518]	
-0.323618	-0.139303	-0.560777	-0.051365	-0.001456	D(LOGE(-1))
(0.29117)	(0.29732)	(0.40689)	(0.42366)	(0.00479)	
[-1.11144]	[-0.46853]	[-1.37819]	[-0.12124]	[-0.30432]	
-0.261331	-0.386706	1.659896	0.028776	0.036420	D(LOGDCOST(-1))
(1.15235)	(1.17668)	(1.61035)	(1.67670)	(0.01894)	
[-0.22678]	[-0.32864]	[1.03076]	[0.01716]	* [1.92293]	
0.118217	-0.029649	0.507039	-0.454563	0.020231	D(LOGWCOST(-1))
(0.67062)	(0.68478)	(0.93716)	(0.97577)	(0.01102)	
[0.17628]	[-0.04330]	[0.54104]	[-0.46585]	* [1.83547]	
-0.042492	0.048957	0.062948	0.196333	0.000655	C
(0.06594)	(0.06734)	(0.09215)	(0.09595)	(0.00108)	
[-0.64438]	[0.72706]	[0.68310]	[2.04624]	[0.60473]	
0.409885	0.387544	0.459506	0.545293	0.453923	R-squared
0.088004	0.053477	0.164691	0.297271	0.156063	Adj. R-squared
0.074968	0.078168	0.146403	0.158715	2.03E-05	Sum sq. resid
0.082555	0.084298	0.115366	0.120119	0.001357	S.E. equation
1.273404	1.160078	1.558627	2.198570	** 1.983948	F-statistic
23.78869	23.41251	17.76496	17.03827	97.73800	Log likelihood
-1.865410	-1.823613	-1.196107	-1.115363	-10.08200	Akaike AIC
-1.519154	-1.477357	-0.849851	-0.769107	-9.735745	Schwarz SC
-0.060103	0.032705	0.026505	0.106428	0.001333	Mean dependent
0.086446	0.086647	0.126228	0.143291	0.001477	S.D. dependent

*% 10 معنوي عند مستوى دلالة

*% 5 معنوي عند مستوى دلالة

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تُشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ إلى تكاليف الإنتاج، وهذا يوضّحه حدّ تصحيح الخطأ ERROR CORRECTION (-0.608808) الذي جاء سالِباً، بمعنى أنّ الخطأ المُوجب يميلُ للانخفاض ليؤوّل التّضخّم الرُّكوديّ إلى مُستواه طويل الأجل والعكس صحيح، كما هو متوقّع له وبدلالة إحصائية عند مُستوى 10%.

حدّ تصحيح الخطأ يُشير أيضاً إلى أنّ نسبة 60.9 % من الخطأ يتمّ تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة (سنة) من خلال علاقته مع المُتغيّرات التّوضيحية (يُعدّ مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ عن مُستواه طويل الأجل)، هذا يُشير إلى أنّ تصحيح الخطأ يحتاج إلى 0.6 سنة ليعود مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ إلى مُستواه التّوازنيّ طويل الأجل بعد حصول أيّ صدمة في أحد المُتغيّرات التّوضيحية بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

كما توجد علاقة قوية في الأجل القصير بين تغيّرات مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ وتباطؤه الأوّل، من ناحية ثانية تُؤثّر تغيّرات تكاليف الإنتاج المُستوردة والمحليّة وتكلفة وحدة النّاتج من الأجور في فترة ما طرداً على التّضخّم الرُّكوديّ في الفترة الزمنية اللاحقة، أمّا تغيّرات سعر الصّرف فلم يكن لها أثر ذو دلالة على التّضخّم الرُّكوديّ في الأجل القصير.

وللتأكد من موثوقية اختبار VECM الذي حصلنا عليه سنعمل على إجراء كلّ من الاختبارات التّالية: اختبار استبعاد التّباطؤات (Wald test for lag exclusion)، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM test for serial correlation)، اختبار التّوزيع الطّبيعي (Normality).

الجدول (3-10) اختبار موثوقية نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين تكاليف الإنتاج والتّضخّم الرُّكوديّ

VEC Lag Exclusion Wald Tests (Chi-squared test statistics for lag exclusion) for Dlag 1. (Joint test)	P-Value
8.353866	0.137782
VEC Residual Serial Correlation LM Tests FOR lag 1	
23.85122	0.5280
VEC Residual Normality Tests-Joint J-B test (Orthogonalization: Residual Covariance (Urzuu))	
4.06992	0.5486

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

أوضح الاختبار الأوّل عدم إمكانية استبعاد التّباطؤ الأوّل لمُتغيّرات الدّراسة، بينما أوضح اختبار LM على عدم وجود ارتباط ذاتيّ لسلسلة البواقي، بينما بيّنت إحصائية J-P أنّ البواقي تأخذ شكل التّوزيع الطّبيعيّ، وتؤكد النّاتج الثّلاث على موثوقية النّاتج التي تمّ الحصول عليها من اختبار VECM.

بيّنت النّاتج أنّ كلّ من تكاليف الإنتاج المُستوردة وسعر الصّرف تُشكّل أحد العوامل الأساسية في رفع مُعدّلات التّضخّم الرُّكوديّ على المدى الطّويل والقصير في الاقتصاد السوريّ، ممّا دفعنا لدراسة أثر كلّ من السّياستين التجاريّة (مُتمثلة بفجوة التّجارة الخارجيّة) والنّقديّة على ظاهرة التّضخّم الرُّكوديّ، وذلك على النّحو المُبيّن لاحقاً.

1-8 تأثير فجوة التجارة الخارجية على معدل التضخم الركودي:

يُبين كلٌّ مِنَ الجدولين رقم (11-3) ورقم (12-3) بعض الخصائص الإحصائية لسلسلة فجوة التجارة الخارجية (TRAD GAP).

مِنَ الجدول (11-3) نلاحظُ بأنَّ السلسلة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، وقد تبين أنَّ قيمة $J - B < 5.99$ وما يؤكد على أنَّ السلاسل المدروسة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي هو أنَّ مستوى الاحتمالية $Prob. > 0.05$.

ومن الجدول (12-3) تبين أنَّ دوال الارتباط الذاتي Autocorrelation ودوال الارتباط الجزئي Partial Correlation عند مجموعة كبيرة مِنَ الفجوات تقع خارج مجال الثقة، أي أنها تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل غير مستقرة.

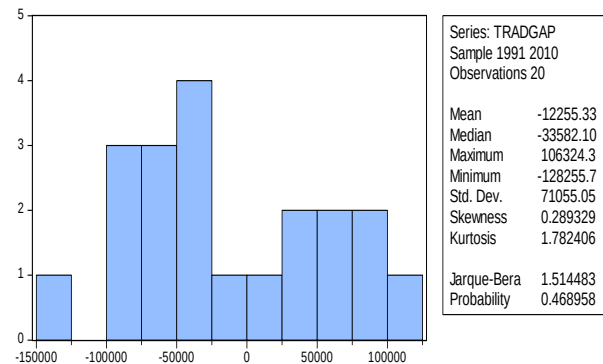
الجدول (12-3)

دالة الارتباط الذاتي لسلسلة Trad Gap

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.764	0.764	13.509	0.000
2		0.522	-0.14...	20.165	0.000
3		0.293	-0.12...	22.386	0.000
4		0.055	-0.20...	22.469	0.000
5		-0.23...	-0.36...	24.106	0.000
6		-0.46...	-0.20...	30.873	0.000
7		-0.57...	-0.07...	42.066	0.000
8		-0.54...	0.093	53.078	0.000
9		-0.46...	0.039	61.548	0.000
1...		-0.34...	-0.06...	66.780	0.000
1...		-0.21...	-0.13...	68.979	0.000
1...		-0.04...	-0.07...	69.097	0.000

الجدول (11-3)

اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة Trad Gap



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-8-1 اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

بيّنت نتائج اختبار KPSS لسلسلة فجوة التجارة الخارجية (TRADGAP) كما هو موضح بالجدول (3-13) بأنها غير مستقرة عند المستوى، باعتبار قيمة KPSS المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، وأصبحت المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول بثابت وباتجاه عام وثابت فقط وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث أظهرت النتائج قبول فرضية عدم للفرق الأول.

الجدول (3-13) اختبار استقرار السلسلة الزمنية tradgap

درجة التكامل	الفرق الأول		المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(1)	0.085626	0.223110	0.146360	0.146977	Trad Gap

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-8-2 اختبار التكامل المشترك:

إذا كانت مُتغيّرات السلسلة غير مستقرة بمُستوياتها فهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى¹، عندها يُمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه "جوهانسون"، وسنعمل بدايةً على تحديد أطوال فترات الإبطاء المناسبة لتقدير نماذج لا تُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

1-2-8-1 اختبار عدد المُدَّ التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِيِّ:

اعتمد على اختبارات أكايك (AIC) وشوارتز (SC) وهانن (HQ) لإيجاد العدد الأمثل لمُدَّ التَّبَاطُؤِ (lags) ولتحديد العدد الأمثل لمُدَّ التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِيِّ نختار أقل قيمة لكل من الاختبارات السابقة، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات ضرورة أخذ خمس فجوات زمنية.

الجدول (14-3) اختبار عدد مُدَّ التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِيِّ لاختبار التكامل المشترك بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرُّكودي

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
27.45672	27.55213	27.45773	2.88e+09	NA	-203.9329	0
24.08339	24.36962	24.08640	1.00e+08	46.85587	-174.6480	1
23.91181	24.38887	23.91683	88105124	7.029022	-169.3763	2
23.88226	24.55014	23.88930	95065664	4.486962	-165.1697	3
23.94340	24.80211	23.95245	1.26e+08	2.821102	-161.6434	4
21.98211*	23.03164*	21.99317*	27444707*	9.970454*	-142.9488	5

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وتشير نتائج اختبار الأثر (TRACE) الواردة في الجدول (15-3) لفرضية العدم القائلة بأن عدد مُعادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأولين، وعليه نرفض فرضية العدم ونقول أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وحيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد مُعادلات التكامل المشترك تساوي R=2، والاختبار الآخر وهو اختبار القيم المميزة العظمى والذي يختبر فرض العدم القائل بأن عدد مُتجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1، يُؤيد ويقوي من النتيجة السابقة، مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مُعدلات التضخم الرُّكودي وفجوة التجارة الخارجية.

¹ Dickey, D. and Fuller, W (1981) likelihood Ratio Statistics for Auto- regressive Time Series with a Unit Root. Econometric Vol.49 No, 4. Pp1057-1072.

الجدول (3-15) اختبار التكامل المشترك بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرُّكوديّ

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	15.49471	42.89737	0.876479	None *
0.0007	3.841466	11.52717	0.536282	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	14.26460	31.37020	0.876479	None *
0.0007	3.841466	11.52717	0.536282	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-3-8 إيجاد معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية:

بعدما تحقّقنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين المتغيّرين، ننتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير أنموذج الدراسة باستخدام طريقة OLS with breaks المناسبة لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيّرات الأنموذج، وقد تمّ تقسيم الفترة المدروسة (1996-2010) إلى أربع فترات زمنية بما ينسجم مع تقسيم الخطط الخمسية في الاقتصاد السوري، وقد جاءت نتائج التقدير على النحو الموضح في الجدول (3-16):

الجدول (3-16) معادلة الانحدار بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرُّكوديّ

باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
1991 - 2000 -- 10 obs				
0.0001	5.154686	1.18E-06	6.08E-06	TRADGAP
0.0000	1499.535	0.071845	107.7346	C
2001 - 2010 -- 10 obs				
0.0083	-3.011362	8.77E-07	-2.64E-06	TRADGAP
0.0000	1584.643	0.068957	109.2725	C
108.4583	Mean dependent var		0.653605	R-squared
0.925638	S.D. dependent var		0.544906	Adjusted R-squared
-0.038523	Akaike info criterion		0.217267	S.E. of regression
0.160623	Schwarz criterion		0.755279	Sum squared resid
0.000352	Hannan-Quinn criter.		4.385234	Log likelihood
2.596616	Durbin-Watson stat		109.6216	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

يَتَبَيَّنُ مِنَ الْجَدُولِ السَّابِقِ مَايَلِي :

1. خلال الفترة 1991-2000 :

تُؤَثِّرُ فَجْوَةُ التِّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي مُعَدَّلِ التَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ حَيْثُ كَانَتْ قِيَمَةُ T.statistic المحسوبة أكبرَ مِنْ 1.96، مِمَّا يَجْعَلُنَا نَرْفُضُ فَرِضِيَّةَ الْعَدَمِ (الأنموذج غير مناسب: H_0)، وَنَقْبَلُ الْفَرِضِيَّةَ الْبَدِيلَةَ وَذَلِكَ عِنْدَ مُسْتَوَى اِحْتِمَالِيَّةٍ أَقْلَ مِنْ 0.05.

معادلة الانحدار لهذه الفترة تأخذ الشكل التالي:

وَيُسْتَدَلُّ مِنْ خِلَالِهَا عَلَى أَنَّ التَّغْيِيرَ (Trad Gap) يُؤَثِّرُ طَرْدِيًّا عَلَى مُعَدَّلِ التَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ، وَزِيَادَةُ (Trad Gap) بِمِقْدَارِ 1% سَتُؤَدِّي إِلَى زِيَادَةِ (STAG) بِمِقْدَارِ 0.00000264.

2. خلال الفترة 2001-2010 :

لَمْ تُؤَثِّرْ فَجْوَةُ التِّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي مُعَدَّلِ التَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ، حَيْثُ كَانَتْ قِيَمَةُ p-value لإِحْصَائِيَّةِ T.statistic المحسوبة أكبرَ مِنْ 0.05 مِمَّا يَجْعَلُنَا نَقْبَلُ فَرِضِيَّةَ الْعَدَمِ (الأنموذج غير مناسب: H_0) لِهَذِهِ الْفَتْرَةِ.

3. قِيَمَةُ مُعَامِلِ التَّحْدِيدِ $R^2 = 0.54$ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمُتَغَيِّرَ الْمُسْتَقِلَّ (Trad Gap) يَفْسِرُ حَوَالِي 75% مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الْحَاصِلَةِ فِي مُعَدَّلِ التَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ وَالْبَاقِي يَعُودُ لِأَسْبَابٍ أُخْرَى.

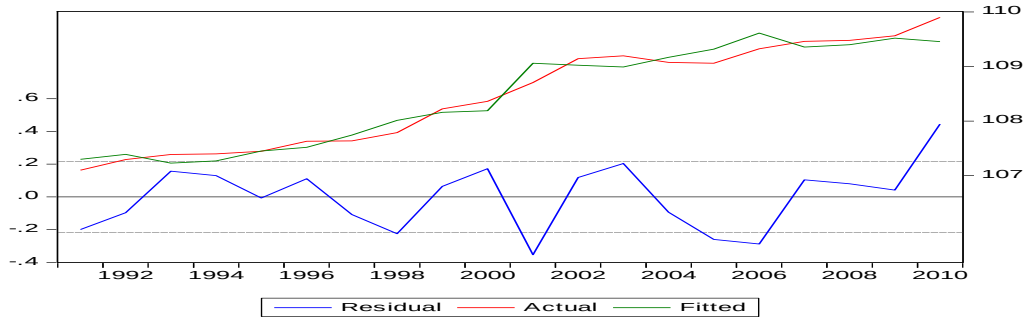
4. قِيَمَةُ إِحْصَائِيَّةِ Fisher المحسوبة أكبرَ مِنْ 1.96 مِمَّا يَجْعَلُنَا نَرْفُضُ فَرِضِيَّةَ الْعَدَمِ (الأنموذج غير مناسب: H_0)، وَنَقْبَلُ الْفَرِضِيَّةَ الْبَدِيلَةَ (الأنموذج مناسب: H_1) وَذَلِكَ عِنْدَ مُسْتَوَى اِحْتِمَالِيَّةٍ 0.05.

وَحَتَّى يَكُونَ الْاِنْحِدَارُ السَّابِقُ غَيْرَ زَانِفٍ وَلِيَكُونَ هُنَاكَ عِلَاقَةٌ طَوِيلَةُ الْأَجْلِ بَيْنَ الْمُتَغَيِّرَاتِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْبَوَاقِي مُسْتَقَرَّةً لِذَلِكَ نَلْجَأُ إِلَى اخْتِبَارِ مَوْثُوقِيَّةِ الْاَنْمُوْذَجِ.

1-3-8-1 اخْتِبَارِ مَوْثُوقِيَّةِ الْاَنْمُوْذَجِ:

يُلَاحِظُ مِنَ الشَّكْلِ (3-4) تَقَارُبَ الْقِيَمِ الْمُقَدَّرَةِ مَعَ الْقِيَمِ الْحَقِيقِيَّةِ مِمَّا يُشِيرُ إِلَى جُودَةِ الْاَنْمُوْذَجِ الْمُقَدَّرِ وَيُمْكِنُ الْاِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي تَحْلِيلِ وَتَفْسِيرِ النَّتَاجِ.

الشَّكْلُ (3-4) اخْتِبَارِ اسْتِقْرَارِ الْبَوَاقِي لِمُعَادِلَةِ التَّكَامُلِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ فَجْوَةِ التِّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَالتَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

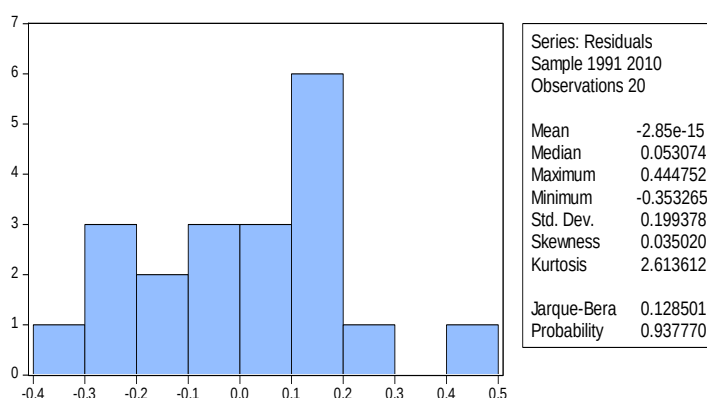
كما يُبين الجدول (3-17) أنَّ دالة الارتباط الذاتي والجزئية لسلسلة البواقي وعند مجموعة كبيرة من الفجوات تقع داخل مجال الثقة، أي أنها لا تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل مستقرة، حيث نلاحظ أنَّ قيمة احتمالية Q-stat أكبر من 0.05، في حين يُبين الجدول (3-18) أنَّ سلسلة البواقي تأخذ شكل التوزيع الطبيعي حيث أن: $J - B = 0.128501 < 5.99$ وذلك عند مستوى احتمالية أكبر من 0.05.

الجدول (3-17) اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة الانحدار بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرئاسي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.044	0.044	0.0458	0.831
		2 -0.29...	-0.29...	2.1563	0.340
		3 0.050	0.088	2.2206	0.528
		4 -0.12...	-0.24...	2.6643	0.615
		5 -0.23...	-0.18...	4.2888	0.509
		6 -0.04...	-0.17...	4.3617	0.628
		7 0.235	0.149	6.2244	0.514
		8 0.093	-0.00...	6.5383	0.587
		9 -0.15...	-0.13...	7.5557	0.579
		1... 0.131	0.110	8.3070	0.599
		1... -0.09...	-0.21...	8.7038	0.649
		1... -0.27...	-0.10...	12.802	0.384

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

الجدول (3-18) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة الانحدار بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرئاسي



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-4-8 اختبار السببية:

تُبين نتائج اختبار سببية غرانجر بالطريقة التقليدية المبنية في الجدول (3-19) إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من فجوة التجارة الخارجية إلى معدل التضخم الرئاسي .

الجدول (3-19) اختبار سببية غرانجر بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرئاسي

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0492	3.83006	18	TRADGAP does not Granger Cause STAG
0.9289	0.07414		STAG does not Granger Cause TRADGAP

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1-8-5 اختبار تصحيح الخطأ:

الجدول (3-20) تقدير علاقة التَّضخُّم الرُّكوديِّ كمتغير تابع لفجوة التجارة الخارجية باستخدام VECM

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0252	-3.157654	0.113696	-0.359013	ERORR CORR. (-1)
0.8053	0.259891	0.229219	0.059572	DSTAG(-1)
0.2472	-1.309898	0.244679	-0.320504	DSTSG(-2)
0.1362	1.774291	0.243619	0.432251	DSTAG(-3)
0.6698	-0.452563	0.278922	-0.126230	DSTAG(-4)
0.0333	2.913776	0.00000194	0.00000565	DTRAD GAP(-1)
0.0647	2.360301	0.00000121	0.00000258	DTRAD GAP(-2)
0.0085	4.196313	0.00000019	0.00000499	DTRAD GAP(-3)
0.0196	3.381667	0.000000259	0.000000876	DTRAD GAP(-4)
0.0491	2.585778	0.069845	0.180602	C
0.562471	Adjusted R-squared		0.843740	R-squared

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من فجوة التجارة الخارجية إلى مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ، وهذا يُوضحه حدُّ تصحيح الخطأ ERROR CORRECTION الذي جاء سالِباً (-0.359013)، بمعنى أنَّ الخطأ المُوجب يميل للانخفاض ليؤوِّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ إلى مُستَواه طويل الأجل والعكس صحيح، كما هو متوقع له وبدلالة إحصائية عند مُستوى 5%.

حدُّ تصحيح الخطأ يشير أيضاً إلى أنَّ نسبة 36 % من الخطأ يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة (سنة) من خلال علاقته مع Trad Gap، وهذا يشير إلى أنَّ تصحيح الخطأ يحتاج إلى 2.75 سنة ليعود مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ إلى مُستَواه التَّوازني طويل الأجل بعد حصول أيِّ صدمة في فجوة التجارة الخارجية، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وقد بلغت قيمة مُعامل التَّحديد $R^2=0.56$ ، ممَّا يدلُّ على أنَّ فجوة التجارة الخارجية تُفسِّر 56% من التَّغيَّرات الحاصلة في مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ في حين تبلغ قيمة مُعامل الارتباط $R=0.74$ مما يعزِّز وجود علاقة طردية بين فجوة التجارة الخارجية ومُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ.

إنَّ وجود التَّكامل المُشترَك بين المُتغيَّرات في الأنموذج محل الاختبار يعني - كما أشار غرانجر - وجود سببية في اتِّجاه واحدٍ على الأقل، ولكن تحديد اتِّجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين المُتغيَّرات محل الدِّراسة يتطلَّب إدخال اختبار سببية غرانجر في أنموذج تصحيح الخطأ، ويبيِّن الجدول رقم(3-21) نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ ومن هذا الجدول نجد أنَّ النتائج الإحصائية تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل تتجه من فجوة التجارة الخارجية إلى مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ.

الجدول (3-21) العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الرئوي

في الأجل القصير	Prob.	t-Statistic	في الأجل الطويل	Prob.	t-Statistic	اتجاه السببية
لا يوجد علاقة	0.6270	0.501286	لا يوجد علاقة	0.3821	0.91424	Stag → Trad Gap
يوجد علاقة	0.0333	2.91378	يوجد علاقة	0.0252	-3.15765	Trad Gap → Stag

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وللتأكد من موثوقية اختبار VECM الذي حصلنا عليه سنعمل على إجراء كل من الاختبارات التالية:
 اختبار استبعاد التباطات (Wald test for lag exclusion)، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM test for serial correlation)، واختبار التوزيع الطبيعي (Normality).

الجدول (3-22) اختبار موثوقية نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة التضخم الرئوي كمتغير تابع لفجوة التجارة الخارجية

VEC Lag Exclusion Wald Tests (Chi-squared test statistics for lag exclusion) for Dlag 1. (Joint test)	P-Value
2.540934	0.137782
VEC Residual Serial Correlation LM Tests FOR lag 1	
5.472549	0.2422
VEC Residual Normality Tests-Joint J-B test (Orthogonalization: Residual Covariance (Urzua)	
3.149559	0.7083

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وتؤكد النتائج الثلاث على موثوقية النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار VECM.

المبحث الثاني

العلاقة بين التضخم الرُكودي والسياسة النقدية

سوف نستخدم في هذا المبحث نموذجاً لاختبار العلاقة بين معدلات التضخم الرُكودي (Stag) والسياسة النقدية والتي سنُعبّر عنها بمؤشرين الأول نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي (mext)، والثاني فجوة الادخار المحلية (Sav Gap)،

1-2 اختبار التكامل المشترك :

من أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة ساكنة أم لا. كما تمّ إيضاحه سابقاً. وقد بينت النتائج الموضحة في الجدول (3-23)، أنّ جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول (1)، ولكنها غير ساكنة عند المستوى (0).

الجدول (3-23) اختبار جذر الوحدة لسلسلي فجوة الادخار المحلية ومؤشر الإفراط النقدي

درجة التكامل	الفرق الأول		المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(1)	0.083776	0.267427	0.159998	0.190159	Sav Gap
I(1)	0.062747	0.200886	0.129118	0.593162	Mext

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

إنّ نتائج فحص "جوهانسن" المبيّنة في الجدول (3-24)، قد أكدت وجود ثلاث مُعادلات تكاملٍ مشتركٍ بين المتغيرات باستخدام فترتي إبطاء (كما هو موضح في الجدول (3-25)) وعند مستوى معنوية 5% من خلال اختباري λ_{trace} و λ_{max} ، إنّ مُعادلات التكامل تُمثّل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول (3-24) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين مؤشرات السياسة النقدية والتضخم الرُكودي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	21.13162	70.55182	0.987839	None *
0.0000	14.26460	39.04568	0.912870	At most 1 *
0.0268	3.841466	4.903005	0.263936	At most 2 *

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدول (3-25) فترات الإبطاء لاختبار التكامل المشترك بين مؤشرات السياسة النقدية والتضخم الرُكودي

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
36.16795	36.30539	36.16053	1.02e+12	NA	-286.2842	0
31.13206	31.68183	31.10239	6.67e+09	74.19764	-236.8191	1
31.34346	32.30556	31.29154	9.44e+09	8.422693	-229.3323	2
25.53920*	27.32595*	25.44277*	1.55e+08*	19.29961*	-164.5421	3

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

2-2 إيجاد معادلة التَّكامل المُشترك باستخدام طريقة المُرَبعات الدِّيناميكية:

Dynamic Ordinary least Square Method

بعدما تحقَّقنا مِنْ وجود علاقات التَّكامل المُشترك طويلة المَدَى بَيْنَ المُتغيِّرين، ننتقل إلى الخطوة الثَّانية مِنْ خلال تقدير أنموذج الدَّراسة باستخدام طريقة DOLS، وهي طريقة معلَّمة تُعدُّ مِنْ أحدث الطرق والأكثر قوَّةً بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم، إذ تُستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التَّوازنية طويلة المَدَى للنَّظام الَّذي يحوي مُتغيِّرات متكاملة مِنْ درجاتٍ مُختلفة لكنها مازالت مُتكاملةً تكاملاً مشتركاً، وقد جاءت نتائج التَّقدير على النَّحو المُوضَّح في الجدول التَّالي:

الجدول (26-3) معادلة الانحدار بَيْنَ مؤشرات السَّياسة النَّقدية والتَّضخُّم الرُّكوديِّ باستخدام طريقة المُرَبعات الدِّيناميكية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0013	4.835166	0.002406	0.011634	MEXT
0.0272	2.308150	2.59E-06	0.390006	SAV GAP
0.0000	347.9142	0.308591	107.3633	C
108.5219	Mean dependent var		0.675007	R-squared
0.826561	S.D. dependent var		0.650013	Adjusted R-squared
0.273208	Sum squared resid		0.184800	S.E. of regression
0.050043	Long-run variance		2.100386	Durbin-Watson stat

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وتبيِّن مِنْ خلال الجدول السَّابق مايلي :

1. تُؤثِّر كلٌّ مِنْ فجوة الادخار المحليَّة (SAV GAP) ومؤشر الإفراط النَّقدِيَّ (MEXT) في مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ حيث كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر مِنْ 1.96، ممَّا يجعلنا نرفض فرضية العدم (الأنموذج غير مناسب: H_0)، ونقبل الفرضية البديلة وذلك عند مُستوى احتمالية أقل مِنْ 0.05.
2. معادلة الانحدار تأخذ الشَّكل التَّالي:

ويستدلُّ مِنْ خلالها على أنَّ:

- التَّغير في حجم الإفراط النَّقدِيَّ (MEXT) يُؤثِّر طردياً على مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ، وزيادة MEXT بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.011634.
- التَّغير في فجوة الادخار (SAV GAP) يُؤثِّر طردياً على (STAG)، وزيادة (SAV GAP) بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.390006.
- 3. قيمة مُعامل التَّحديد $R^2 = 0.65$ ، وهذا يعني أنَّ المُتغيِّرات المُستقلة تفسِّر حوالي 65% مِنْ التَّغيُّرات الحاصلة في مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديِّ والباقي يعود لأسباب أُخرى.

4. قيمة إحصائية Durbin-Watson المحسوبة أكبر من 2، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى

وحتى يكون الانحدار السابق غير زائف ويكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يجب أن تكون البواقي مستقرة، لذلك سنعمل على إجراء كل من الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogram Q-statistic)، اختبار التوزيع الطبيعي (Normality). من الجدول (3-27) نجد أن قيمة J-B المحسوبة أصغر من 5.99 وبالتالي السلسلة ذات توزيع طبيعي.

الجدول (3-27) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار بين مؤشرات السياسة النقدية والتضخم الركوندي

Residual Normality Tests J-B test	P-Value
0.331112	0.847422

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تُبين دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي لسلسلة البواقي في الجدول (3-28)، أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل مستقرة، حيث نلاحظ أن قيمة احتمالية Q-stat أكبر من 0.05 لكل الفجوات الزمنية.

الجدول (3-28) اختبار الارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار بين مؤشرات السياسة النقدية والتضخم الركوندي

Prob*	Q-Stat	PAC	AC	
0.065	4.0183	0.446	0.446	1
0.089	4.8311	-0.491	-0.194	2
0.058	7.4758	0.016	-0.339	3
0.094	7.9457	-0.024	-0.138	4
0.144	8.2209	-0.273	-0.101	5
0.143	9.5842	-0.180	-0.215	6
0.092	12.256	-0.268	-0.288	7
0.122	12.710	-0.087	-0.112	8
0.124	13.949	-0.002	0.175	9
0.063	17.542	-0.066	0.279	10
0.052	19.552	0.034	0.193	11
0.076	19.577	-0.202	-0.019	12

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

دلّت النتائج السابقة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي يمكن استخدام نموذج vecm في تحديد اتجاه السببية، وبالإضافة إلى التمييز بين المدين القصير والطويل.

والجدول (3-29) يُبين نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم الركوندي ومؤشرات السياسة النقدية باستخدام نموذج ECM، واستخدام فترتي إبطاء.

الجدول (3-29) تقدير علاقة التضخم الرُّكوديِّ كمتغير تابع لمؤشرات السياسة النقدية باستخدام VECM

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0358	-2.466905	0.003894	-0.009607	ERORR CORR. (-1)
0.4133	-0.85765	0.431395	-0.36999	Dstag(-1)
0.0172	-2.91277	0.309265	-0.90082	Dstag(-2)
0.0773	1.993924	0.000000865	0.00000172	DSAV GAP(-1)
0.4124	-0.85953	0.00000153	0.00000131	DSAV GAP(-2)
0.4855	0.727319	0.003869	0.002814	DMEXT (-1)
0.0762	-2.00323	0.00372	-0.007451	DMEXT (-2)
0.0026	4.115873	0.091883	0.37818	C
0.446461	Adjusted R-squared		0.688634	R-squared

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تُشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من مؤشرات السياسة النقدية (MEXT- SAV GAP) إلى مُعدّل التضخم الرُّكوديِّ، وهذا يوضّحه حدُّ تصحيح الخطأ ERROR CORRECTION الذي جاء سالِباً (-0.009607)، بمعنى أنّ الخطأ الموجب يميل للانخفاض ليؤول التضخم الرُّكوديِّ إلى مُستواه طويل الأجل والعكس صحيح، كما هو متوقع له وبدلالة إحصائية عند مُستوى 5%.

حدُّ تصحيح الخطأ يُشير أيضاً إلى أنّ نسبة 36 % من الخطأ يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة (سنة) من خلال علاقته مع كلٍّ من MEXT و SAV GAP ، وهذا يُشير إلى أنّ تصحيح الخطأ يحتاج إلى 2.75 سنة ليعود مُعدّل التضخم الرُّكوديِّ إلى مُستواه التوازنيّ طويل الأجل بعد حصول أي صدمة في فجوة الادخار المحليّة ومُعامل الإفراط النّقديّ بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وقد بلغت قيمة مُعامل التّحديد $R^2=0.45$ ، ممّا يدلُّ على أنّ مؤشرات السياسة النقدية تُفسر 45% من التّغيّرات الحاصلة في مُعدّل التضخم الرُّكوديِّ. وتؤكد نتائج اختبار استبعاد التّباطؤات (Wald test for lag exclusion)، واختبار الارتباط الذاتيّ للبقايا (LM test for serial correlation)، واختبار التّوزيع الطّبيعيّ (Normality) موثوقيّة اختبار VECM.

الجدول (3-30) اختبار موثوقية نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة التضخم الرُّكوديِّ كمتغير تابع لمؤشرات السياسة النقدية

VEC Lag Exclusion Wald Tests (Chi-squared test statistics for lag exclusion) for Dlag 1. (Joint test)	P-Value
2.440834	0.246782
VEC Residual Serial Correlation LM Tests FOR lag 1	
5.472549	0.2422
VEC Residual Normality Tests-Joint J-B test (Orthogonalization: Residual Covariance (Urzu)	
0.423571	0.809138

بيّنت النتائج السابقة إلى تأثير مُعامل الإفراط التّقدي على مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ في الأجلين الطّويل والقصير، من جانبٍ آخر وجدنا أنّ الزّيادة في العرض التّقديّ يُمكن إرجاع جزءٍ كبيرٍ منها إلى تمويل عجز المُوازنة العامّة للدولة. كما تمّ التّويه له في الفصل الثّاني _، حيثُ تعتمد الحكومة على خلق النّقد لتمويل جزءٍ كبيرٍ من النّفقات الحكوميّة، فهي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان، وهذا يستدعي دراسة تأثير عجز المُوازنة العامّة للدولة كمؤشر للسياسة الماليّة على مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ على النّحو المُوضّح لاحقاً.

2-3 تأثير عجز المُوازنة العامّة على مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ :

يُبين كلّ من الجدولين رقم (31-3) ورقم (32-3) اختبار جذر الوحدة لسلسلة عجز المُوازنة العامّة للدولة في سورية (G GAP)، واختبار التّكامل المُشترك بين التّضخّم الرّكوديّ وعجز المُوازنة على التّوالي.

الجدول (31-3) اختبار جذر الوحدة باستخدام لسلسلة عجز المُوازنة العامّة للدولة

الدرجة التّكامل	الفرق الأوّل		المُسْتَوَى		السّلسلة الزّمنيّة
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(1)	0.072255	0.082483	0.075015	0.500856	G Gap

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وقد بيّنت النتائج الموضّحة في الجدول السّابق أنّ المتغيّر ساكنٌ عند الفرق الأوّل (1)، لكنه غير ساكنٍ عند المُستوى (0)، ممّا يدلّ على إمكانيّة وجود تكاملٍ مُشتركٍ بينه وبين مُعدّل التّضخّم الرّكوديّ.

الجدول (32-3) اختبار التّكامل المُشترك بين عجز المُوازنة العامّة والتّضخّم الرّكوديّ

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0783	15.49471	14.17455	0.559690	None
0.6316	3.841466	0.229859	0.013430	At most 1

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0561	14.26460	13.94470	0.559690	None
0.6316	3.841466	0.229859	0.013430	At most 1

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

ويشير الجدول (32-3) إلى عدم وجود أيّ مُتّجهٍ للتّكامل المُشترك عند مُستوى معنوية 1% -5% وباستخدام 5 فترات إبطاء (كما هو موضّح في الجدول (34-3))، وهنا يتبيّن لنا أهميّة استخدام أنموذج الانحدار الذاتيّ المُتّجه VAR لتحديد اتّجاه السببيّة في الأجل القصير، كما سنعمل على تقدير معادلة الانحدار عند الفرق الأوّل باستخدام طريقة المربعات الصّغرى.

2-3-1 نموذج الانحدار الذاتي المتجهه var:

بما أنه لا يوجد أي متجه تكاملي اعتماداً على نتائج اختبار "جوهانسن" للتكامل المشترك فإنه متاح لنا استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي لاختبار سببية Granger لنتمكن من رؤية العلاقة الحركية قصيرة الأجل، وبيّن الجدول (3-33) نتائج تحليل سببية Granger المطورة، حيث استخدمت دراسة Toda and Yammamoto (1995) دراسة مطورة لاختبار $Wald test$ على قيود نموذج VAR(K)، حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يُستخدم معيار $Wald$ على أساس (F) أو (X^2) من أجل الحكم على فرضية العدم، ويكتب على النحو التالي¹:

$$Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + \dots + a_p Y_{t-p} + b_1 X_{t-1} + \dots + b_p X_{t-p} + u_t \quad (1)$$

$$X_t = c_0 + c_1 X_{t-1} + \dots + c_p X_{t-p} + d_1 Y_{t-1} + \dots + d_p Y_{t-p} + v_t \quad (2)$$

في النموذج الأول (1) لا يمكن رفض فرضية العدم عندما $H_0: b_1 = b_2 = \dots = b_p = 0$ ، وفي النموذج الثاني (2) لا يمكن رفض فرضية العدم عندما $H_0: d_1 = d_2 = \dots = d_p = 0$.

ثم يتم تقدير اختبار $Wald$ المعدل لاختبار سببية Granger Causality بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهرياً $Seemingly Unrelated Regression$ ، وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك (أي يمكن إجراء الاختبار حتى في ظل غياب علاقة التكامل المشترك).

لقياس اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي (6)، وتم حسابها انطلاقاً من معايير (SIC) و (AIC) و (HQ) كما هو موضح في الجدول (3-34)، وجاءت نتائج السببية على النحو التالي:

الجدول (3-33) اختبار سببية غرانجر المطورة المعتمدة على أسلوب Toda and Yammamoto

بين مؤشر السياسة المالية والتضخم الركودي

P- value	المحسوبة Wald	العدم فرضية
0.0043	18.28633	SAVGAP does not Granger Cause STAG
0.0001	29.44083	STAG does not Granger Cause SAVGAP

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق يتضح أن فرضية العدم مرفوضة عند مستوى دلالة 5% و 1% لكل من المعادلتين، حيث نجد أن عجز الموازنة العامة للدولة يؤثر على معدل التضخم الركودي ومعدل التضخم الركودي يؤثر على عجز الموازنة العامة للدولة.

¹ ادرويش، دحماني محمد، اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص(242).

الجدول (3-34) فترات الإبطاء لاختبار VAR بين مؤشرات السياسة المالية والتضخم الرُّكودي

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
25.15368	25.25342	25.16213	2.90e+08	NA	-174.1349	0
21.74314	22.04237	21.76849	9882062.	43.61570	-146.3794	1
21.33419	21.83292	21.37645	7035990.	8.671279	-139.6351	2
21.23805	21.93626	21.29720	7412463.	4.554700	-135.0804	3
19.74545	20.64315	19.82150	2249985.	10.23564	-120.7505	4
18.97384	20.07104	19.06680	1960518.	3.978388	-111.4676	5
-17.34710*	-16.05041*	-17.23724*	1.99e-09*	36.87547*	146.6606	6

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وقد أظهر اختبار (Autocorrelation LM Test) عَدَم وجود تسلسلٍ زمنيٍّ، وتمَّ قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتيٍّ، كما تبين أنَّ توزيعها كان طبيعيًّا، وكانت المعادلة مُستقرة خلال فترة الدراسة، ممَّا يشير إلى أنَّ أنموذج مُتجه الانحدار الذاتيَّ VAR كان مستقرًّا.

الجدول (3-35) اختبار موثوقية أنموذج VAR بين مؤشرات السياسة المالية والتضخم الرُّكودي

Residual Normality Tests J-B test	P-Value
0.417434	0.811625
Autocorrelation LM Test Chi –square test	P-Value
5.650582	0.0801

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

2-3-2 معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

يبين الجدول (3-36) نتائج تقدير معادلة الانحدار للعلاقة بين مُعدَّل التضخم الرُّكودي كمتغير تابع وبين عجز الموازنة العامة للدولة كمتغيرٍ مُستقلٍّ، وذلك بعد أخذ المتغيرين بالفرق الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، حيثُ يتضح من خلال الجدول (3-36) مايلي :

1. يُؤثر عجز الموازنة العامة في مُعدَّل التضخم الرُّكودي حيثُ كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر من 1.96، ممَّا يجعلنا نرفض فرضية العدم (الأنموذج غير مناسب H_0) ونقبل الفرضية البديلة وذلك عند مُستوى احتمالية أقل من 0.05.

2. معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

ويستدل من خلالها على أنَّ:

- التَّغْيَر في (G GAP) يُؤثر طرديًّا على مُعدَّل التضخم الرُّكودي، وزيادة (G GAP) بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.045006.

3. قيمة مُعامل التَّحْدِيد $R^2 = 0.25$ ، وهذا يعني أنَّ المتغير المُستقل يُفسر حوالي 25% من التَّغْيَرَات الحاصلة في مُعدَّل التضخم الرُّكودي والباقي يعود لأسبابٍ أُخرى.

4. قيمة إحصائية Fisher المحسوبة أكبر من 1.96، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب: H_0) ونقبل الفرضية البديلة (النموذج مناسب: H_1) وذلك عند مستوى احتمالية 0.05.

الجدول (3-36) معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بين مؤشر السياسة المالية والتضخم الركودي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0270	2.420949	1.86E-06	0.045006	D(G)
0.0001	4.971013	0.032333	0.160726	C
0.147362	Mean dependent var		0.256375	R-squared
0.156497	S.D. dependent var		0.212633	Adjusted R-squared
-1.011322	Akaike info criterion		0.138865	S.E. of regression
-0.911907	Schwarz criterion		0.327821	Sum squared resid
-0.994497	Hannan-Quinn criter.		11.60756	Log likelihood
1.907857	Durbin-Watson stat		5.860994	F-statistic
			0.026958	Prob(F-statistic)

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

وقد أظهر اختبار (Correlogrm Q-statistic) المبين في الجدول (3-38) عدم وجود تسلسل زمني، وتم قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، كما تبين أن توزيعها كان طبيعياً (الجدول (3-37))، وكانت المعادلة مستقرة خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-37) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

بين مؤشر السياسة المالية والتضخم الركودي

Residual Normality Tests J-B test	P-Value
1.514950	0.468849

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

الجدول (3-38) اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

بين مؤشر السياسة المالية والتضخم الركودي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...
		1 0.056	0.056	0.0691	0.793
		2 -0.10...	-0.11...	0.3456	0.841
		3 0.009	0.023	0.3477	0.951
		4 0.131	0.119	0.8049	0.938
		5 -0.10...	-0.12...	1.1282	0.952
		6 -0.45...	-0.42...	7.3778	0.287
		7 -0.01...	0.004	7.3859	0.390
		8 -0.23...	-0.40...	9.4136	0.309
		9 -0.02...	0.023	9.4395	0.398
		1... 0.027	0.053	9.4713	0.488
		1... 0.157	0.094	10.702	0.469
		1... -0.00...	-0.18...	10.702	0.555

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

المبحث الثالث

التضخم الركودي والاستثمار

يَبِّن الجانب التحليلي في هذه الدراسة تأثير ضعف الاستثمار بشقيه العام والخاص ولا سيما منذ منتصف التسعينات على زيادة كل من معدلات التضخم والبطالة، ويستهدف هذا المبحث اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين التغيرات في معدل التضخم الركودي (stag) ونسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (PUBINV)، ونسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (PRINV)، والكفاية الحديثة للاستثمار (mpk)، واختبار وجود علاقة بين هذه المتغيرات .

3-1 اختبار جذر الوحدة unite root test:

يَتَضَح من اختبار KPSS أنه يمكن رفض فرضية العدم (السلاسل مستقرة: H_0) لسلسلي التضخم الركودي (stag) والكفاية الحديثة للاستثمار (mpk)، إلا أنه يمكن قبولها بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، غير أن كل من سلسلي الاستثمار العامة (PUBINV) والخاصة (PRINV) ساكنة عند مستواها، كما هو موضح بالجدول (3-39).

الجدول (3-39) اختبار استقرار السلاسل الزمنية للاستثمار

درجة التكامل	الفرق الأول		المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(1)	0.087701	0.088730	0.089003	0.597682	STAG
I(0)	-	-	0.145933	0.286132	PUBINV
I(0)	-	-	0.134735	0.135246	PRINV
I(1)	0.110871	0.157476	0.149979	0.338282	Mpk

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

3-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

اتَّضَح من الجدول السابق أن بعض السلاسل غير ساكنة في المستوى ومن رتبة متساوية I(1)، في حين أن البعض الآخر ساكنة عند المستوى الأول، وفي هذه الحالة يمكن فقط إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL الذي طوره كل من Pesaran (1997)، و Shinand and Sun (1991)، و Pesaran et Al (2001)، يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها.

ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية المدروسة ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو خليطاً من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية

(2)١، كما أنَّ طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنةً بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.

إنَّ أنموذج ARDL يأخذ عدداً كافياً من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام، كما أنَّ أنموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأمد الطويل، واختباراً التشخيص له يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يُعتبر أنموذج ARDL أكثر النماذج ملائمةً مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 20 مشاهدة.

أنموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كلٍّ من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضاً في هذه المنهجية نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار أنموذج (UECM) يقدم من Pesaran(2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل أنموذج تصحيح الخطأ غير المفيد، وتُعرف هذه الطريقة بـ bounds testing approach أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ الأنموذج الصيغة التالية^٢ باستخدام فترتي تباطؤ (كما هي موضح بالجدول (3-41) وفق معياري AIC و SIC:

حيث: β معاملات العلاقة طويلة الأمد - θ معاملات الفترة القصيرة - ω حد الخطأ العشوائي وللتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات المدروسة نقوم بدايةً بحساب إحصائية f-statistic من خلال (wald test)، حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج (غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل) أي :

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات الأنموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 1$$

ننتقل بعد ذلك إلى الجدول الأول الذي اقترحه كلٌّ من Pesaran et al (2001) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، وكما هو مبين في الجدول (3-40) كانت قيم f-statistic المحسوبة أكبر من الحد الأدنى للقيم الحرجة في الأنموذج عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

^١ محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طارئة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 25، العدد 2، كانون الثاني، 2009، ص(8).

^٢ المومني، رياض، و الهزيم، نفل، تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة حالة الأردن 1992-2006، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد 1، جامعة اليرموك، أربد، 2011، ص(394).

الجدول (3-40) اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الرُّكوديّ

النتيجة	P-Value	f-statistic المحسوبة	القيم الحرجة لـ f-statistic
	0.0308	4.448	
-	3.77	2.72	1% عند مستوى
وجود علاقة تكامل مشترك	4.35	3.23	5% عند مستوى
وجود علاقة تكامل مشترك	5.61	4.29	10% عند مستوى

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون (2001) الجدول (iii) CI المقطع وبدون اتجاه.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

الجدول (3-41) اختبار فترات الإبطاء لاختبار منهج الحدود بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الرُّكوديّ

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
14.85470	15.03126	14.83521	32.59790	NA	-122.0993	0
11.04741	11.93022	10.94997	0.718968	69.21117*	-73.07472	1
6.241077*	8.536388*	5.987736*	0.032653*	24.01699	1.104247	2

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

تمّ - بعد تجاربٍ مبدئيةٍ - اختيار فترة الإبطاء الثانية لأنها كانت مُتسقةً مع جودة الأنموذج المُستخدم.

3-3 معادلة الانحدار في المدى الطويل:

بعد التأكيد من وجود علاقة تكاملٍ مشتركٍ بين مُعدّل التضخم الرُّكوديّ وكلٍّ من الاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصاد السوري، قُمنّا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار أنموذج ARDL للحصول على قيم ثوابت معادلة الانحدار في الأجل الطويل والتي تأخذ الصيغة التالية:

وجاءت نتائج المعادلة كما هو موضح في الجدول (3-42) على الشكل التالي:

الجدول (3-42) معادلة الانحدار في المدى الطويل بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الرُّكوديّ

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0333	1.581640	0.079345	0.125495	PRINV
0.0498	2.122497	0.119171	0.252940	PUINV
0.0449	-1.532510	0.089437	-0.137064	MPK
0.0000	60.93584	1.723283	5.0097	C
108.4583	Mean dependent var		0.407785	R-squared
0.925638	S.D. dependent var		0.296744	Adjusted R-squared
2.508155	Akaike info criterion		0.776243	S.E. of regression
2.707302	Schwarz criterion		9.640862	Sum squared resid
2.547031	Hannan-Quinn criter.		-21.08155	Log likelihood
0.582948	Durbin-Watson stat		3.672402	F-statistic
			0.034698	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

يتضح من خلال الجدول السابق مايلي:

stag = 5

1. كلٌّ مِنْ نسب الاستثمارات العامّة والخاصّة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ تُؤثّر طردياً في مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ (وهذا ما يخالف النّظرية الاقتصاديّة ويخالف ما توصلنا له في الجانب التّحليليّ مِنْ الدّراسة حيثُ نَبَيّن وجود علاقة عكسيّة)، حيثُ كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر مِنْ 1.96 ممّا يجعلنا نرفض فرضيّة العدم (الأنموذج غير مناسب H_0) ونقبل الفرضيّة البديلة وذلك عِنْد مُستوى احتماليّة أقلّ مِنْ 0.05.

2. قيمة إحصائيّة Fisher المحسوبة أكبر مِنْ 1.96، ممّا يجعلنا نرفض فرضيّة العدم (الأنموذج غير مناسب H_0) ونقبل الفرضيّة البديلة (الأنموذج مناسب H_1) وذلك عند مُستوى احتماليّة 0.05.

3. قيمة مُعامل التّحديد ($R^2 = 0.41$)، وهذا يعني أنّ المُتغيّرات المُستقلّة تفسّر حوالي 41 % مِنْ التّغيّرات الحاصلة في مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ والباقي يعود لأسبابٍ أُخرى. وبالتالي تبلغ قيمة معامل الارتباط $R=0.63$ مما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المدروسة.

3-4 تقدير أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لأنموذج ARDL (ARDL-ECM)

بعد التّأكد مِنْ وجود علاقة تكاملٍ مُشتركٍ بَيْنَ مُعدّل التّضخّم الرُّكوديّ ومؤشرات الاستثمار المُستخدمة في الدّراسة في الاقتصاد السُّوريّ، أصبح بالإمكان إجراء اختبار تصحيح الخطأ المُوضّح في الجدول (3-43)، وقد أظهر حدّ تصحيح الخطأ ($ECM(-1)$) إشارةً سالبةً عند مُستوى معنوية 0.05، ممّا يؤكد ما تمّ التّوصل إليه سابقاً بوجود علاقة توازنيّة في الأجل الطّويل.

الجدول (3-43) أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لأنموذج ARDL بين مؤشرات الاستثمار والتّضخّم الرُّكوديّ

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0405	2.508378	0.409554	1.027317	D(STAG(-1))
0.4130	-0.870256	0.370223	-0.322189	D(STAG(-2))
0.7218	0.370749	0.044015	0.016318	D(PUINV(-1))
0.6409	-0.487343	0.047909	-0.023348	D(PUINV(-2))
0.7244	-0.367054	0.044822	-0.016452	D(PRINV(-1))
0.8537	-0.191394	0.044963	-0.008606	D(PRINV(-2))
0.6183	0.521215	0.024763	0.012907	D(MPK(-1))
0.4315	-0.834692	0.023662	-0.019750	D(MPK(-2))
0.0457	-1.467304	0.885676	-1.299556	ECM(-1)
0.156291	Mean dependent var		0.228805	R-squared
0.166608	S.D. dependent var		-0.652561	Adjusted R-squared
0.054300	Akaike info criterion		0.214178	S.E. of regression
0.488882	Schwarz criterion		0.321105	Sum squared resid
0.076555	Hannan-Quinn criter.		8.565596	Log likelihood
			2.274750	Durbin-Watson stat

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

وَيَتَضَحُّ مِنْ هَذَا الْجَدُولِ أَنَّ النَّتَائِجَ فِي الْأَجْلِ الْقَصِيرِ تَخْتَلِفُ نَوْعاً مَا عَنْ نَتَائِجِ الْمَدَى الطَّوِيلِ فَكُلُّ الْمُتَغَيَّرَاتِ لَا تَتَوَافَقُ مَعَ النَّظَرِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ، حَيْثُ نَجِدُ أَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ عَلَى مُعَدَّلِ التَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ (مُسْتَوَى الْمَعْنَوِيَّةِ) (Prob.) الْمُقَابِلَ لِمُعْظَمِ الْمُتَغَيَّرَاتِ الْمَدْرُوسَةِ فِي الْأَجْلِ الْقَصِيرِ وَعِنْدَ كُلِّ فَنَرَاتِ الْإِبْطَاءِ أَكْبَرَ مِنْ 0.05)، بِاسْتِثْنَاءِ الْعِلَاقَةِ الْقَوِيَّةِ فِي الْأَجْلِ الْقَصِيرِ بَيْنَ تَغْيِيرَاتِ مُعَدَّلِ التَّضَخُّمِ الرُّكُودِيِّ وَتَبَاطُؤِهِ الْأَوَّلِ.

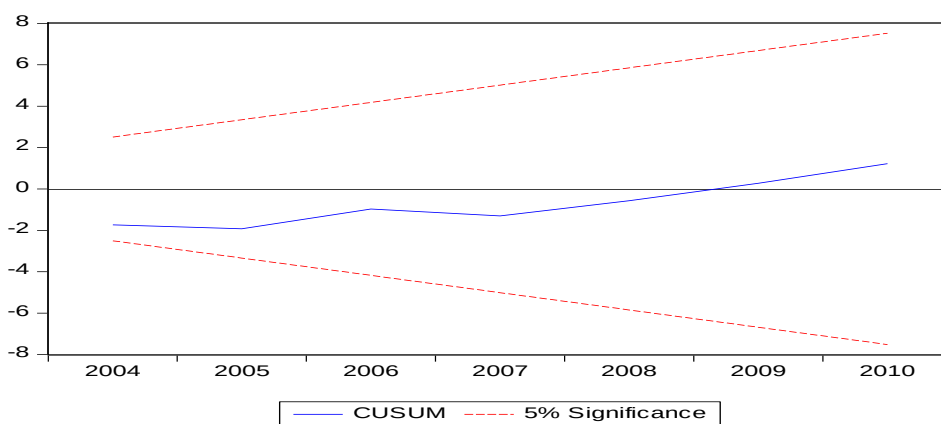
3-5 اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل المجموع التراكمي للبواقي المقدرة (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المقدرة (CUSUM of Squares)، التي اقترحتها كل من Brown و Dublin و Evans (1975)، حيث يعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين هامين وهما، تبيان وجود أي تغيير هيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام الملاحظات طويلة الأمد مع الملاحظات قصيرة الأمد¹.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. ويتضح من الشكلين (3-5) و (3-6) أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على نوع من الاستقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (3-5) اختبار المجموع التراكمي للبواقي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL

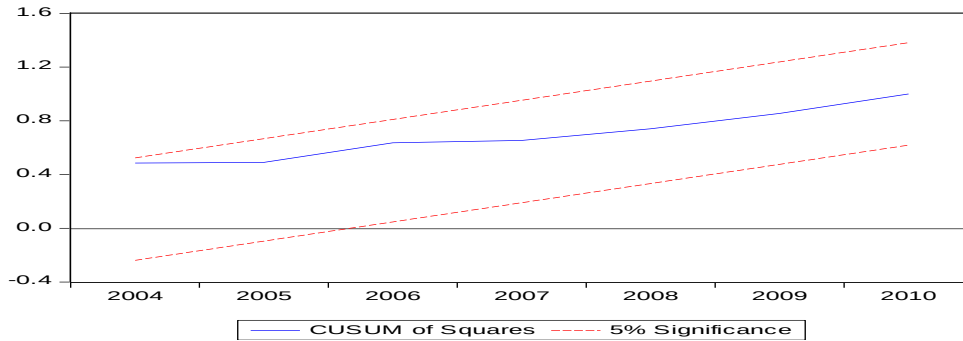
بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الرُّكُودِيِّ



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

¹ Sufian Eltayeb Mohamed, (2008). Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, Working Papers API-Working Paper Series. from Arab Planning Institute. API/WPS 0803. PP 22.

الشكل (3-6) اختبار المجموع التراكمي لمربعات لبواقي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL
بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الزكودي



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

وقد أظهر اختبار (Autocorrelation LM Test) المبيّن في الجدول (3-44) عدم وجود تسلسل زمني، حيث نجد أن مستوى الاحتمالية المقابل لإحصائية X^2 أكبر من 0.05، وتم قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي.

الجدول (3-44) اختبار الارتباط الذاتي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL
بين مؤشرات الاستثمار والتضخم الزكودي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0470	Prob.	F(2,8)	4.591035	F-statistic
0.0456	Prob.	Chi-Square(2)	8.321130	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

المبحث الرابع

التضخم الرئوي ومعطيات سوق العمل

سيتم اختبار العلاقة بين معدلات التضخم الرئوي (Stag) ومعطيات سوق العمل والتي سنعتبر عنها بمؤشرين الأول معدلات عرض العمل (labor)، والثاني مستوى إنتاجية العامل (prod).

1-4 اختبار التكامل المشترك :

من أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة أم لا، وقد بينت النتائج الموضحة في الجدول (3-45) أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول (1)، لكنها غير ساكنة عند المستوى (0).
الجدول (3-45) اختبار جذر الوحدة لسلاسل مؤشرات سوق العمل

درجة التكامل	الفرق الأول		المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	
I(1)	0.135979	0.13639	0.090369	0.566385	Labor
I(1)	0.266992	0.264239	0.10527	0.675235	Prod

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

إن نتائج فحص "جوهانسون" المبينة في الجدول (3-46) قد أكدت وجود معادلة تكامل مشترك بين المتغيرات باستخدام فترتي إبطاء (كما هو موضح في الجدول (3-47))، وعند مستوى معنوية 5% من خلال اختباري λ_{max} و λ_{trace} .

الجدول (3-46) اختبار التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل والتضخم الرئوي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0056	29.79707	37.36560	0.801616	None *
0.2911	15.49471	9.867270	0.439984	At most 1
0.9169	3.841466	0.010830	0.000637	At most 2
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0055	21.13162	27.49833	0.801616	None *
0.2215	14.26460	9.856441	0.439984	At most 1
0.9169	3.841466	0.010830	0.000637	At most 2

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

الجدول (3-47) فترات الإبطاء لاختبار التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل والتضخم الرُّكودي

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
27.86740	27.99533	27.84693	2.49e+08	NA	-247.6224	0
23.21352	23.72525	23.13167	2282227.	80.01368	-196.1850	1
22.43231*	23.32785*	22.28908*	1093680.*	20.26849*	-179.6017	2

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

2-4 ايجاد انحدار التكامل المشترك المقدر:

Canonical cointegration regression estimator

طريقة تصحيح لامعلمية تم اكتشافها من قبل الباحث park (1992)، هذه الطريقة مماثلة لطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS لكن التصحيح يكون لكلا المتغيرين، لذلك يستند على تحويل المتغيرات في انحدار التكامل المشترك، حيث يتم إزالة التحيز من الدرجة الثانية لمقدرات طريقة المربعات الصغرى، وقد جاءت نتائج التقدير على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول (3-48) معادلة التكامل المشترك بين مؤشرات سوق العمل والتضخم الرُّكودي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0436	2.424157	2.63E-06	3.74E-06	PROD
0.0000	8.560762	0.036412	0.311714	LABOR
0.0000	64.78387	1.416672	91.77751	C
108.5297	Mean dependent var		0.932366	R-squared
0.892480	S.D. dependent var		0.923911	Adjusted R-squared
0.969699	Sum squared resid		0.246183	S.E. of regression
0.059095	Long-run variance		2.077930	Durbin-Watson stat

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

وتبين من خلال الجدول السابق مايلي :

1. يؤثر كل من عرض العمل (labor) وإنتاجية العامل (prod) في معدل التضخم الرُّكودي، حيث كانت قيمة T.statistic المحسوبة أكبر من 1.96، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (الأنموذج غير مناسب: H_0) ونقبل الفرضية البديلة وذلك عند مستوى احتمالية أقل من 0.05.
2. معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

ويستدل من خلالها على أن:

- التغير في إنتاجية العامل (prod) يؤثر طردياً على معدل التضخم الرُّكودي، وزيادة prod بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة (STAG) بمقدار 0.00000374 .
- التغير في عرض العمل (labor) يؤثر طردياً على (STAG)، وزيادة (labor) بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة بمقدار 0.311714.

3. قيمة إحصائية Durbin-Watson المحسوبة أكبر من 2، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى.

وحتى يكون الانحدار السابق غير زائف وليكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يجب أن تكون البواقي مستقرة، لذلك سنعمل على إجراء كل من الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogram Q-statistic)، اختبار التوزيع الطبيعي (Normality).

من الجدول (3-49) نجد أن قيمة J-B المحسوبة أصغر من 5.99، وبالتالي السلسلة ذات توزيع طبيعي.

الجدول (3-49) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التكاملي المشترك بين مؤشرات سوق العمل والتضخم الركودي

Residual Normality Tests J-B test	P-Value
1.112597	0.573327

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

تُبين دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي في الجدول (3-50) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل مستقرة، حيث نلاحظ أن قيمة احتمالية Q-stat أكبر من 0.05 عند مجموعة كبيرة من الفجوات الزمنية.

الجدول (3-50) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي التكاملي المشترك بين مؤشرات سوق العمل والتضخم الركودي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...
		1 0.036	0.036	0.0260	0.872
		2 -0.42...	-0.43...	3.9748	0.137
		3 -0.27...	-0.28...	5.6636	0.129
		4 0.105	-0.11...	5.9361	0.204
		5 0.017	-0.29...	5.9443	0.312
		6 -0.06...	-0.25...	6.0619	0.416
		7 0.214	0.095	7.5434	0.375
		8 -0.07...	-0.34...	7.7543	0.458
		9 -0.09...	-0.08...	8.1246	0.522
		1... -0.04...	-0.16...	8.1986	0.609
		1... 0.102	-0.21...	8.7614	0.644
		1... 0.050	-0.08...	8.9200	0.710

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

دلّت النتائج السابقة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي يمكن استخدام نموذج vecm في تحديد اتجاه السببية بالإضافة إلى التمييز بين المديين القصير والطويل.

والجدول (3-51) يُبين نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم الركودي ومُعطيات سوق العمل باستخدام نموذج ECM واستخدام فترتي إبطاء.

الجدول (3-51) تقدير علاقة التّضخُّم الرُّكوديّ كمتغير تابع لمعطيات سوق العمل VECM

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0166	-2.93458	0.39833	-0.168958	ERORR CORR. (-1)
0.0095	3.281958	0.361588	1.186717	Dstag(-1)
0.1869	1.428393	0.41699	0.595625	Dstag(-2)
0.2713	1.172085	0.096123	0.112665	Dlabor(-1)
0.0368	2.449248	0.13378	0.32766	Dlabor (-2)
0.021	-2.79285	0.00000336	-0.00000937	Dprod (-1)
0.3079	-1.08073	0.3079	- 0.00000208	Dprod (-2)
0.1395	-1.62082	0.112358	-0.18211	C
0.464559	Adjusted R-squared		0.698814	R-squared

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

تُشيرُ النَّتائجُ إلى وجودِ علاقةٍ طويلةِ الأجلٍ تتجهُ مِنْ مُعطياتِ سوقِ العملِ (labor- prod) إلى مُعدَّلِ التّضخُّمِ الرُّكوديّ، وهذا يُوضِّحه حدُّ تصحيحِ الخطأ ERROR CORRECTION الَّذِي جاءَ سالِباً (-) 0.168958)، بمعنى أنَّ الخطأ المُوجبَ يميلُ للانخفاضَ ليؤولَ التّضخُّمُ الرُّكوديّ إلى مُستَوَاهِ طويلِ الأجلِ والعكسُ صحيحٌ، كما هو مُتوقَّعُ له وبِدلالةٍ إحصائيَّةٍ عند مُستوى 5% .

حدُّ تصحيحِ الخطأ يُشيرُ أيضاً إلى أنَّ نسبةَ 16.9 % مِنَ الخطأ يتمُّ تصحيحها خلال فترةٍ زمنيَّةٍ واحدةٍ (سنة) مِنْ خلالِ علاقتهِ مع كلِّ مِنْ labor و prod، وهذا يُشيرُ إلى أنَّ تصحيحِ الخطأ يحتاجُ إلى 5.9 سنةٍ ليعودَ مُعدَّلُ التّضخُّمِ الرُّكوديّ إلى مُستَوَاهِ التّوازنيِّ طويلِ الأجلِ بعد حصولِ أيِّ صدمةٍ في عرضِ العملِ أو إنتاجيَّةِ العاملِ بافتراضِ بقاءِ العواملِ الأخرى على حالها.

وقد بلغتْ قيمَةُ معاملِ التَّحديدِ $R^2=0.46$ ، ممَّا يدلُّ على أنَّ مُعطياتِ سوقِ العملِ تُفسِّرُ 46% مِنْ التَّغْيِراتِ الحاصلةِ في مُعدَّلِ التّضخُّمِ الرُّكوديّ.

كما توجدُ علاقةٌ قويَّةٌ في الأجلِ القصيرِ بَيْنَ تَغْيِراتِ مُعدَّلِ التّضخُّمِ الرُّكوديّ وتباطؤهِ الأوَّلِ، مِنْ ناحيةٍ ثانيَّةٍ يُؤثِّرُ عرضُ العملِ طردياً على التّضخُّمِ الرُّكوديّ في الفترةِ الزَّمنيَّةِ الثانيَّةِ، أمَّا تَغْيِراتُ إنتاجيَّةِ العاملِ فهي تُؤثِّرُ عكساً في الفترةِ الزَّمنيَّةِ اللاحقةِ .

وتؤكدُ نتائجُ اختبارِ استبعادِ التَّباطؤاتِ (Wald test for lag exclusion)، واختبارِ الارتباطِ الذاتيِّ للبقاوي (LM test for serial correlation)، واختبارِ التَّوزيعِ الطَّبيعيِّ (Normality) موثوقيَّةَ اختبارِ

VECM

الجدول (3-52) اختبار استقرار البواقي لعلاقة التَّضخُّم الرُّكوديِّ بمعطيات سوق العمل في أنموذج VECM

VEC Lag Exclusion Wald Tests (Chi-squared test statistics for lag exclusion) for Dlag 1. (Joint test)	P-Value
8.81959	0.246782
VEC Lag Exclusion Wald Tests (Chi-squared test statistics for lag exclusion) for Dlag 2. (Joint test)	
5.34461	
VEC Residual Serial Correlation LM Tests FOR lag 1	0.204261
4.141784	0.1261
VEC Residual Normality Tests-Joint J-B test (Orthogonalization: Residual Covariance (Urzua)	
4.334462	0.1145

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews8

• النتائج :

في ضوء التحليل النظري والتطبيقي لأبعاد ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري انتهت الدراسة إلى ما يلي :

1. توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم الركودي من جهة وتكاليف الإنتاج من جهة أخرى، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً، وعند تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، تبين مايلي :

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (85%) .

- التغير في تكاليف الإنتاج المحلية (DCOST)، والمستوردة (ICOST)، وسعر الصرف (E)، وتكلفة وحدة الناتج من الأجور (WCOST) تؤثر طرداً على معدل التضخم الركودي.

وعند تحليل العلاقة السببية (Granger causality) انضح وجود علاقة سببية باتجاه واحد من تكاليف الإنتاج المحلية والمستوردة وسعر الصرف الممثل تجارياً إلى معدل التضخم الركودي، وعلاقة سببية باتجاه واحد من معدل التضخم الركودي إلى تكلفة وحدة الناتج من الأجور.

كما أشارت نتائج اختبار (VECM) إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل تتجه من تكاليف الإنتاج إلى معدل التضخم الركودي، حيث تؤثر التغيرات في تكاليف الإنتاج في فترة ما طرداً على التضخم الركودي في الفترة الزمنية اللاحقة. باستثناء التغيرات في سعر الصرف التي لم تظهر أثراً ذو دلالة احصائية على التضخم الركودي في الأجل القصير.

وبناءً على ما سبق تم قبول الفرضية الأولى: (ارتفاع تكاليف الإنتاج يشكل أحد الأسباب الرئيسية للظاهرة المدروسة).

2. فجوة التجارة الخارجية (Trad Gap) تتكامل تكاملاً مشتركاً مع معدل الركود التضخمي (أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين فجوة التجارة الخارجية والتضخم الركودي)، وعند تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى مع فواصل زمنية (OLS WITH BREAKS)، لوحظ مايلي :

- خلال الفترة 1991-2000: التغير في (Trad Gap) يؤثر طرداً على معدل التضخم الركودي.
- خلال الفترة 2001-2010 : لم تؤثر فجوة التجارة الخارجية في معدل التضخم الركودي.
- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.54$.

كما أكدت النتائج الإحصائية لاختبار تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل تتجه من فجوة التجارة الخارجية إلى معدل التضخم الركودي.

واستناداً إلى ما سبق تم قبول الفرضية الثالثة: (تعتبر فجوة التجارة الخارجية إحدى أهم قنوات نقل الظاهرة إلى سورية) خلال الفترة 1991-2000 ، في حين تم رفضها خلال الفترة الزمنية اللاحقة 2001-2010.

3. وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك طويلة المدى بين مُعدَّلات التَّضخُّم الرُّكوديّ (Stag) ومؤشرات السِّياسة النَّقدِيَّة (الإفراط النَّقدِيّ (MEXT)، فجوة الادخار المحليَّة (Sav Gap))، المتغيِّرين، وبالاغتماد على هذه النتيجة قدرت معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الديناميكية (DOLS)، والتي أوضحت التالي:

- التَّغير في (MEXT) و (SAV GAP) يُؤثِّر طردياً على مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ
- قيمة مُعامل التَّحديد $R^2 = 65\%$.

إضافةً إلى أنَّ النَّتائج أظهرت وجود علاقة طويلة الأجل فقط تتجه من مؤشرات السِّياسة النَّقدِيَّة (MEXT- SAV GAP) إلى مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ، حيث يحتاج مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ إلى 2.75 سنة ليعود إلى مستواه التوازني طويل الأجل بعد حصول أي صدمة في فجوة الادخار المحليَّة ومُعامل الإفراط النَّقدِيّ بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وبالتالي تمَّ قبول الفرضية الرابعة: (تُشكِّل الفجوة بين الادخار والاستثمار سبباً هاماً من أسباب نشوء الظَّاهرة موضوع البحث) في الأجل الطَّويل.

4. عدم وجود أيِّ متجهٍ للتَّكامل المُشترك بين عجز الموازنة العامَّة للدولة (G GAP) والتَّضخُّم الرُّكوديّ (أي لا توجد علاقةً طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة والتَّضخُّم الرُّكوديّ)، في حين بيَّنت نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتيّ المتجه VAR وجود علاقةً سببيَّةً باتجاهين بين المتغيِّرين المدروسين هنا في الأجل القصير، من جانبٍ آخر أوضحت نتائج تقدير معادلة الانحدار عند الفرق الأوَّل باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS الآتي:

- التَّغير (G GAP) يُؤثِّر طردياً على مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ.
- قيمة مُعامل التَّحديد $R^2 = 0.21$.

ومنه تمَّ قبول الفرضية الخامسة: (عجز الموازنة العامَّة للدولة من أسباب التَّضخُّم الرُّكوديّ في الاقتصاد السُّوريّ) في الأجل القصير.

5. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ وكلِّ من الاستثمارات العامَّة والخاصَّة في الاقتصاد السُّوريّ، من خلال اختبار التَّكامل المُشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتيّ للإبطاء الموزع ARDL، وقد وضَّحت نتائج معادلة الانحدار مايلي:

- نسب الاستثمارات العامة والخاصة إلى النَّاتج المحلي الإجمالي تؤثر طردياً في مُعدَّل التَّضخُّم الرُّكوديّ (وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية ويخالف ما توصلنا له في الجانب التَّحليلي من الدِّراسة حيث تبين وجود علاقة عكسية).

- قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.30$).

كما أكدت نتائج اختبار (VECM) ما تمَّ التَّوصل له باختبار "جوهانسون" من وجود علاقةً طويلة الأجل بين المتغيِّرات، غير أنَّ النَّتائج في الأجل القصير تختلف نوعاً ما عن نتائج المدى الطَّويل، فكلُّ المتغيِّرات

لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث نجد أنها لا تؤثر على معدل التضخم الركودي، وبالتالي رفضت الفرضية السادسة: (اختلال هيكل الاستثمارات من أسباب التضخم الركودي على مستوى الاقتصاد الوطني) في الأجلين الطويل والقصير.

اختلال هيكل الاستثمارات على مستوى الاقتصاد الوطني.

6. توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم الركودي ومعطيات سوق العمل (عبر عنها بمؤشرين الأول معدلات عرض العمل (labor)، والثاني مستوى إنتاجية العامل (prod))، وعند تقدير نموذج التكاملي المشترك القويم (CCR)، خلصنا إلى مايلي :

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (95%).
- التغيير معدلات عرض العمل (labor)، ومستوى إنتاجية العامل (prod) تؤثر طرداً على معدل التضخم الركودي.

وقد أكدت نتائج اختبار VECM وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من معطيات سوق العمل (labor- prod) إلى معدل التضخم الركودي ، وأشارت أيضاً إلى أن معدل التضخم الركودي يحتاج إلى 5.9 سنة ليعود إلى مستواه التوازني طويل الأجل بعد حصول أي صدمة في عرض العمل أو إنتاجية العامل بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. كما توجد علاقة في الأجل القصير بين تغيرات معدل التضخم الركودي وعرض العمل حيث يؤثر عرض العمل طرداً على التضخم الركودي في الفترة الزمنية الثانية. أما تغيرات انتاجية العامل فهي تؤثر عكساً في الفترة الزمنية اللاحقة .

وبناءً عليه تم قبول الفرضية السابعة: (الخلل في هيكل وبنية قوة العمل يشكل أحد الأسباب الرئيسية للظاهرة المدروسة) في الأجلين الطويل والقصير.

استناداً إلى نتائج التحليل النظري ، وإلى ما توصل إليه الجانب التطبيقي القياسي تم قبول الفرضية الثانية: (تساهم التغيرات التي تصيب مؤشرات العرض والطلب الكليين في إحداث التضخم الركودي).

7. في ضوء دراسة واقع الاقتصاد خلال الفترة 2011-2014 لوحظ انخفاض الإنتاج بشكل كبير، وتراجع الاستثمارات وموارد الموازنة العامة للدولة بشكل حاد، وأصبح الاقتصاد السوري اقتصاداً معتمداً على الاستيراد لتلبية حاجاته الأساسية، مما جعل المستوى العام للأسعار رهينة لارتفاع أسعار الصرف، وأصبحنا ندور في حلقة مفرغة متصاعدة، فتراكم عجز ميزان المدفوعات يقود إلى الضغط على سعر الصرف وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وتراكم عجز الموازنة يدفع إلى زيادة الكتلة النقدية من خلال التمويل بالعجز وبالتالي تزايد الكتلة النقدية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، وبالنّهاية ارتفاع مستويات الأسعار بمعدلات متسارعة. وكانت نتيجة ما سبق ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير فاقت معدلات ارتفاع أسعار الصرف، وانخفاض الناتج المحلي، وظهر الخلل بوجود تضخم كبير وركود أكبر .

• المُقترحات والتوصيات:

1. التنسيق بين عمل السياستين المالية والنقدية، استناداً إلى قيد الموازنة الحكومية، نظراً للتداعيات الكبيرة التي سببها غياب التنسيق بينهما على اقتصادنا الوطني، وذلك عن طريق الحد من تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى الاعتماد على أسواق الائتمان لتمويله من خلال إصدار السندات الحكومية، الأمر الذي يستوجب تفعيل المرسوم (60) لعام 2007 القاضي بإحداث سوق الأوراق المالية الحكومية، مما يحقق مزيداً من الانضباط المالي.
2. ضرورة تطبيق سياسة نقدية تستند إلى قواعد محددة بدلاً من حرية التصرف، وهو ما يطلق عليه بالأدبيات Rules Versus Discretion ، حيث تتمثل الوسيلة الوحيدة في إلغاء إمكانية تغيير السياسة من جانب الحكومة بواسطة الالتزام بالقواعد التي يعتقد أنها مقبولة من جانب صانعي السياسة، ويعتمد ذلك على النجاح في تطبيق قاعدة تايلور .
3. اتباع قاعدة ملائمة للسياسة المالية للجم العجز المالي في الموازنة الحكومية وذلك من خلال العمل على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات، كتخفيض خسائر مؤسسات القطاع العام التي شكلت سبباً رئيسياً في مزاحمة الحكومة crowding out للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، فعندما تصل الحكومة إلى وضع يتعذر معه تمويل العجز المالي يتحول دور السياسة المالية إلى مساندة التقلبات الاقتصادية procyclical وليس مواجهتها countercyclical.
- وبالتالي لابد من وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الضخم الأمر الذي يسهم في أن تسير السياسة المالية في محاذاة السياسة النقدية، مما يسهل من قدرة السلطات النقدية على الاستمرار في السيطرة على معدل التضخم.
4. لتخفيض تكاليف الإنتاج ولمعالجة الخلل في الاستثمارات، لابد من الحد من الهدر والفساد والتعقيدات التي تمارسها الإدارة البيروقراطية، كالتروتين والخلل في تنفيذ القوانين خلال تعاملها مع المواطنين والمستثمرين على حد سواء، وذلك من خلال التطبيق الفعال لأسلوب الإدارة الرشيدة (الحوكمة)، الذي يرفع كفاءة الإدارة الحكومية ويطورها ويبسط إجراءاتها ويخفف كلفة عملها، إضافة إلى دعم بناء صناعة وطنية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والأعمال المرتبطة بها (كالصيانة والخدمات)، وذلك بهدف التخفيف من التبعية للبلدان الأجنبية، مما يحد من استيراد مستلزمات الإنتاج من خلال إيجاد بدائل وطنية المنشأ
5. رفع مستويات الإنتاجية وتخفيض تكلفة وحدة الناتج من الأجر وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة وأساليب العمل المتقدمة مما ينعكس بشكل رئيسي على بالإضافة إلى تركيز الدولة على دعم وتشجيع تدريب المواطنين على كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة، مما يمكنهم من الدخول إلى سوق العمل بأدوات نوعية ويعمل على رفع مستويات الإنتاجية.

6. في مرحلة الأزمة لا يُمكن الجزم بحلّول تتجاوز تشوهات المرحلة الراهنة، لكن في إطار المُعطيات يُمكن للحكومة أن تتخذ مجموعة تدابير من شأنها تجاوز بعض تداعيات الأزمة وذلك بأن تدير عجلة النشاط الاقتصادي بشكلٍ يزيد من واردات القطع الأجنبي إلى أقصى حدٍّ مُمكن، ويقلل من النّفقات المدفوعة بالقطع الأجنبي إلى أدنى حدٍّ مُمكن، من خلال توجيه النشاط الإنتاجي في المناطق الآمنة لإنتاج بدائل المُستوردات أو لتصنيع السلع التصديرية. إضافة إلى ضرورة التركيز على تكثيف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، والبحث عن مصادر تصريف خارجيّة، يمكن لهذه السياسة أن تُخفف بحسب درجة نموّها وتطوّرها من الضغط على الاحتياطي من العملات الصّعبة وتعزز من موقع العملة الوطنيّة بعودة تيارات التدفق الدّاخل.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية:

• الكتب

١. الراوي، علي، التَّضخُّمُ الركودي في النظام الاقتصادي الرأسمالي، مجلة التطوير والتنمية، العدد (2)، القاهرة، 1990.
٢. الروبي، نبيل، نظرية التَّضخُّم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
٣. عناية، غازي حسين، التَّضخُّم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
٤. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التَّضخُّم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر، مصر، 2002.
٥. الوزني، خالد، و الرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
٦. البكري، أنس، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002، عمان.
٧. العجمي، هيل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
٨. عيسى، نزار، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
٩. زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.
١٠. سكر، نبيل، الإصلاح الاقتصادي في سورية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000.
١١. شوتر، منهل، و العمار، رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996.
١٢. حداد، أكرم، و مشهور، هذلول، النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 .
١٣. خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، 2007.
١٤. الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1981.
١٥. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد - نظم و نظريات - سياسات مؤسسات نقدية، دار الفكر، الجزائر، 2000.
١٦. مروان، عطوان، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
١٧. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، در النهضة العربية، بيروت، 2002.
١٨. زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (مساهمة نحو فهم أفضل)، الكاظمة للنشر و الترجمة، الكويت، 1985.

١٩. زكي، رمزي، التَّضخُّم المستورد، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1986.

٢٠. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.

٢١. زكي أمين، هجير عدنان، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، جامعة بغداد، 1990.

٢٢. زكي، رمزي، التَّضخُّم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.

٢٣. شافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

٢٤. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله منصور، عبد الرحمن عبد الفتاح، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.

٢٥. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، و د. مقلد، رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.

٢٦. يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، ترجمة اسكندر ياسين، دار التقدم، العراق، 1984.

٢٧. سام ويلسون، بول، و، دنورد هاوس، ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 2001.

• الرسائل والأبحاث :

١. هارون، عمر، رسالة ماجستير بعنوان (النموذج القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2012.

٢. ياس، أسماء خضير، تحليل معدلات التضخم في العراق 2000-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013.

٣. هتهات، سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.

٤. عبادي، بتول مطر، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2007.

٥. نزيل، انعام مزيد، دور الشركات المتعددة الجنسية في ارساء وترسيخ العولمة الاقتصادية، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2001.

٦. عفيفة بجاي شوكت اللامي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.

٧. جار الله، فواز، و أكرم سعيد، هيثم، تأثير التضخم الركودي على الدول النامية للمدة 1984-2002، بحث منشور في مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة، العراق، 2009.

٨. جان ارنست، التَّضخُّم و الاقتصادات المتخلفة، مجلة الاقتصادي، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العدد الثاني، أيلول، 1990.
٩. تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000 ، 2004 ، الجزائر.
١٠. حاكم محسن محمد ،أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2003 .
١١. علة، محمد، رسالة ماجستير بعنوان الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2003.
١٢. البطالة في سورية 1994-2004، المكتب المركزي للإحصاء، 2005، ص(28)
١٣. ياسر مشعل بعنوان الأزمة السورية(مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي)، جامعة دمشق، 2014.
١٤. مسوح السكان الناشطين اقتصادياً، العمالة والبطالة ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، 1996.
١٥. تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000 ، 2004 ، الجزائر.
١٦. حاكم محسن محمد ،أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2003 .
١٧. المصباح ، عماد الدين ، بحث :العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التَّكامل المشترك ،المعهد العربي للتخطيط ، بالكويت ،ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدَّول العربية ، آذار 2008 ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
١٨. صبيح، ماجد ، فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994-2009 ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، حزيران 2011.
١٩. المصباح، عماد الدين، محددات التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1970-2004، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 34، الكويت، 2006.
٢٠. تحليل الاقتصاد الكلي ، هيئة تخطيط الدَّولة ،الجمهورية العربية السورية، 2005.
٢١. محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع و الآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الأول ، 2000.
٢٢. عفيف صندوق ،تمويل المؤسسات الاقتصادية العامة في سورية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2013.
٢٣. النجار، سعيد، آليات التضخم في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1992.

• الدوريات والتقارير والندوات

١. محمد نور الدين حسين، أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية، ندوة الخبراء المنعقدة في الكويت للفترة 16-18 آذار 1985، دار الشباب للنشر، 1986.
٢. زكي، رمزي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات، اجتماع عقد في الكويت 16-18 آذار، 1985.
٣. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010.
٤. نصر، ربيع، وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق، كانون الثاني، 2013.
٥. تقرير سورية (الاغتراب والعنف)، تقرير منجز من قبل المركز السوري لبحوث السياسات بدعم من وكالة الأونورا، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة في دمشق، دمشق، آذار، 2015.
٦. على قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2010 / مجموعة البنك الدولي، الموقع الشبكي www.doingbusiness.org:

ثانياً- المراجع باللغة الانكليزية

1. J.A Trevithick, Inflation A Guide to the Crisis in Economics, Cox & Wyman Ltd, London, 1977.
2. John f. Helliwell, Comparative Macro Economics of stagflation, Journal of Economic literature Vol. xxv, March 1988 .
3. J.A Trevithick, Inflation A Guide to the Crisis in Economics, Cox & Wyman Ltd, London, 1977.
4. A.W. Phillips, the relation between U.nemployment and The Rate of Change of Money Wages in the united kingdom 1861-1957 , Economica ,new series ,vol.25,November,1958.
5. Milton Friedman, the Role of Monetary policy, the American Economic Review, Geroge banta Co, U.S.A, No.1, March, 1968.

6. Martin Godfrey: Global Unemployment; the New Challenge to Economic Theory, Wheatsheaf Books,LTD, Sussex, 1986.
- 7.Martin feldstien “ Supply–side. Economics: Old Truths and New claims,The American Economics Review (vol. 76. No. 2, May 1986) .
8. Paul A. Samuelson and William Nordhous, Economics, op. cit.
9. James Tobin: “Inflation and Unemployment”, in:The American Economic Review, Vol. LXII, No.1, March 1972.
- 10.Walliam j.Baumal & Alan S.Blinider ,Economics,Principles and policy,seventh edition ,harcout Brace & company ,United states of Amreica ,1997.
- 11.Walliam J.Baumal & Alan S.Blinider,Economics Principles & Policy, Seventh edition, Harcourt Brace& Company, United States of America,1997.
12. Heba Shahin, Estimating potential and output gap for Egypt using several Approaches, Central Bank of Egypt, economic Reviews, 2009/2010.
13. Lavoie ,1992, foundation of post Keynesian economic analysis , Edward. Aldershot .
14. Jonsson, M. and Palmqvist, S. 2004. Do higher wages cause inflation? ,Sveriges Riksbank Working Paper Series No. 159. (JEL classification: D43, E31, E52.

Abstract

This research introduces an attempt to analyse the problem of Stagflation in the Syrian economy during the period 1991–2010. It suggests proper solutions to it. It is divided into three chapters. The first chapter is devoted to presenting the literature review and theoretical framework for stagflation.

Whereas the second chapter focuses on the detailed analysis of structural imbalances of general economy. It has studied the inflation by using two methods. One is the imbalanced relation between aggregate demand and supply. The other one is a push-cost inflation of which the imported inflation is a special case. The last part of this chapter has analysed the reasons for unemployment and tested Uken's law. The final conclusion goes to the effect that the Syrian economy has suffered a lot from this phenomenon for many years in the study period, because of the low level of marginal productivity of capital (MPK), deterioration of the productivity rates, recession of investment rates and the rise of the cost of production resulting from general economic imbalanced features in government budget deficit, trade balance deficit and domestic resources gap.

The third chapter focuses on the empirical analysis by using modern economic models. It has come to the conclusion that in the long term there is a significant correlation relationship between the stagflation, government budget deficit, investment and labour force market by using Co-integration tests. Additionally, the VECM has indicated the long and short run causality between cost of production, balance of trade deficit and stagflation. Also, there is the long run causality with one tail from monetary policy indices to stagflation and the short run causality with two tails between government budget deficit and the stagflation. The above-mentioned test has revealed that there is a long term relationship between investments and stagflation. However, the short run results of which are different from the long run ones. These changes, however, don't cope with the economic theories where we find that they have no effect whatsoever on the stagflation.